جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة:

تطورنظرية النظم بين الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني

ـ اللفظ والمعنى أنموذجا ـ

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

- بومنصورة كاهنة
- إدير نجاة

إشراف الأستاذة:

زينة مدواس

السنة الجامعية:

2018-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

{ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا }

الفتح -01-

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "زينة مدواس" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة والتي كانت عونًا لنا في إتمام هذا البحث.

وإلى الأساتذة المناقشين، وإلى السيد عميد كلية اللغة والآداب.

ولا يفوتنا أن نخص بالشكر والعرفان كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية الآداب واللغة العربية.

وفي الأخير نحمد الله جلّ وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

إهـــداء

بـسم الله الرحمـن الرحيـم

"كفاني عزًا أن تكون لي ربًا وكفاني فخرا أن أكون لك عبدًا، أنت لي كما أحب فوفقني إلى ما تحب"

إلى من قال فيهما الرحمن:

"وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا" الإسراء- 23 -

إلى الأصل الثابت والحضن الدافئ والداي الغاليان، إلى من جعلت جنة ربي تحت قدميها، إليك يا رمز الحب والعطاء، إلى **أمي** التي ظل قلبها يطير معي كلما سافرت في طلب العلم

إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير إلى من رباني فأحسن تربيتي أدبًا وعلمًا ودينًا، إلى فخري واعتزازي بانتسابي إليك يا **أبي** حفظك المولى ورعاك.

إلى قرة عيني أخي "ماسينيسا"، إلى عالم الحب والإخاء، إلى زهور العائلة التي تنضح عطرًا وريحانا، إلى الروح التي سكنت روحي رياض الجنة، إلى نبع الحنان وبرّ الأمان.

إلى من ساعداني بدعواتهما طيلة مشواري الدراسي جدي وجدتي الغاليان أطال الله في عمرهما وحفظهما.

إلى كل عائلة بومنصورة، أعمامي وزوجاتهم، عماتي، إلى الكتاكيت الصغار: ليلي، أحلام، وماليسا.

إلى كل عائلة بلقايد، إلى أهلي وقريتي،

إلى من شاطرنني أفراحي وأحزاني: بن شريف سومية وبركان رفيقة.

إلى التي شاركتني هذا العمل نجاة.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار يوما "أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعي"، إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر لسانيات عربية، وخاصة الفوج الثاني، جامعة عبد الرحمن ميرة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع

كاهنـــة

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود **أمي الحبيبة**.

من عمل بكدّ في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه **أبي الكريم** أدامه الله لي.

شموع البيت أخوتي وأخواتي خاصة الكتاكيت: ملينة، مريم، ميليسة، سيرين، إيناس، أنيا.

ملاكي في الحياة، معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، بسمة حياتي وسرّ وجودي زوجي العزيز، وإلى جميع أفراد عائلته.

من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، صديقتي ورفيقة دربي كاهنة، وإلى زميلتي: رفيقة وسومية.

الأستاذة المشرفة "زينة مدواس" التي وجهتنا حينا الخطأ وشجعتنا حين الصواب، فكانت نعم المشرفة.

كل الأصدقاء، والأحباب دون استثناء.

أساتذتي الكرام.

كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

نجـــاة

مقدمـــــــــــة

مقدمـــــــة:

حاولت الدراسات المختلفة في مجال الفكر اللغوي الوصول إلى رأي في كنه النظم، وإلى السرّ في مراحل تطوره.

دراسات أقامها اللغويون، والبلاغيون، والنحاة، والنقاد منذ القديم، فمن أبرز القضايا التي تناولوها بالدرس والبحث قضية اللفظ والمعنى، فبقيت شغلهم الشاغل في معظم أبحاثهم التي لم تكتمل إلاّ في القرن الخامس الهجري على يدي عبد القاهر الجرجاني، الذي جمع شتات تلك الآراء ووحّد بينها في إطار منظم، ثم أرجعها إلى أسس علمية في نظم الكلام فجاء منهجه اللغوي فيها واضحا.

لذلك لم تكن نظرية النظم التي وضعها عبد القاهر وليدة اللحظة والصدفة، بل كانت نتيجة جهود فكرية متواصلة، شارك فيها الباحثون في مجال الفكر والمعرفة منذ عصر الجاحظ أو قبل ذلك بكثير،ولكن هؤلاء لم يضيفوا إليها شيئا بل كانت مجرد لمحات متفرقة.

فهذه الأسباب مجتمعة مع رغبتنا الأكيدة في تناول مثل هذا النوع من الدراسات التي تعمل لمستقبل لغتنا العربية، والتي جعلت إشكالية بحثنا تكون حول تطوّر النظم بين الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني "قضية اللفظ والمعنى أنموذجا".

ومن أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع الرغبة في التعمق في الدراسات المتعلقة باللغة العربية، وأنّ العيش في رحاب تراث الجاحظ والإمام عبد القاهر الجرجاني أمر ممتع حقا لأنّهما استطاعا بكل ثقة أن يعيدا للنقد العربي مضمونه.

ونظرًا إلى طبيعة البحث فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره المنهج المناسب لتحديد بحثنا والتأكد من حقيقة وجوده، وتحديد السيمات والملامح المتعلقة به، وكذا الاستعانة

بالمنهج المقارن الذي رأيناه المناسب لطبيعة الموضوع، وذلك عند إبرازنا لمراحل تطوّر نظرية النظم.

حاولنا في هذا البحث الوقوف عند أهم ما ورد فيه من أفكار وآراء بخطة افتتحناها بمقدمة، فمدخل تناولنا فيه الفكر النقدي والبلاغي عند العرب، وأهم قضاياه: قضية اللفظ والمعنى وهي موضوع بحثنا.

ثم قسمناه إلى ثلاثة فصول، الأول منها بعنوان قضية اللفظ والمعنى عند النقاد والبلاغيين العرب القدامى، وهو بدوره قسمناه إلى أربعة مباحث، إذ جاء المبحث الأول بعنوان التعريف بالمصطلحات، وفيه قدمنا مجموعة من التعاريف تعود إلى مجموعة من الباحثين اللغويين، ويليه المبحث الثاني بعنوان قضية اللفظ والمعنى قبل الجاحظ، وفيه وقفنا عند مجموعة من النقاد والبلاغيين أمثال: ابن المقفع وسيبويه، بشر بن المعتمر وكلثوم بن عمرو العتابي، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه قضية اللفظ والمعنى عند الجاحظ، في حين تطرقنا في المبحث الرابع إلى قضية اللفظ والمعنى بعد الجاحظ وذلك عند ابن قتيبة، أبي هلال العسكري، الرماني، الخطابي، الباقلاني، والقاضي عبد الجبار.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه النظم عند كل من الجاحظ والجرجاني، وهو بدوره مقسم إلى ثلاثة مباحث، إذ تحدثنا في المبحث الأول عن أهم مباحث النظم عند الجاحظ من خلال كتابه "البيان والتبيين"، وهي أربعة: الحذف، من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، الفصل والوصل، وأخيرا الإيجاز والإطناب، والمبحث الثاني كان بعنوان أهم مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" ويتمثل في قضية اللفظ والمعنى عند الجرجاني، حيث وقفنا فيه عند دوافع نشأة النظرية وروافدها وتتمثل هذه المباحث في: تعليق الكلم، التقديم والتأخير، الحذف، الفروق وهي شقان: الفروق في الخبر والفروق في الحال، وأخيرا الفصل والوصل.

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الاتفاق والاختلاف بين الجاحظ والجرجاني وأثر كل منهما في تطوير قضية اللفظ والمعنى.

أما الفصل الثالث وهو الأخير، يتمثل في موقف النقد العربي قديمًا وحديثا من قضية اللفظ والمعنى، وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث، إذ تحدثنا في المبحث الأول عن موقف النقد العربي القديم من قضية اللفظ والمعنى، أما المبحث الثاني فيتمثل في موقف النقد العربي الحديث من قضية اللفظ والمعنى، وفي المبحث الثالث والأخير تحدثنا عن منهج عبد القاهر وتحليل النصوص.

وأنهينا البحث بخاتمة تلخص أهم ما جاء في البحث.

وكغيره من البحوث العلمية، فهو لا يخلوا من الصعوبات والعراقيل التي سدّت سبيلنا، ومن أهمها نذكر على سبيل المثال عدم تمكننا الكافي في فهم كتب التراث ،ولكن تمّ إنجازه بعون الله ورضاه.

ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدناها في بحثنا هذا كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، وكتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب "نظرية النظم" لصالح بلعيد، وكتاب "نظرية النظم تاريخ وتطور" لحاتم صالح الضامن وغيرها من المراجع الأخرى.

مدخـــــــــل

مدخــل:

ما من شك أنّ الدراسات البلاغية والنقدية العربية تكتسي أهمية بالغة، خاصة نظرية النظم، وهذه الأهمية لا تظهر إلاّ من خلال الوقوف على الأثر الذي أحدثته في القضايا العربية القديمة والحديثة منها.

تعدُّ نظرية النظم من أبرز القضايا التي تناولها النُقاد والبلاغيون العرب، فبقيت شغلهم الشاغل في معظم أبحاثهم، التي لم تكتمل إلاّ في القرن الخامس الهجري على يد عبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ)، الذي جمع شتات تلك الآراء، ووحد بينها في إطار منظم، ثم وضع الخطوط ورسم الحدود وجعل التقسيمات وأبرز المعالم، ثم أرجعها إلى أسس علمية في نظم الكلام، وجاء منهجه اللغوي فيها واضحا.

لذلك لم تكن نظرية النظم، التي وضعها عبد القاهر وليدة اللحظة والصُدفة، بل كانت نتيجة جهود فكرية متواصلة، شارك فيها الباحثون في مجال الفكر والمعرفة منذ عصر الجاحظ (ت255 هـ) أو قبل ذلك بكثير.

فالقيمة الجمالية الكامنة في النظم هي التي دعت النقاد والبلاغيين إلى تذوقه وتفسيره وتسميته ومن هنا، يتضح لنا تشعب الفكر النقدي والبلاغي عند العرب، حيث يتصور العرب الناقد والنقد في إطار الصورة العامة للأدب، فالأدب عندهم صناعة كسائر الصناعات، وهو صناعة جميلة، كالنحت، والنقش، ونسج الثياب، وتلوينها، والنقد صناعة، لكنه غير قائم بذاته، بل يتصل بالأدب، فهو صناعة تذوق، لا صناعة خلق وإنشاء. لهذا كان النقد قائما على وجود الأدب، أو البيان، وليس فنًا قائما بذاته.

وقد أخذ العرب كلمة "النقد" من قولهم نقد الدّراهم والدينار أي بين رديئه من جيّده، وسليمه من زائفه، وشبهوا كذلك النقاد بالصيرفي الذي يقوم بفرز الدنانير والدَّراهم.

فالنقد يدل على وسائل التعرُّف إلى جيد القول أو قبيحه. أما البلاغة فقد تعني القول الجيّد، كما تعني مجموعة الخصائص التي تتوافر في القول الجيد، وقد ظهرت كلمة بلاغة فيهذا المعنى بظهور الرَّغبة لدى المولّدين* للتعرف على شعر العرب وخطبهم ومحاولة تقليدها[1].

وهكذا إذن، انتقلنا من النقد الأدبي إلى البلاغة وذلك لما فيها من قيمة فنية وجمالية في اللغة، وهذا ما أدى بنا إلى الاهتمام بها.

فالبلاغة حين وردت في كتب الأدب في الزمن الأول – قبل القرن الرابع – تعني المعنى العام للقول الجميل الذي يبلغ به الأديب درجة من الجودة والإبداع، وهي أكثر ما تطلق وصفا. فيقال: في قول فلان بلاغة، وتتعدّد جوانب الجودة بتعدد نظرة من يستخدم اللفظ. وأورد الجاحظ جملة من الدّلالات لهذه اللفظة، كلها تدور حول المعنى الذي أشرنا إليه، وتتناول كذلك حسن التعبير في شتى صوره اللفظية والشكلية باعتبار المتكلم نفسه، هيأته، وسلامة منطقه، وطلاقة لسانه، وإشاراته[2] ويورد الجاحظ قول العتابي حين سئل عن البلاغة، فقال: « **البليغ كل من أفهمك حاجتك من غير إعادة ولا حبسة، ولا استعانة فهو بليغ**»[3].

لقد عرف التراث البلاغي والنقدي العربي القديم مصطلحات نقدية كثيرة من بينها وأهمها مصطلح النظم، الذي كان وليد تضافر جهود عديد من العلماء عبر العصور وبشكل خاص ما بين القرنين الثالث والخامس الهجريين، فإنّ ما جاء به الجاحظ من ضرورة تحقيق تطابق اللفظ والمعنى، كان ممهدًا الطريق لمن جاء بعده من النقاد والبلاغيين،فنظرية النظم التي وصلتنا في

---

[1]– ينظر : محمد زغلول سلام، تاريخ النقد الأدبي والبلاغة، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، (د. ط)، (د. ت)، ص11– 12.

*المولدين هم الفرزدق وجرير.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين،تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ – 1998م، ص113.

طورها الناضج مع عبد القاهر الجرجاني، تمثل محاولة عميقة عرفها التراث النقدي والبلاغي انطلاقا من وعي دقيق باللغة، واستغلال ثنائية اللفظ والمعنى المنزّلة ضمن شمولية النظم الذي يعود إليه الفضل في تأسيس طريقة جديدة في قراءة النص الأدبي.

عرف النقد القديم حركة نقدية واسعة، انبثقت عنها معايير متعددة منها؛ دينية وفنية، الطبع والصنعة، والسرقات الأدبية، واللفظ والمعنى، وهذه الأخيرة وما بينهما من علاقة عرفت تطورًا حتى صارت تعرف بـ"النظم"، والنظم مصطلح نقدي بلاغي قديم استعمله النقاد العرب القدامى بمفاهيم مختلفة فتارة السّبك وأخرى التلاحم...، وأصبح مصطلح النظم معيارًا من معايير النقد في العصور الإسلامية الأولى وبشكل خاص خلال القرنين الثالث والخامس الهجريين، فهذا المصطلح عرف بين القرنين السالفي الذكر تطورًا كبيرًا إلى أن وصل إلى حدّ صار فيه نظرية قائمة بذاتها رائدها الإمام عبد القاهر الجرجاني.

وإن صحَّ القول بأنّ "نظرية النظم"، أو الأسلوب تمثل المركز والمحور في النظرية البلاغية العربية، فإننا سنكون – مع هذا– بحاجة إلى التعرُّف على أمور أخرى لا تقل أهمية في الكشف عن أصول النظرية، ورصد صداها وتحديد أفاقها، وذلك بأن نضع تحت الضوء المدقق تلك الخيوط المبعثرة، التي تجمعت بعد ذلك، وتلاحمت لتصنع نسيج نظرية النظم، وبعد الوقوف على مرتكزات النظرية، ومدى استيعابها لأنماط التشكيل والتصوير، والتزيين البلاغي.

ولا يمكننا الإنكار بأنّ علم البلاغة ينقسم إلى المعاني، والبيان، والبديع، فهذا طبيعي يرجع إلى اختلاف الوظيفة والأثر، ولكن بأن نضرب صفحًا عن كتابات العصور المتأخرة التي فرضت التقاطع والتدابر بين هذه العلوم الثلاثة، رغم انبثاقها عن أصل واحد، وتعود إلى صورتها الأولى الحيّة المتكاملة، في نظرية النظم، ومنهجها في تحليل الأساليب، وتحديد عناصر الجمال فيها، حيث قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل[1].

[1]– ينظر: محمد حسن عبد الله، أصول النظرية البلاغية، مكتبة وهيبة، عابدين، القاهرة، ط3، 1418هـ – 1998م، ص4.

وهذا يعني أنّ الفضل يعود إلى النقاد والبلاغيين العرب خاصة عبد القاهر الجرجاني، في تحديد معالم هذه النظرية التي أطلق عليها اسم نظرية النظم بعدما كانت تحمل تسميات مختلفة، وكذا الارتقاء بها إلى أوج مراحلها وذلك من خلال تطبيقها على مختلف مسائل اللغة.

الفصـــل الأول:

قضيـــة اللفـــظ والمعـــنى عند النقاد والبلاغيين العرب القدامى

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات

1- مفهوم النظم: أ- لغة ب- اصطلاحا

2- مفهوم اللفظ والمعنى:

2-1- تعريف اللفظ: أ- لغة ب- اصطلاحا

2-2- تعريف المعنى: أ- لغة ب- اصطلاحا

المبحث الثاني: قضية اللفظ والمعنى قبل الجاحظ

1- ابن المقفع

2- سيبويه

3- بشر بن المعتمر

4- كلثوم بم عمر العتابي

المبحث الثالث: قضية اللفظ والمعنى عند الجاحظ

المبحث الرابع: قضية اللفظ والمعنى بعد الجاحظ

1- ابن قتيبة

2- أبو هلال العسكري

3- الرماني

4- الخطابي

5- الباقلاني

6- القاضي عبد الجبار

الفصـــل الأول:

قضيـــة اللفـظ والمعـنى عند النقاد والبلاغيين العرب القدامى

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات

تمهيد:

تعدّ نظرية النظم من أهم انجازات النقد العربي القديم، التي شُغل بها مجموعة من النقاد والبلاغيين منذ أمد بعيد، حيث مرّت عبر مراحل مختلفة بداية من دراسات ومحاولات فردية بسيطة، إلى أن وصلت مرحلة النُّضج والارتقاء أين تمَّ جمع هذه الجهود الفردية في شكل نظرية مكتملة، وقبل التفصيل في تلك الجهود،فإنه لابد من تعريف مصطلحالنَّظم،وكذا مصطلحي اللفظ والمعنى، ويكون ذلكبتقديم التعريفين: اللغوي والاصطلاحي. وذلك لما فيهما من أهمية في تمكيننا من التمهيد لجهود النُّقاد والبلاغيين العرب في هذه النظرية.

1-مفهوم النظم:

أ- لغة:

جاء في معجم العين للخليل: «**نَظَمَ: النَظمُ نَظْمكَ خرزا بعضه إلى بعض في نظام واحد، وهو في كل شيء حتى قيل: ليس لأمره نظام أي لا تستقيم طريقته. والنظام: كل خيط يُنَظم به لؤلؤ أو غيره فهو نظام**»[1].

وفي لسان العربلابن منظور: «**نظم، النَّظم: التأليف نَظَمَهُ يُنظِّمه نَظمًا ونَظمه فانتظم وتنظَّم، نظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك. والتنظيم مثله قرنته بآخر أو ضممتُ بعضه إلى بعض فقد نظمتُه... والنِّظام كل ما نَظَمْتُ فيه الشيء من خيطٍ وغيره وكل شعبة منه وأصل نظام. ونظام كل أمر ملاكه، والجمع أنظمة وأناظيم ونظم**»[2].

---

[1]- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ج8، مؤسسةالأعلمى للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ -1988م، ص165.

[2]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر،ج12،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م، ص686.

وفي المصباح المنيرللفيومي: «**نظمت الخرز نَظمًا من باب ضرب. جعلته في سلك. ونظمتُ الأمر فانتظَم أي أقمته فاستقام وهو على نظامٍ واحد، أي نهج غير مختلف. ونظمت الشعر نَظمًا**»[1].

ونستنتج من خلال هذه التعريفات الواردة أعلاه، أنّ المفهوم اللغوي للنظم هو نفسه في جلّ هذه المعاجم، إذ هو عبارة عن خيط تنتظم وفقه حبات اللؤلؤ.

ب- اصطلاحا:

قال فخر الدين الرازي النظم: «**خلوص الكلام من التعقيد. وأصله من الفصيح، وهو اللَّبن الذي أخذت منه الرَّغوة**»[2].

ويعرفهعبد القاهر الجرجاني بقوله: «**واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها. وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تَخلَّ بشيء منها**»[3].

فالنظم، عند الجرجاني، يستدعى توخي معاني النحو والعمل وفق أصوله ولا يمكننا الخروج عن قواعده، إذ إن أي خروج عنها سيؤدي إلى اختلال في المعنى.

وهذا يعني أن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه، وبذلك فالنظم والنحو تجمعهما علاقة تكامل ولا يمكن تقديم أحدهما على الآخر.

هذا عند القدامى أما عند المحدثين فيقول صالح بلعيد النظم هو تأليف وضم مجموعة من العناصر المتحدة في العملية اللغوية ليكون الكلام حسنًا حسب خصائص معينة هي[1]:

---

[1]- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير، ج2، (د. ط)، (د. ت)، ص132.

[2]- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، نقلا عن صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، (د. ط)، 2002م، ص161.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1428هـ - 2007م، ص24.

1- حسن الاختيار لأصوات الكلمة.

2- تعليق الكلمة في ذاتها.

3- تعليقها بما يجاورها وليس بضم الكلمات كيفما جاءت.

4- مراعاة الموقع النحوي الأصيل حسب ما تقتضيه بيئة العربي.

5- مراعاة المعنى المباشر (السطحي) غير المنزاح، والمعنى غير المباشر (المنزاح).

نستخلص مما سبق أن النظم: هو وضع الكلمات حسب ما يقتضيه الحال، وفق التقليد المأثور عن العرب، باعتباره المقياس الحقيقي للبلاغة. وهو التأليف في الكلام ليصبح حسنا مقبولاً.

2-مفهوم اللفظ والمعنى:

2-1- تعريف اللفظ:

أ- لغة: جاء في "لسان العرب" لابن منظور (ت711هـ): « **لفظ. اللَّفظ: أن ترمي شيء كان في فيك، والفِعْل لفَظَ الشيءَ. يقال: لَفَظْتُ الشّيء مِنْ فمِي أَلْفِظُه لفظًا رَمَيْتُهُ، وذَلِكَ الشّيءُ لُفَاظةٌ**»[2].

ب- اصطلاحا:جاء في "التعريفات" للشريف الجرجاني (740 – 816هـ) أنّ اللفظ هو: « **ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه، مهملا كان أو مستعملا**»[3].

يظهر لنا من خلال هذين التعريفين أنّ اللّفظهو أيسر شيء للتعبير عما في صدر الإنسان من المعاني والأغراض، وتزداد أهميته عندما نتذكر بأنّ المتكلم بإمكانه أن يستخدم عدّة أنواع من التعابير لمطلب واحد أو عدّة مطالب في تعبير واحد.

---

[1]- صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة،الجزائر، (د.ط)، 2002م، ص93.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج46، ص4053.

[3]- الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، تح: محمد علي أبو االعباس، مكتبة القرآن، عابدين، القاهرة، (د. ت)، ص189.

2-2- تعريف المعنى:

أ- لغة:جاء في "المعجم الوسيط"المعنى: « **ما يدل عليه اللفظ. جمعه معانٍ. والمعاني: ما للإنسان من الصفات المحدودة؛ يقال: فلان حسنُ المعاني»**[1].

ب- اصطلاحا: المعنى في كتاب "التعريفات" للشريف الجرجاني هو:«**الصورة الذهنية من حيث إنّه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنّها تقصد باللفظ، سميّت: معنًى، ومن حيث إنّها تحصل من اللفظ في العقل، سميت: مفهوما، ومن حيث إنّه مقول في جواب ما هو، سميت: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، سميت: حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار، سميت: هوية»**[2].

فمن خلال هذا التعريف يتبيّن لنا أنّ المعنى هو الذي يستقر عليه القلب ويطمئن إليه عند إرادة اللفظ.

المبحث الثاني: قضية اللفظ والمعنى قبل الجاحظ

تعدّ قضية (اللفظ والمعنى) واحدة من القضايا الهامة في تاريخ النقد والبلاغة عند العرب، إذ شُغِلَ بها النقاد والبلاغيون العرب منذ عهد مبكر، يرجع إلى النصف الثاني من القرن الثاني الهجري. فالعلاقة بين اللفظ المعنى أهمية كبيرة في الثقافة العربية الإسلامية، وهذه الثنائية قد كانت ولم تزل محط اهتمام الباحثين والدارسين على اختلاف بيئاتهم ومعارفهم، فتعددت حولها النظريات وتضاربت حولها الآراء، واختلفت المناهج والمصطلحات من حقل لآخر.

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ - 2004م، ص633.

[2]- الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، ص214.

ومع ذلك سنعرض باختصار للنظرات الأولى السابقة لعصر الإمام عبد القاهر الجرجاني، نوضح فيها البذور الأولى لهذه الفكرة الفريدة من نوعها، كيف بدأت، وكيف تطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

وفي ما يلي ذكر لأهم من فصّل في هذه القضية التي شغل بها النقاد والبلاغيين القدامى.

ثبت بأنّ مفهوم النظم نطقت به أقلام الكثير من الدارسين قبل الجاحظ، وذلك من خلال حديثهم عن دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة، وما يحدث فيها من تقديم وتأخير أو حذف أو ذكر أو فصل أو وصل، وفي هذا وقفنا عند إشارات كثيرة تخص فكرة النظم، والتأليف فيها في الكتب العربية، وفيما يلي ذكر لمن بحث أو ألَّف فيها، وهو أول إحصاء شامل مرتبا ترتيبا زمنيا يشير إلى بذور هذه الفكرة عند النحاة والبلاغيين ومؤلفي كتب الإعجاز[1]:

1/- أبو محمد عبد الله بن المقفع: (ت142هـ) وهو يمثل أقدم من أشارت إليه الكتب العربية، بعبارته الشهيرة في صياغة الكلام، حين قال: «**فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عملٌ أصيل وأن يقولوا قولاً بديعًا، فليعلم الواصفون المخبرون أنّ أحدهم – وإن أحسن وأبلغ– ليس زائدًا على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتًا وزبرجدًا ومرجانا، فنظمه قلائد وسموطا وأكاليل، ووضع كل فص موضعه، وجمع إلى كل لون شبهه وما يزيد بذلك حسنا.**

فسمي بذلك صائغا رقيقا. وكصياغة الذهب والفضة: صنعوا منها ما يعجب الناس من الحلي والآنية.

وكالنَّحل وجدت ثمرات أخرجها الله طيِّب، وسلكت سبلاً جعلها الله ذُلَلاً، فصار ذلك شفاءً وطعامًا وشرابًا منسوبا إليها، مذكورًا به أمرها وصنعتها، فمن جرى على لسانه كلامٌ

[1]– حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د. ط)، 1979م، ص06.

يستحسنه أو يُستحسن منه، فلا يعجبن إعجاب المخترع المبدع، فإنّه إنّما اجتناه كما وصفنا»[1].

فشبه ابن المقفع الذي يصوغ الكلام بصائغ الذهب والفضة، كما شبَّه النظم بحبات اللؤلؤ التي يضعها الصائغمنتظمة الواحدة تلو الأخرى وكل لون في مكانه المناسب، وكذلك بالنسبة إلى الكلام فإنهلابد له أن يكون في موضعه حتى يستحسنه الناس.

وأخذ البلاغيون هذا الكلام وأداروه في كتاباتهم من غير أن يشيروا إلى ابن المقفع[2].

2/- عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـسيبويه:(ت180هـ) تحدث عن معنى النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته وفساده وحسنه وقبحه في مواضع متفرقة من كتابه. قال: «**هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا. أما المحال فأن تنتقد أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس**»[3]، يجعل سيبويه مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليلا على قبح النظم وفساده، فإذا قلت: (قد زيدًا رأيت) و(كي زيدًا يأتيك) سيكون الكلام قبيحا والنظم فاسدا، وإن لم تعرف أنّ

[1]- المرجع السابق، الصفحة نفسها

[2]- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1393هـ - 1973م، ص53.

[3]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1،الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،ط2، 1977م، ص25 - 26.

ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول (قد وكي) على الأسماء، فإنّ ذلك نُحسه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا[1].

ويعدّ سيبويه أول من ميز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح) والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم / المحال.

3/-بشر بن المعتمر: (ت210هـ)وردت في صحيفته عبارات تفيد النظم، قال: «**فإذا وجدت اللفظة لم تقع موقعها ولم تصل إلى قرارها، وإلى حقها من أماكنها المقسومة لها، والقافية لم تحل في مركزها وفي نصابها، ولم تتصل بشكلها، كانت قلقة في مكانها نافرة من موضعها فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها**»[2].

أعطى بشر بن المعتمر اللفظة حقها، وذلك بوضعها في مكانها المناسب، لأنّها كلما احتلت مكانها اقتربت أكثرمن المعنى المراد.

4/- كلثوم بن عمرو العتابي: (ت220هـ) يرى العتابي أنّ الألفاظ للمعاني بمثابة الأجساد للأرواح، فينبغي أن توضع موضعها، وإلاّ تغير المعنى وساء النظم.

قال: «**الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، وإنّما تراها بعيون القلوب، فإذا قدمت منها مؤخرا أو أخرتمنها مقدمًا أفسدت الصورة وغيَّرت المعنى، كما لو حُوِّل رأس إلى موضع يد، أو يد إلى موضع رجل، لتحوّلت الخلقة وتغيرت الحلية**»[3].

---

[1]- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص08.

[2]- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص09.

[3]- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1409هـ - 1989م، ص179.

نستنتج –من خلال مقولة كلثوم بن عمرو العتابي– أنّه صب كلامه مصب بشر بن المعتمر، حيث نجد أنّ كلا منهما ركز علىوجوب إيقاع اللفظة في موقعها المناسب لأن أي تغيير فيها سيؤدي إلى تغيير في المعنى.

وبعد عرضنا لآراء هؤلاء الأعلام، نستنتج أنّ قضية اللفظ والمعنى قد تطرق إليها مجموعة من النقاد والبلاغيين قبل الجاحظوقد كانلكل منهم نظرته الخاصة، كما لاحظنا تقارب بعض الآراء وتشابهها، عند حديثهم عن النظم.

ويمكن الإشارة– في هذا الصدد–إلى أن هذه الجهود كانت مجرد تلميحات وليدة الصُدفة، دون أن يقصد بها تأسيس نظرية قائمة، هي (نظرية النظم) التي تبلورت لاحقا.

المبحث الثالث: قضية اللفظ والمعنى عند الجاحظ

بعد أن عرجنا على قضية اللفظ والمعنى عند أهم النقاد العرب القدامى، الذين كان لهم الفضل في التمهيد لهذه الثنائية قبل الجاحظ، سنعرض–فيمايلي– أهم ما جاء به الجاحظ في هذا الشأن ومدى إسهامه في توضيح معالمها ، ولكن قبل ذلك يجدر بنا التعريف بهذه الشخصية.

فالجاحظ (ت255هـ) هو[1]: عمرو بن بحر بن محبوب الكنائي الليثي، من بني كنانة من خزيمة، ومما نطمئن إليه أن الجاحظ من أصل عربي عريق، تتلمذ على يد مجموعة من أساتذة عصره، تعددت ثقافتهم، وتنوعت مشاربهم، وكان لهم الأثر الذي لا يجحد على ثقافته وتكوينه العلمي، من أمثال أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الذين أخذ منهم اللغة وسمع منهم مناحي العرب وأساليبهم في القول، وأبي الحسن الأخفش الذي أخذ عنه النحو، والنظام الذي أخذ عنه علم الكلام. كما حدّث عن ثمامة بن أشرس النميري المتكلم، ويزيد بن هارون وغيرهم.

[1]– ينظر: فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ط)، 2006م، ص19– 33.

ظل الجاحظ مكبا على العلم والتأليف، ينتقل في سبيل ذلك بين بغداد والبصرة وسر من رأى إلى أن أدركته الشيخوخة وأصيب بالفالج.

منح الله الجاحظ قدرة نادرة وصبرا عجيبا على الإبداع والابتكار والتأليف في شتى العلوم والفنون التي عرفت في عصره وقبل عصره، فخلَّف ثروة ضخمة من الكتب والرسائل ازدهرت بها المكتبة العربية، وأضحت غذاءً للعقل والفكر والوجدان، ومن هذه المؤلفات ما يلي: البيان والتبيين وهو من أشهر مؤلفاته، الحيوان، نظم القرآن وغيرها.

فالجاحظ هو العالم اللغوي والأديب المفكر، بل هو المعلم الأول في عصره، إنّه الموسوعة العلمية المبدعة التي تعلم العقل أولاً، والأدب ثانيا، من هنا فإنّ شخصية الجاحظ شخصية حية عبر الأجيال.

- موقف الجاحظ من قضية اللفظ والمعنى:

يعدُّ الجاحظ من أقدم الذين كتبوا في الإعجاز القرآني في القرن الثالث الهجري، وكان من أبرزكتاب عصره وأشهرهم، وقد عرض لمعجزة القرآن الكريم في كتبه ومؤلفاته الكثيرة والمتعددة وكذا في رسائله التي تناول فيها معجزة محمد صلى الله عليه وسلم وتتمثل هذه المعجزة في القرآن ونظم الكلام، ولم يشر إلى مصطلح النظم وإنما أشار إلى الآتي: « **أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنّه أُفرغ إفراغا جيدا، وسبك سبكا واحدًا، فهو يجري على اللسان كما يجرى الدهان**»[1].

يتبيّن مما سبق، أنّ فكرة النظم عند الجاحظ تكون أكثر في الشعر، حيث أكد على ضرورة سبك المخارج، وتأليف العبارة وجودة اللفظ، في تناسق وانسجام، يربط بين أبياتها ليخرج في النهاية إلى قصيدة ذات طابع فني راقٍ ومتميز، بعيدًا عن التنافر والتباعد بين أجزائه المكوِّنة.

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص67.

فقد ذكر في هذا القول ثلاثة أشياء تعتبر ركيزة أساسية ليتحقق النظم عنده وهي: التلاحم والسبك والإفراغ، فهو يركز على ضرورة التلاحم بين أجزاء الشعر وإفراغها إفراغا جيدا، وسبكها في قالب واحد في اتساق وانسجام.

يرى الجاحظ «**أنّ الصوت آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يؤخذ التأليف**»[1].

فاللفظ عند الجاحظ يكون بالتركيب الصوتي الذي يقوم من خلاله على تقطيع يؤدي بدوره إلى التأليف،لأنّ للأصوات دورا في تشكيل المعاني التي تندرج ضمن كلمات وعبارات وألفاظ متسقة الحروف.

وهو في ذلك يضع الأناقة والجودة والجمال في الألفاظ، حيث يقول معبرا عن فكرة انتصاره للألفاظ: «**حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأنّ المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة**»[2].

فالمقياس عنده للقيمة الأدبية، إنمايكمن في جزالة اللفظ وجودة السبك وحسن التركيب، وعلى هذا الأساس بنى نظريته المعروفة «**والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، إنما الشأن في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك فإنّ الشعر صناعة (أو صياغة) وضرب من النسج، وجنس من التصوير**»[3].

من خلال هذه المقولة، نلاحظ أنّ للجاحظ نظرة خاصة إلى الشعر وأنه يراه من زاوية أخرى، حيث أكد على ضرورة مطالبة الشاعر بمضاعفة الاهتمام بالصياغة وأن يجيد سبك

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ص79.

[2]– المرجع نفسه، ص76.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تح وش: عبد السلام هارون، ج3، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1385هـ – 1965م، ص131– 132.

العبارةالشعرية حتى تبدو أقرب إلى الطبع، وأن يكون الشعر سهل المخرج يدل على ذوق مرهف، وحس لطيف؛ لأنّ الشعر يتجه إلى القلب والعاطفة[1].

إنه يدعوإلى البعد عن الغريب من اللفظ والغرائب من المعاني،إذ يقول: « ... **والاستعانة بالغريب عجز،والتشادق من غير أهل البادية بغض** ...»[2].ويرى أنّ لجوء الكاتب إلى الكلمات الغريبة يدل على ضعف حيلته وعجزه عن استعمال الكلمة الأنسب.

ويعدالجاحظ أول من قضى قضاءً واضحا، لا لبس فيه، ولا غموض، بين اللفظ والمعنى. ففضل أحدهما على الآخر.

وقد كانت كل كلمة سبقت تتصل باللفظ والمعنى تمهيدا لهذا الحكم، سواء في مجال النقد الأدبي، أم في مجال الجدل الكلامي حول إعجاز القرآن.

لم يفصح أحد من القائلين، قبل الجاحظ، بتفضيل أحد الركنين (اللفظ والمعنى) على الآخر[3].

كانت قضية اللفظ والمعنى من أهم المسائل التي أثارها الجاحظ، للمرة الأولى في تاريخ التفكير الأدبي عند العرب، فقد تفطن إلى هذه الفكرة، وأخذها عنه المشتغلون بالأدب والمهتمون بأركانه باختلاف مشاربهم في الفهم وأسلوب النظر إلى الأدب، والاتجاه به اتجاها فنيا، أو اتجاها عقليا، وقد نظر كثير من الباحثين – سواء من القدامى أم المعاصرين – إلى الجاحظ بأنّه من أنصار اللفظ الذين يقدمون العناية بالشكل والصورة ويطرحون المعاني ولا ينظرون إليها بل؛ يسوُّون فيها بين الخاصة والعامة، فلا شك أنّ الجاحظ هو أول من قدح شرارة هذا الجدل،

[1]– محمد بن عبد الغني المصري، نظرية أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في النقد الأدبي، دار مجدلاوي، عمان الأردن، ط1407،1هـ – 1987م، ص86.

[2]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص134.

[3]– ينظر: علي محمد حسن العماري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية، أميرة للطباعة، القاهرة، ط1، 1420هـ – 1999م، ص123.

تعلقا منه بمذهب الصيغة، وتعصبه للفظ ومشايعة للصياغة سواء فيما رآه وقرره، أم بما نقله وأقحمه من آراء العلماء والأدباء والنقاد.

ولكن هذا لا ينفي اهتمامه بالمعنى فبالرغم من اهتمامه بجانب اللفظ إلاّ أنه لم يهمل جانب المعنى؛ فاللفظ عنده له شأنه في تقويم الأدب، وللمعنى أيضا أثره الذي لا يجحد على روعة هذا الأدب وجماله.

فهو يرى أنّ المزية فيهما تكمن في العلاقة القائمة بينهما، حيث جعل اللفظ والمعنى في مقابل الجسد والروح فيصرح بأنّ اللفظ للمعنى بدن، والمعنى للفظ روح[1]، فاللفظ يوجد بعد أن يوجد المعنى، فلا لفظ بدون معنى ولا معنى بدون لفظ.

ويمكن القول إن الجاحظ–بما قدمه– يعتبر المنبع الذي انطلق منه الدارسون العرب من بعده، وذلك لأنّه أول من مهد لقضية اللفظ والمعنى وأبرز معالمها في تلك الفترة، وأول من فصل فيها على الرغم من تناول سابقيه لها –كما أسلفنا العرض– حيث قام بلمّ شتات تلك الجهود الفردية السابقة وأضاف عليها لمسته المتمثلة في إشارته إلى النظم.

وبعدما انتهينا من عرض أهم ما ذكره الجاحظ عن قضية اللفظ والمعنى سننتقل فيما يلي إلى عرض أهم الآراء النقدية والبلاغية المتعلقة بقضية اللفظ والمعنى بعد الجاحظ.

المبحث الرابع: قضية اللفظ والمعنى بعد الجاحظ

ولكن بالرغم مما قدمه الجاحظ من جهود في هذه القضية (اللفظ والمعنى) إلاّ أنّها لا تزال مجالا مفتوحا للبحث والدراسة عند طائفة من العلماء بعده، فمن خلال ما سبق نجد كثيرا من النقاد والبلاغيين أشاروا إلى مفهوم النظم، غير أنهم لم يسموا ذلك نظما ما عدا الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"، وقد انضمت إلى هذه الدراسات دراسات أخرى وكان ذلك على يد مجموعة من النقاد والبلاغيين، ومن هؤلاء نذكر منهم:

[1]– محمد بن عبد الغني المصري، نظرية أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في النقد الأدبي، ص84.

1- ابن قتيبة الدّينوري: (ت276هـ) ذهب جماعة من النقاد وفي مقدمتهم ابن قتيبة إلى الإشارة إلى فكرة النظم بمعنى سبك العبارة، سبك الألفاظ أو ضمِّ بعضها إلى بعض في نظام دقيق ومتآلف فيما بينها وبين المعاني، فيجريان معا في سلاسة وعذوبة دون كلفة أو وحشية، فتخدم الألفاظ المعاني وتصورها أصدق تصوير، وقد ذهب إلى القول بضرورة الجمع بين اللفظ والمعنى مقياسا في البلاغة، وميزانا للقيمة الفنية[1].

فرأى أنّ الشعر يسمو بسموهما وينخفض تبعا لهما، وقد قسم الشعر إلى أربعة أضرب[2]:

- ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه.
- ضرب منه حسن لفظه وحلا، فإذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة منه.
- وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه.
- وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه.

فاللفظ والمعنى عند ابن قتيبة يتعرضان معا للجودة والقبح، ولا مزية لأحدهما على الآخر، ولا استئثار بالأولوية لأحد القسمين، فقد يكون اللفظ حسنا وكذلك المعنى، وقد يتساويان في القبح، وقد يفترقان. وقد سلك مسلكه:

2- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري:(ت395هـ) ففي كتابه "الصناعتين" حديث مقتضب عن النظم حين عقد بابا في البيان، عن حسن النظم وجودة الوصف والسبك وخلاف ذلك ومما جاء فيه قوله: «...**أن يكون لفظك شريفا عذبا، وفخما سهلا،...وتجداللفظة لم تقع موقعها،ولم تصل إلى مركزها،ولم تتصل بسلكها، وكانت قلقة في موضعها، نافرة عن مكانها،**

[1]- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1403،1هـ - 1983م، ص19.

[2]- ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، تح وشر: أحمد محمد شاكر،ج1، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1418هـ - 1998م، ص64 - 69.

فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن، والنزول في غير أوطانها...وينبغي أن ترتب الألفاظ ترتيبا صحيحا فنقدم منها ما يحسن تقديمه ونأخر منها ما يحسن تأخيره »[1].

فاحتلال الألفاظ أماكنهاوتموقعها في مواقعها، وعدم التقديم والتأخير أو الحذف والزيادة فيها، هو الذي يكسبها حلة جميلة تعبر عن المعاني المقصودة وحسن النظم فيها.

3- أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني: (ت386هـ) تحدث الرماني في رسالته "النُكت في إعجاز القرآن" عن وجوه الإعجاز ورأى أنّ البلاغة ثلاث طبقات: عليا ودنيا ووسطى، وجعل الطبقة العليا هي بلاغة القرآن، والطبقة الوسطى خصصها بطبقة البلغاء والفصحاء، والطبقة الدنيا وهي دون تلك الطبقات، وما يهمنا من هذه القسمة المنطقية، هوعنايته باللفظ والمعنى، والعلاقة القائمة بينهما أثناء حديثه عن حالة التلاؤم بين اللفظ والمعنى المراد به حسن النظم[2].

وجعل البلاغة على عشرة أقسام: «**الإيجاز، التشبيه، الاستعارة، التلاؤم، والفواصل والتجانس، التصريف، والتضمين، المبالغة، وحسن البيان**»[3].

لقد اعتبر الرماني البلاغة وجها من وجوه الإعجاز، ومن هنا لم يشغل نفسه بصلة النظم بعلم النحو، ولكنه حدّد ما يرتبط بالنظم وشرحه، وأفاض فيه[4].

كما اعتبر النظم طريقا إلى البلاغة التي عدّها أحد وجوه الإعجاز، وبالتالي فقدغفل عن النظم باعتبار صلته بالنحو،وما يتبع ذلك من الغفلة عن كثير من فنون المعاني.

ولكن هذا لا يعنى أنّه لم يولقضية اللفظ والمعنى أهمية؛ بل ربطها بالبلاغة كونها أحد وجوه الإعجاز القرآني.

---

[1]- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، ص152-169.

[2]- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص26.

[3]- منير سلطان، إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة، منشأة المعارف، (د.ط)، (د.ت)، ص99.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي:(ت388هـ)تبرز أعماله في كتابه "بيان إعجاز القرآن" في قضية النظم القرآني بصفة عامة، فهو من الأوائل الذين ألمحوا إلى فكرة النظم، والذين عنوا بقضية الإعجاز البياني في القرآن[1].

فقد ذهب إلى أنّ الكلام يقوم بعناصر ثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم ورباط لهما ناظم، ثم يقول: «**وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه**»[2].

وإنّ سرّ الإعجاز عند الخطابي في القرآن عائد لفصاحة لفظه وحسن نظمه وتأليفه ولجودة معانيه وصحتها، وإنّ أسلوبه في أعلى طبقات الكلام وأرفعها[3].

وبعد حديثهعن الألفاظ والمعاني، ينتقل إلى الحديث عن الأساس الثالث من نظريته، وهو الأساس الذي يكشف لنا عن نظرته إلى النظم، ونقصد بذلك "رسوم النظم" فبيّن أنّ النظم ليس أمرا سهلا، وإنما يحتاج إلى ثقافة وحذق، إذ يقول: «**أما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر، لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني، به تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان**»[4]. ولكنه مع ذلك لم يكشف لنا عن سبب هذا الارتباط،وبماذا يكون وعن أي شيء يحدث، وما الأمور التي تقوي الارتباط والالتئام بين أجزاء العبارة.

---

[1]- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص27.

[2]- أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3،1976م، ص27.

[3]- ينظر: شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة،(د.ط)، (د.ت)، ص49.

[4]- أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل، ص36.

يرى الخطابي أنّ عمود البلاغة هو وضع كل نوع من الألفاظ موضعه الأخص الأمثل به، فإنّ المتأمل في كلامه يدرك أنّ المراد هنا هو إعمال النظر في الألفاظ المتشابهة وإدراك الفروق الدقيقة بينها في الاستعمال واختيار المناسب فيها لموضعه.

5-أبو بكرالباقلاني:(ت403هـ) تحدث الباقلاني في كتابه "إعجاز القرآن" عن وجوه الإعجاز وحدّدها في ثلاثة هي: إخباره الصادق عن الغيوب، إخباره عن قصص الماضيين وسير الأمم الخالية، نظمه البديع وتأليفه العجيبوبلاغته المتناهية التي يعجز العرب عن محاكاتها، غير أنّ الباقلاني يوجّه جلّ عنايته إلى الوجه الثالث لتأكيد إيمانه الراسخ بأنّ القرآن معجز ببديع نظمه وعجيب تأليفه.

وقدحصر ما يشتمل عليه بديع نظم القرآن المتضمن للإعجاز في وجوه ثلاثة[1]:

1- فمنها ما يرجع إلى جملته؛ لكونه خارجا عن المألوف من كلام البشر والمعروف من تنظيم خطاباتهم، كما أنّه لم يعهد للعرب، كلام مشتمل على ما في القرآن من فصاحة وبلاغة ومعان في مثل طول القرآن.

2- ومنها ما يرجع إلى أساليبه؛فقد اشتمل القرآن على كل الأساليب البلاغية التي تتبني عليها أجناس الكلام البشري، من إيجاز وإطناب، وحقيقة ومجاز واستعارة وتصريح...وغيرها.

3- ومنها ما يرجع إلى مفرداته؛ فمن ذلك أنّه استعمل بعض المفردات في معان ومدلولات جديدة، لم تكن معهودة في البيئة العربية قبل الإسلام، ومن ذلك بعده عن المفردات المستكرهة الثقيلة على السمع.

[1]-أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1990م، ص214.

كما نلمح عند الباقلاني كلاما عن النظم بصورة أوضح في إشارته إلى:«**ليسالإعجاز في نفس الحروف، وإنّما هو في نظمها وإحكامرصفها**»[1].

ويمكن أن نستنتج أنّه حصر النظم في هذه الوجوه الثلاثة، باعتبارها الأساس الذي ركز عليه لتحديد رأيه، الذي ربطه بفصاحة اللفظ والمعنى وبلاغتهما،في الجملة والأسلوب والمفردات.

6- القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي:(ت415هـ) كان القاضي عبد الجبار أكثر العلماء وضوحا في تناوله- النظم قبل عبد القاهر الجرجاني- حين عقب على أستاذه أبي هاشم الجبائي (ت321هـ)،الذي اعتبر الفصاحة في اللفظ، فرأى أن يكمل عمل أستاذه حين أغفل تركيب الكلام، الذي عليه عماد البلاغة فعقد فصلا[2]«**وضح فيه الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام، رفض فيه أن تكون الكلمة بانفرادها، تظهر فيها الفصاحة وكذلك المعاني، ورأى أنّ الفصاحة، إنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب، الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالوقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع**»[3].

ومن الواضح أنّ القاضي عبد الجبار لم يجعل للفظة صفة ثابتة من حيث هي لفظة مفردة، ولم يجعل لها درجة ثابتة في الفصاحة، لأنّها قد تكون في موضع أفصح منها في موضع آخر، فالصفة التي يكتسبها اللفظ داخل العبارة، هي صفة مرحلية مؤقتة والمعاني ثابتة محددة، فالمعوّل عليه هو النظم لإبراز المعاني على حقيقتها.

---

[1]- أبو بكر الباقلاني، كتاب التمهيد، تح: يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، (د. ط)، 1957م، ص151.

[2]- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص22.

[3]- القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، المغني في التوحيد والعدل، ج16، ص199، نقلا عن: حاتم الضامن، نظرية النظم، ص23.

و مما تقدم، نلاحظ أن الدراسات التي قام بها النقاد والبلاغيون القدامى، كانت تسير في ميادين مختلفة، فمنهم من ربط قضية اللفظ والمعنى بالشعر، ومنهم من ربطها بالبلاغة، ومنهم من ربطها بالنحو، وربطها آخرون بالنقد وبعضهم الآخر بالإعجاز القرآني، إذ يلاحظأن قضية اللفظ والمعنى لم تنل حظها من الاستقرار والوضوح والضبط عند هؤلاء، كما يلاحظ، أيضا،عدم وجود اختلافات شديدة بين–من ذكرناهم– ممن تناولوها.

لم يكن عبد القاهر الجرجاني أول من اهتم بالنظم، فالاهتمام بنظم الكلام قديم قدم الأبحاث والدراسات اللغوية. فقد حاولت تلك الأبحاث الكشف عن خصائص اللغة العربية في جميع الأنظمة المكوّنة لها، سواء كان ذلك في النظام الصوتي أم التنظيم النحوي أم الصرفي؛ لذلك كانت دراسة اللغة العربية في تراكيب الكلام، ونظمه وربط أجزائه مجال اهتمام عدد كبير من الدارسين والباحثين، وكانت قضية اللفظ والمعنى من أبرز القضايا التي تناولوها بالدرس والبحث،فبقيت شغلهم الشاغل، إذ لم تكتمل أركانها إلاّ في القرن الخامس الهجري على يد عبد القاهر الجرجاني، لذلك لم تكن نظرية النظم التي وضعها عبد القاهر وليدة اللحظة والصدفة، بل كانت نتيجة جهود فكرية متواصلة شارك فيها الباحثون اللغويون وغيرهم، وكان الطريق لدراسة النظم أمام عبد القاهر الجرجاني معبدا مستهديا فيه بآراء العلماء السابقين، وهذا لا ينقص من قيمة عبد القاهر في نظرية النظم؛فالابتكار، في حقيقته ليس استخلاص الموجود من العدم، بل يكون من التأليف بين أشياء استقرت لتستخرج منها شيئا لم يستقر ولم يولد بعد، وهذا ينطبق على الإمام عبد القاهر، فلم يكن النظم قبله يرقى إلى مستوى النظرية، ولم يكن محيطا بألوان البلاغة كافة، ولم يشمل جميع التعبيرات، وإنما كان نتفا متفرقة، متفرعة هنا وهناك لا يجمعهما رابط ولا ينظمه سلك، ولم تكن عمادا يرتكز عليه في الأسلوب والتعبير، ولهذا جاء عبد القاهر الجرجانيليبني هذه النظرية ونبين ذلك فيما يلي:

الفصــل الثانـي:

نظرية النظم عند كل من الجاحظ والجرجاني

الفصـــل الثاني:

نظرية النظم عند كل من الجاحظ والجرجاني

المبحث الأول: أهم مباحث النظم عند الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"

1- الحذف

2- من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

3- الفصل والوصل

4- الإيجاز والإطناب

المبحث الثاني: أهم مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"

1- تعليق الكلم

2- التقديم والتأخير

3- الحذف

4- الفروق: أ- الفروق في الخبر

ب- الفروق في الحال

5- الفصل والوصل

المبحث الثالث: الاتفاق والاختلاف بين الجاحظ والجرجاني وأثر كل منهما في تطوير قضية اللفظ والمعنى

1- ملامح الاتفاق بين الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني

2- ملامح الاختلاف بين الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني

ا-قضية اللفظ والمعنى عند الجرجاني

ب-الروافد التي استمد منها الجرجاني نظريته

ت-الدوافع التي أدت إلى نشأة النظرية

المبحث الأول: أهم مباحث النظم عند الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"

تمهيـــد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى جملة من الآراء النقدية التي عالجت قضية اللفظ والمعنى، منذ ما قبل الجاحظ وصولاً إلى عبد القاهر الجرجاني، حيث اكتملت واتضحت على يديه معالم هذه النظرية، يتضح لنا أنّ هذا الحديث لم يوضَّح لنا فكرة (النظم أو الغرض منها) مثلما فعل عبد القاهر فيما بعد، وإنّما كان جهد الجاحظ ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون، فضلا على أنّه ظلَّ حديثا يدور غالبًا في فلك التنظير، من دون أن يتجاوز ذلك إلى التطبيق، وفيما يلي سنبرز أهم مباحث النظم التي تناولها كل من الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني في أهم كتبهما، وكذا إبراز أهم ملامح الاتفاق والاختلاف بينهما من خلال هذه المباحث،والهدف من ذلك هو التعرف أكثر على مدى تعمق كل منهما في بحثهما وتفسيرهما.

عرض الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" كثيرا من المسائل، التي أدرجها البلاغيون تحت "علم المعاني"، الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال[1]،إذ يعدّ كتابه "البيان والتبيين" من أشهر ما ألّفه، بعد كتابه "الحيوان".

وترجع شهرة هذا الكتاب، التي طبقت الآفاق في عصره، إلى موضوع ذلك الكتاب، وإلى اهتمامه بالبيان وصناعة الكلام، وإلى ما ضمنه الجاحظ من ضوابط بلاغية ومقاييس تقوم عليها صناعة الأدب، وكان بذلك أول كتاب في هذا الموضوع[2].

ونقف في هذا المبحث مع ما أثاره الجاحظ من المسائل والمباحث، التي أطلق عليها البلاغيون ما يسمى علم المعاني.

[1]– ينظر: فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص190.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص40.

1-الحذف:

يعدّ الحذف من أهم المسائل في علم المعاني فهو من المسالك اللطيفة التي لا يهتدي إليها إلاّ الخاصة من أرباب البيان وصناعة الكلام وأصحاب الذوق، فقد عبّر عنه الإمام عبد القاهر الجرجاني بقوله: « **هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبنْ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر**»[1]، ولم يغفل الجاحظ في حديثه عن الحذف فضل هذا الباب، ودقة مسلكه وما له من الملاحة والطرافة، وعظيم الأثر في نفوس السامعين، فينبه إلى ذلك بقوله: « **كان يزيد بن هبيرة يقول: احذفوا الحديث كما يحذفه سلم بن قتيبة، ويزعمون أنّهم لم يروا محدثا قط، صاحب آثار، كان أجود حذفا وأحسن اختصارا للحديث من سفيان بن عيينة**»[2].

إنّ الحذف عند الجاحظ غرض من الأغراض، التي يلجأ إليها جملة من الأدباء وأرباب الكلام، على اختلاف صناعتهم، فقد كان يضرب المثل في ذلك بالأديب سلم بن قتيبة مثله مثل سفيان بن عيينة من جماعة المحدثين.

وقد خصص الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" بابين عقدهما للحذف، جعل الأول بعنوان "باب ما قالوا من الحديث الحسن الموجز المحذوف"، وسمى الثاني "باب من الكلام المحذوف".

- **ففي الباب الأول:** تعرض الجاحظ لجملة من أشعار المتقدمين، تضمنت حذف المبتدأ، التي استقينا منها مثالا كقول الرَّاجز يصف عيون الظباء بالسحر، وذكر قوسًا فقال:

صَفْرَاء فَرع خَطَمُوها بِوَتَـرْلَأْمٍ مُـمَـرٍّ مِثْلِ حُـلْقـوُمِ النُّغَـرْ

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170.

[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين،ج1، ص174- 175.

حُـورٌ العيونِ بَابِلِيّـاتُ النَّظَـرْ يَحْسِبُهَا النَّاظِرُ من وَحْشِ البَشـرْ[1].

فمن خلال هذين البيتين يتضح لنا أنّ أصل الكلام قوله هي صفراء، وهي حور العين، بحذف المبتدأ "هي"[2].

- **وفي الباب الثاني:** تحدّث الجاحظ عن الكلام المنثور والموزون، تضمن بعضها حذف الخبر، وتضمن الآخر حذف جملة بأكملها، أو أكثر من جملة.

فمن أمثلة حذف الخبر ما رواه الجاحظ « **أنّ رجلا كلّم عمر بن عبد العزيز في حاجة، وجعل يمت بقرابة، فقال عمر: فإنّ ذاك، ثم ذكر حاجته، فقال: لعلّ ذاك، لم يزده على أن قال: فإنّ ذاك، ولعلّ ذاك، أي أنّ لك كما قلت، ولعلّ حاجتك تقضى**»[3].

فقصد عمر بن عبد العزيز في قوله: فإنّ ذاك ذِكر الخبر المتمثل في (لك كما قلت)، أمّا في قوله: ولعلّ ذاك فيتمثل الخبر في (لعل حاجتك تقضى).

ومن حذف الجملة بأكملها قول النابغة:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ ركابنـا لَمَّـا تَــزُلْ بِرِحَالِنَـا وكَـأَنَّ قَـدِ[4].

أي: أنّ أصل الكلام وكأنّ قد زالت.

ومن حذف أكثر من جملة ما روى أنّ عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: «**إني لأستعين بالرجل الذي ليس فيه، ليس في الحديث غير هذا، ثم ابتداء الكلام فقال: ثم أكون على قفائه إذا كان أقوى من المؤمن الضعيف وأرد، وهو قول الأسدي:**

سَوَيْـدٌ فِيــهِ،فَابِغُونَــا سِــوَاه أَبَـيـنـاه وإِنْ بَــهَّــاهُ تَــــاجُ.

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص283.

[2]– المرجع نفسه، ص276.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص278.

[4]– المرجع نفسه، ص280.

ولم يقل فيه كذا، وفيه كذا»[1].

وهذا التوضيح من الجاحظ يعني قوله: لم يقل فيه كذا وفيه كذا، بيان المحذوف من الكلام وأنّه ليس جزءًا من جملة واحدة، وإنّما المحذوف جمل توالت وكثرت.

والشواهد التي ساقها الجاحظ في باب الحذف كثيرة ومتعددة، غير أنّه – مما سبق– يتضح أنّه تعرّض لحذف المبتدأ وحذف الخبر، وهما ركنا الجملة وأهم أجزائها، كما تعرّض لحذف الجملة بأسرها، وأيضا إذا كان المحذوف أكثر من جملة.

2–من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:

جاء في كتاب المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين أنّ الحال هو: الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر في كلامه، الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، كالذكر والحذف والتقديم والتأخير، وما إلى ذلك من الخصوصيات المعتبرة في الكلام[2].

والحال قسمان[3]: **ظاهر**:وهو ما يبدو من ظاهر حال المخاطب، أو المناسبة التي يُساق لها الكلام، دون اعتبار أمر آخر.

وخلاف الظاهر: ويكون باعتبار أمر آخر غير ما يبدو من ظاهر حال المخاطب أو المقام.

وقد عرض الجاحظ – في كتابه–كثيرا من الصور، التي جاء الكلام فيها مخالفا لمقتضى ظاهر الحال و تتمثل في ما يلي[4]:

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص280.

[2]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص205.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص205.

أ-الكلام الذي يذهب السامع منه إلى قصد صاحبه:يعني الجاحظ بهذا النوع الكلام الذي يأتي به المتكلم وفقًا لفهم السامع ومجراه في كلامه، وإن خالف مقتضى الظاهر.

وقد مثّل له الجاحظ بقوله تعالى: { وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى }[1]، وقوله تعالى لنبيه – صلى الله عليه وسلم-: { فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَفَسْئَلِ الذِينَ يَقْرَءُونَ الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ}[2]، قالوا: لم يشك ولم يسل[3].

ففي هذه الأساليب جاء الكلام مخالفا لمقتضى ظاهر الحال والمقام، جريا مع ما يفهمه السامع وتقريبا لفهمه.

ب- اللغز في الجواب: فاللغز في الجواب عند الجاحظ يقصد به تلقي المخاطِب أو السائل بغير قصده، سواء كان لقصد التنبيه إلى ما هو أولى، أم كان لقصد الألغاز في الردّ على المخاطب أو السائل[4].

وقد عقد له بابا مستقلا، وساق فيه كثيرا من الأمثلة والشواهد لهذا النوع، نذكر منها قولهم: « **كان الحطيئة يرعى غنمًا، وفي يده عصا، فمرّ به رجل فقال: يا راعي الغنم ما عندك؟ قال: عجراء من سلم**[5]**. يعني عصاه. قال: إنّي ضيف. قال: للضّيفان أعددتها**»[6].

فتلقى السائل هنا بغير ما يطلب أعم من أن يكون المقصود تنبيهه على أنّه الأولى بالسؤال، فليس هنا ما يدعو إلى السؤال عن العصا، حتى يكون هو الأولى.

---

[1]- سورة الحج، الآية 02.

[2]- سورة يونس، الآية 94.

[3]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص281.

[4]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص207.

[5]- العجراء: كثيرة العقد. السلم: شجر.

[6]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص147.

وليس المقصود بالألغاز– في هذا الباب– هو التعمية والإبهام. ولكن المقصود هو الجنوح بكلام المخاطب أو السائل عن غير قصده، وصرف كلامه إلى معنى آخر لغرض من الأغراض التي يحدّدها المقام والسياق، كاحتقار السائل وعدم الاهتمام به[1].

جـ –القلب: وهو في اصطلاح البلاغيين جعل جزء من الكلام مكان جزء آخر على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر[2].

وقد تعرض الجاحظ في كتابه لهذا النوع، ونص عليه صراحة في باب نعته "بباب تأديب من تأديب العلماء" فيروى أنّ سعيدا بن عثمان بن عفان – رحمه الله– قال لطويس المغني: بأبي أنت وأمي، لقد شهدت زفاف أمك المباركة إلى أبيك الطيب[3]، ومن خلال هذه الرواية يتضح لدى الجاحظ معنى القلب، فنقول: « **فانظر إلى حذقه وإلى معرفته بمخارج الكلام، كيف لم يقل: زفاف أمك الطيبة إلى أبيك المبارك. وهكذا كان وجه الكلام، فقلب المعنى**»[4].

وهذا النوع من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، قد ردّه قوم مطلقًا ورفضوه لأنّه عكس المطلوب، ونقيض المقصود، وقبله قوم مطلقا؛ لأنّ قلب الكلام مما يحوج إلى التنبيه على الأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحة ولطفًا[5].

ويبدو من كلام الجاحظ أنّه لا يقبل القلب على إطلاقه، ولا يرفضه على إطلاقه، ولكنه مقبول –عنده– إذا تضمن اعتبارا لطيفا، كما في هذا الشاهد الذي ذكرناه آنفا، فالقلب هنا لتكون البركة في جانب الأم والطيبة في جانب الأب، فتثبت لهما البركة والطيبة معًا[6].

---

[1]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص208.

[2]– المرجع نفسه، ص209.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص263.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص209.

[6]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ففي هذا المبحث، يتضح لنا أنّ الجاحظ انطلق من فكرة مفادها، أنّه في أحيان كثيرة يسعى المتكلم لإظهار معنى قصده خلاف الكلام الظاهر، الذي يكون فيه السامع مستوعبا للخطاب، إذ يكون فهمه موافقًا لفهم المتكلم في إبلاغ المعنى المراد، رغم مخالفة الكلام لمقتضى الظاهر.

3-الفصل والوصل:

الفصل والوصل من أهم أبواب علم المعاني، وقد عرّف البلاغيون **الوصــل** بأنّه: عطف الجمل، التي لا محل لها من الإعراب، بعضها على بعض بالواو خاصة، و**الفصــل** ترك ذلك العطف[1].

وقد كان حديث الجاحظ في هذا المبحث حديثا مقتضبا اكتفى فيه بالتلميح دون التصريح، وبالتمثيل دون الشرح والإطالة[2].

فيتعرّض للعطف، مشيرا إلى أن لكل حرف من حروف العطف موضعه من الكلام حسب مقتضيات الأحوال، فقد يكون الموضع لـ "ثُمَّ فلا تليق "الواو" أو العكس[3]، فيروى « **أنّ رجلاً من مجاشع قال: جاء الحسن في دم كان فينا، فخطب، فأجابه رجل فقال: قد تركت ذلك لله ولوجوهكم، فقال الحسن: لا تقل هكذا، بل قل: لله ثم لوجوهكم، وآجرك الله**»[4].

وواضح من هذه الرواية أنّ الوصل لا يقتصر على الواو خاصة؛ بل أدخل منها في البلاغة، كما نلمس – أيضا – أنّه لا يخصُ كلامه في الوصل بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، بل يعممه ليشمل الجملة وغيرها، والعطف في الكلام الحسن لشبه جملة على شبه جملة.

---

[1]– المرجع السابق، ص210.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص210.

[4]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص261.

ومواضع الفصل والوصل بين الجمل، من المسائل التي لا يهتدي إليها إلاّ من لهم قدم راسخة في البيان وصناعة الكلام، فإنّ الجاحظ لم يغفل هذا الاهتمام، فأشار إلى ذلك حين جعل المعرفة بمواضع كل منها من أهم مسائل البلاغة، بل هو أهم عناصرها ومباحثها، فقد قصر البلاغة عليها في قوله: « **سئل الفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل**»[1].

وما نلاحظه في هذا المبحث أنّ الجاحظ لم يجعل له بابا مستقلاً في كتابه "البيان والتبيين" وإنّما ما قام به كان مجرد التلميح له، دون الخوض فيه أو الحديث عنه مطولاً، كما فعل فيما سبق من المباحث.

4-الإيجاز والإطناب[2]: أفاض الجاحظ في حديثه عن الإيجاز والإطناب، مما يقتضي التعرض لكل منهما بحديث مستقل.

أولا: الإطناب:

وهو عند الجاحظ التعبير عن المعاني بما كثر من الألفاظ، وزاد عن حاجة هذه المعاني.

ومثال ذلك أنّه ذكر « **أنّ ناسًا قالوا لابن عمر: ادع الله بدعواي، فقال: اللهم ارحمنا وعافنا وارزقنا. فقالوا: لو زدتنا يا أبا عبد الرحمن، فقال: نعوذ بالله من الإسهاب**»[3]، فيصرح بأنّ الإكثار وإطالة الكلام فيها من التزايد والمباهاة ما جعلهم يكرهونها.

[1]- المرجع السابق، ص88.

[2]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص213..

[3]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص195- 196.

وربما يفهم البعض تناقضا بين هذا الكلام وذاك، ولكن هذا التناقض يزول إذا عرفنا أنّ الإطناب- عند الجاحظ- يدور حول معنى البلاغة وجوهرها، وهو المطابقة لمقتضى الحال والمقام.

وقد نبّه الجاحظ إلى نوعين من أنواع الإطناب[1]:

النوع الأول: التكرار، الذي سماه "ترداداً" ويعني به: ما تكرر من أجزاء الكلام أو القصة، وقد نبّه إلى ما كان منه معيبًا، فيروى في ذلك أنّه جاء في **التوراة « لا يعاد الحديث مرتين»، وعن الزهري قال:« إعادة الحديث أشدُّ من نقل الصّخر»**[2].

فالتكرار عند الجاحظ معيب على كل حال، لأنّه يجعل الحديث طويلا ومملا لما فيه من تزيد وفضول وإسهاب، وهذا ما يؤدي بالسامع إلى الشعور بالملل، وقلة إصغائه للحديث ولكن هذا لا ينفي محاسن التكرار، فالترداد ليس له حدّ ينتهي إليه، وقد وقع التكرار في القرآن الكريم، وفي مواعظ الوعاظ، وجاء حسنًا رائقا؛ بل إنّ وقوعه في القرآن الكريم كان على أعلى درجات البلاغة والإعجاز، فهو – عنده – يدور حول مناسبة الكلام للسياق الذي قيل فيه[3].

ونستدل لهذا بقوله تعالى:« وَمَا أَدْرَاكَ مَا يومُ الدِّين ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ»[4].

النوع الثاني إصابة المقدار، وهو: أن يأتي المتكلم بكلام على قدر معناه؛ بحيث إذا أراد أن يخرج منه شيئا أتى من الألفاظ بما يخرجه[5].

---

[1]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص215.

[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص104.

[3]- ينظر: فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص215.

[4]- سورة الانفطار، الآية: 17- 18.

[5]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص217.

وقد خصَّ الجاحظ هذا النوع بباب مستقل صدره بقوله:« ويذكرون الكلام الموزون، ويمدحون به، ويفضلون إصابة المقادير، ويذمون الخروج من التعديل»[1].

ثانيا: الإيجاز:

الإيجاز – عند البلاغيين – هو:« **عرض المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة، مع الإبانة والإفصاح؛ ليسهل تعلقها في الذهن وتذكرها عند الحاجة**»[2]، وحول هذا المعنى أدار الجاحظ حديثه بقوله:« **فأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره**»[3].

و« وربَّ قليل يغني عن الكثير، بل رب كلمة تغني عن خطبة»[4].

وإذا كان الإكثار والإطناب في موضعه من الكلام حسنا رائقا، فإنّ الإيجاز –عنده– أحسن موقعا، وأحمد أمرًا. فيقرر ذلك في قوله:« **قد علمنا أنّ من يقرض الشعر، ويتكلَّف الأسجاع، ويؤلف المزدوج، ويتقدم في تحبير المنثور، وقد تعمَّق في المعاني، وتكلف إقامة الوزن، والذي تجود به الطبيعة، وتعطيه النفس سهوًّا رهوًا مع قلة لفظه وعدد هجائه – أحمد أمرًا– وأحسن موقعًا من القلوب، وأنفع للمستمعين، من كثير خرج بالكد والعلاج**»[5].

أي أنّ الجاحظ في هذه المقولة يدعو إلى استخدام الإيجاز، لأنّه أقرب إلى النفس وأحسن موقعا في القلوب وأنفع للمستمعين فهو بمثابة العلاج لمن يسمعه.

وفي حديثه عن ثمامة بن أشرس يقول:« **ما علمت أنّه كان في زمانه قروي ولا بدوي كان بلغ من حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف**»[6].

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص227.

[2]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص218.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص83.

[4]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص07.

[5]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج4، ص28– 29.

[6]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص111.

فالإيجاز عند الجاحظ، يدور حول القلة في عدد الألفاظ والحروف، مع تضمنها الكثير من المعاني ووضوحها في نفوس السامعين.

هذه إذن، هي أهم المباحث التي أثارها الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"، والتي أدخلها البلاغيون تحت "علم المعاني" وكما هو واضح – مما سبق – أنّ هذه المباحث – وإن تعرض لها الجاحظ تعرضا سريعا موجزا– إلاّ أننا نلمح في هذه الإشارات وضوح الفكرة ونضجها في عقله، ففتح بذلك أبوابًا كثيرة أمام البلاغيين للحديث في مسائل هذا العلم وتصنيفها، وعرضها في أسلوب يتناسب وعصرهم.

وفي الأخير نستنتج أنّ كتاب "البيان والتبيين" يعدُّ من أهم ما ألف في هذا الطور من تاريخ البلاغة من كتب تتصل ببلاغات العرب شعرا ونثرا، وتتعرض لتحديد البلاغة والنظم، وما حولها من آراء كانت ذائعة في عصر الجاحظ، فقد حوى كثيرا من بحوث النظم وأصوله.

يعدُّ الجاحظ – بما خلَّفه من تراث علمي في فروع الثقافة المختلفة– من الزعماء المبرزين، الذين قدّموا للمكتبة العربية أروع ما أنتجه اللسان العربي، والفكر الإنساني من خير، ومن نور أضاء طرقات العلم، وأوضح مسالكه، واهتدى به الكتّاب والمفكرون على اختلاف ثقافتهم ومعارفهم وعلى رأسهم الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي تحدّث أيضا في كتابه "دلائل الإعجاز" عن مجموعة من مباحث النظم، وهذا ما سنعرضه في ثنايا المبحث التالي.

المبحث الثاني: أهم مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"

أ- قضية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني

قبل حديثنا عن نظرية النظم وما تناوله الجرجاني عن قضية اللفظ والمعنى، لابد من التعريف أولا بهذه الشخصية الفذة.

عبد القاهر الجرجاني: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، فارسي الأصل، جرجاني الدار[1]، متكلم على مذهب الأشعري، فقيه على المذهب الشافعي، ولد بجرجان ولم يبرحها حتى لطلب العلم، ولما طافت شهرته الآفاق شدّت إليه الرحال وحثت المطيُّ، وظل متصدرا جرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليها إلى أن توفي بجرجان ودفن بها سنة (471هـ)[2].

تتلمذ على يد شيخه أبي الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي، وقرأ على القاضي الجرجاني علي بن العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني، وقد قرأ عليه وحمل عنه الأدب وعلومه، وكان يفتخر به في مجالسه[3].

إن آثار عبد القاهر الجرجاني تشير إلى أنّه قد أحاط علما بما صنّفه السابقون، في علوم الدين والفلسفة والكلام والأدب واللغة، وأدلى بدلوه فيما عرضوا له من قضايا ومشاكل، بالإضافة إلى ما حفظ وجمع له من شعره، ويتضح ذلك من آثاره وإحاطته بما كتب أبو عمرو بن العلاء والخليل، ويونس والأخفش، وسيبويه، وابن قتيبة، وأبو هلال العسكري... وغيرهم[4].

وقد تتلمذ في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، وفي الكلام على مذهب الأشعري وغلبت عليه شهرة اللغوي النحوي.

من مؤلفاته في النحو كتاب "المقتضب في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي" وكتاب "العوامل المائة"[5].

---

[1]- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (د. ط)، 1960م، ص01.

[2]- البدراوي زهران، "عبد القاهر الجرجاني لغويا"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مصر، 1974م، ص03.

[3]- المرجع نفسه، ص05.

[4]- المرجع نفسه، ص06.

[5]- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص07.

ومن مؤلفاته في البلاغة "دلائل الإعجاز"[1]، وقد استقى مادته هذه من مصادر عالمين جليلين هما: سيبويه والجاحظ، فهو لم ينتفع بهما في الجزئيات فحسب، وإنما دخلا عنده في صلب مادته التي ابتدأها واستخرجها[2].

ب-دوافع نشأة النظرية عند الجرجاني[3]:

من أبرز ما مهد للفكرة قبل عبد القاهر وكان له تأثير عليه ذلك الصراع الذي أثاره امتزاج الثقافات وتعصب اليونان لفلسفتهم ومنطقهم، ودفاع العرب عن تراثهم وثقافتهم ومنها الثقافة النحوية، ومن مظاهر هذا الصراع تلك المناظرة الحادة التي جرت بين متى بن يونس في مجلسالوزيرأبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات، فقد أراد الأول أن ينتصر للنحو، أما الثاني فأراد أن ينتصر للمنطق، فما ذهب إليه متى بن يونس هو أنّ المنطق ميدانه المعنى أما النحو فميدانه اللفظ، فأراد السيرافي أن ينقض هذه المقولة فراح يقدم الأدلة على النحو، أيضا، يعنى بالمعنى، وقال أيضا إنّ النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، وأنّ المنطق نحو لكنه مفهوم باللغة، فكان دفاع السيرافي عن النحو العربي دفاعا قويا، أثار إعجاب الحاضرين، ومما جاء على لسان السيرافي عن معاني النحو: «**إن المعاني هيمعاني النحو بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب**»[4].

وتلك حقيقة الأفكار التي تبناها الجرجاني وصاغ منها كتابه الدلائل.

---

[1]- طبع دلائل الإعجاز لأول مرة سنة (1221هـ) بعناية السيد محمد رشيد رضا وإشراف الإمام محمد عبده. ثم طبع عدة مرات بتحقيق أحمد مصطفى المراغي ومحمد عبد المنعم الخفاجي.

ملاحظة: وممن نقل عنهم عبد القاهر في مؤلفاته: سيبويه، وأبو علي الفارسي، والجاحظ، وابن قتيبة، وقدامة والآمدي والقاضي الجرجاني، وأبو هلال العسكري.

[2]- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص07.

[3]- أم الخير بن الصديق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي -آداب-، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007م، ص23.

[4]- عبد القادر حسين ،أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، 1998م، ص376.

– ومما مهد للفكرة،كذلك، الفتنة التي كانت تطل برأسها في البيئة الإسلاميةمنذ ظهور الإلحاد في القرن الأول للهجرة، والذي أصبح ظاهرة خطيرة على المجتمع الإسلامي في العصر العباسي– ألا وهي: التشكيك في القرآن الكريم وإعجازه، إذ على الرغم من الجهود التي بذلت في إرساء القواعد التي يقف عليها الإعجاز، إلا أنّ القضية–كما رأى الجرجاني– لم تحسم بعد، وكان الواجب الديني يفرض عليه أن يجند نفسه وقلمه للدفاع عن هذه القضية التي تتصل بالدين، فألف كتابه: "دلائل الإعجاز" ووضح من خلاله أنّ الإعجاز لا يكمن في اللفظ وحده، ولا في المعنى وحده وإنما يكمن الإعجاز في النظم.

– الخلاف الذي نشأ بين النحويين، والذي كانت بدايته بسبب فتح الباب لتجويزالقراءات، التي لم تشملها القواعد البصرية الأولى، وهذا الخلاف أدى إلى التركيز على المسائل النحوية، وأصبح للنحو علماؤه المتخصصون، ومدارسه المتخصصة، ونتج عن ذلك تفرع في مسائل كثيرة في ميدان النحو والصرف، وسارت البلاغة العربية– التي انفصلت عن النحو– أيضا، في الاتجاه نفسه، فتحولت إلى تقسيمات، وتعريفات، وحدود بعيدة عن النصوص اللغوية مما أدى إلى الزهد في النحو الإبعاد عنه.

إذن، انطلاقا من هذه الروافد والأسباب، أخرج عبد القاهر الجرجاني هذا العلم اللغوي الذي أطلق عليه اسم نظرية النظم، والتي استكمل فيها كل النقائص التي تركها النقاد والبلاغيون قبله، حيث جمع الشتات الذي كان سائدا بين النقاد القدامى، الذين فرقوا بين اللفظ والمعنى،وانقسموا إلى طوائف، وكان ذلك، من خلال جمعه للفظ والمعنى وإعطائه لكل منهما حقه، وهنا بلغت النظرية ذروتها ووصلت إلى مرحلة النضج.

ت–روافد النظرية عند عبد القاهر الجرجاني:

يمكن تلخيص هذه الروافد في[1]:

[1]– أم الخير بن الصديق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي –آداب–، ص22.

إطلاعه على أهم ما كتب في قضية الإعجاز، حيث أخذ منه ما رآه متفقا مع أصول نظريته وأضاف إليه الكثير مما جعله بحق صاحب هذه النظرية.

1- ثقافة عبد القاهر النحوية وإمامته لهذا العلم.

2- توجهه النقدي، فقد كان أديبا ناقدا، اطلع على ما كتبه النقاد قبله وهضمه ووقف على الصراع المحتدم بين أنصار اللفظ والمعنى.

ونتوقف عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن (النظم)، بعدما تطرقنا إليها عند مجموعة من النقاد والبلاغيين الذين سبقوه، لنصل إلى رأيه في قضية اللفظ والمعنى، وشأنه في ذلك شأن كل ذهن عبقري يجد نفسه في ملتقى طرائق التحليل المتنوعة للظاهرة الواحدة، فقد وضع الجرجاني مفهوما جديدا للنظم لم يسبقه إليه أحد، فقال:«**واعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها**»[1].

إنّ عبد القاهر الجرجاني يعد مطورا لإنجازات من سبقه من البلاغيين، بتقديم نظرية لغوية متكاملة عرفت بنظرية "النظم" يقول محمد مندور: «**فمنهج هذا المفكر العميق الدقيق هو منهج النقد اللغوي، منهج النحو، على أن نفهم من النحو أنّه العلم الذي يبحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين الأشياء**»[2]، «**ومنهج عبد القاهر في النقد قائم على النحو والمعاني الذي مردّه إلى النظم وطريقته**»[3].

يشرح عبد القاهر النظم فيقول: «**إنّه النظم الذي يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو مجرد ضم الشيء إلى الشيء، كيفما جاء واتفق، وهو نضير للنسج والصياغة، وما أشبه، ومن كل شيء يلاحظ فيه علة لوضع كل جزء حيث وضع وهذا يتطلب**

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص24.

[2]- محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د. ط)، 1996م، ص336.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص337.

أن يرتب القائل المعاني في نفسه، فيجد الألفاظ تترتب بحكم أنّها خدمٌ للمعاني وسبيل ذلك أن يضع كلامه الوضع الذي يقتضيه علم النحو»[1].

وجاء الجرجاني في وقت لم تحسم فيه المعركة بين اللفظ والمعنى التي «**نشأت في جو ديني يدور حول بيان إعجاز القرآن ومرجعه إلى أيهما أسبق: اللفظ أم المعنى أم لكليهما معا؟ ومن ثم فإنّ عبد القاهر حين يعرض لهذه المشكلة فإنّه يصلها بالإعجاز من جديد، بعد أن انفصلت عنه زمنا على أيدي كثير من النحاة والنقاد من أمثال: ابن جني والآمدي، والقاضي الجرجاني»**[2].

وأعاد النظر فيها وثار ضد الفصل بينهما، وأكد على ثنائية اللفظ والمعنى؛ فهو يرى أنّ العبرة في مدلول العبارات، لا في العبارات نفسها، وعليه فالمعاني لا تتزايد وإنما هذا التزايد معلق بالألفاظ، والربط بين اللفظ والمعنى لا يكون إلاّ عن طريق معاني النحو واحترام قواعده، إنّ نظم الكلم هي التي تقتضيآثار الألفاظ وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[3].

فنجد أن فكرة النظم عنده تدور حول العلاقة بين الألفاظ والمعاني داخل العبارات، وسمى هذه العلاقات نظما، حيث يقول: «**معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»**[4].

تحددت معالم النظم على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني دون غيره، لأنّ النظم قبله لم يكن مقصودا من عمد، أو مدروسا بطريقة مباشرة، وإنما عفو نابع من ملاحظات العلماء، في داخل هذا النطاق فحسب، أما عند عبد القاهر فهو عمل مدروس ومحور يدور حوله كتاب الدلائل كلِه.

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص97.

[2]– عبد القادر المهيري، "مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني"، حوليات الجامعة التونسية، ع11، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1974م، ص108.

[3]– ينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، ص139.

[4]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص101.

تقوم نظرية النظم على أساس المعاني، إذ لا قيمة للألفاظ المفردة،فهي تابعة للمعاني، لاحقة لها،فلا يتم التعبير دون مراعاة معاني النحو.

راح الجرجاني في مواضع عديدة من "دلائل الإعجاز" يرد على الذين قالوا بتقديم اللفظ دون معرفة المعنى، ومن ذلك يتضح بجلاء تفريقهبين اللفظ وبين صورة المعنى، وبشكل خاص حينما يفسر قول الجاحظ: «**المعاني مطروحة في الطريق**»[1]، ويرفض الجرجاني القسمة التي كانت شائعة بين النقاد قبله، وهي اعتبار الشعر لفظا ومعنى لا ثالث لهما، فقد غاب هذا على أولئك النقاد وعلى الأخص ابن قتيبة، واعتبر الصورة مع اللفظ والمعنى، وهي تعبير عن النظم؛ إذ لا يوجد في نظره معان عارية، إنما هناك معان خاصة هي الصورة، فهو يرى أنهلا وجود لمعنى دون لفظ، وبذلك يقترب من توحيد اللفظ بالمعنى في حيز الدلالة؛ بحيث إذا تغير اللفظ لزمه تغيير في المعنى. كما يردّ على من يدعي إمكانية تزايد الألفاظ فيقول: «**مما تجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم إنّ المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ، وهذا كلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، لأنّ التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ**»[2].

وبناء على ما سبق يمكن أن نوجز هنا أهم النقاط التي تتكون منها نظرية النظم الجرجانية في النقاط الآتية[3]:

1- المعاني وعاؤها الألفاظ، والثانية وظيفتها خدمة الأولى.

2- العقل هو الذي يحكم التقاء معاني الكلمات، فتنتظم وفقا لما يقتضيه[4].

---

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج3، ص131 – 132.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص108.

[3]- ينظر: خالد بن ربيع الشافعي، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني مقدماتها، أركانها، قيمتها، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ،كلية المعلمين في جازان، ص14-15.

[4]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص98.

3- لابد في النظم من توخي معاني النحو، إذ يجب أن يوضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو.

4- ليس المهم معرفة عبارات النحو نفسها، إنما المهم معرفة مدلول تلك العبارات.

5- لا نظم ولا ترتيب للكلم حتى يتعلق بعضها ببعض، والتعلق هو الأساليب والأدوات النحوية.

6- ليس المقصود بالنظم ضم الشيء إلى الشيء كيفما اتفق، بل لابد فيه من تتبع آثار المعاني واعتبار الأجزاء مع بعضها.

فنجد أنّه نظر إلى العلاقة التي تنشأ بين اللفظ والمعنى من وجهة لغوية دقيقة نتيجة التحامها وشدة ارتباطهما، حيث نظر إليهما نظرة المتفحص العارف بمقادير الكلام، لذلك عرف قيمة اللفظ والمعنى وسوى بين خصائصهما ورأى أنّ اللفظ جسد والمعنى روح، وبهذه الطريقة انتهى من فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى، فالنظم عنده عبارة عن العلاقة الجامعة بين الألفاظ والمعاني، وأنّها تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل.

فالجرجاني قد انتفع بجهود السابقين في نظريته، وكانوا له أشعة أضاءت له الطريق، فهذا الأمر لا يتطرق إليه الشك؛ فما من نظرية تقوم على فراغ، ولا يدعي أنّه أول من طرق مفهوم النظم، يقول: «**وقد علمنا إطباق العلماء عن تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أنّ الفضل من عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ**»[1].

وبناء على ما سبق، نقول إنّ النظم كان شائعا منذ القرن الثاني الهجري، وعقد أولاً بين العلماء، إما في تناولهم القصد من النظم، وأنه ليس مقصورا على حركات الإعراب، بل يتعداه إلى تأليف الكلمات وارتباط الجمل، وإما في تناولهم قضية اللفظ والمعنى. غير أنّ هذا التناول لم يكن مبنيا على أساس من مفهوم يوحد بين اللغة وعناصرها المختلفة، وإنّما درست على

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص93.

أساس هذه الثنائية التي كانت تتعمق التفكير في اللغة، وهي: ثنائية اللفظ والمعنى أو ثنائية الشكل الخارجي، والمضمون الداخلي.

ب-مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

بعدما تناولنا مباحث النظم عند الجاحظ، سنتحدث عنها بإيجاز عند الجرجاني.

يمثل كتاب "دلائل الإعجاز" دور الاكتمال في ثقافة عبد القاهر، الذي قطع مراحل درس فيها علوم العربية والإعجاز والكلام، وتعمق الشعر العربي تأملا ومقارنة بما أداره النقاد – قبله– من أحاديث وخصائصه وقضاياه الفنية والمعنوية، فجاء عملا له تميزه في بنائه الداخلي؛ وفي تطلبّه وعيّا بمحتواه كي يستوعب ويغني دارسه والتلقين بعد ذلك.

هو كتاب مشهور ومطبوع ومتداول ولطيف الحجم، وممزوج به النحو بعلم البلاغة لكونه اشتمل مجموعة من القضايا اللغوية والبلاغية والنقدية والقرآنية، والمسائل النحوية التي عالجها عبد القاهر الجرجاني بإسهاب في دأبه الحثيث إلى إثبات نظرية النظم التي طالما نادى بها، ودافع عنها بكل ما أوتي من استدلال عقلي ومنطقي قائم على القياس والاستنتاج[1].

اطلع عبد القاهر الجرجانيعلى آراء سابقيه، ففسّر فكرة الإعجاز تفسيرا يقوم على النظم، وربط الإعجاز بالنظم، إذ رأى أنّ الكتاب العزيز معجز في نظمه، أو توخي معاني النحو، التي أطلقها عبد القاهر الجرجاني على موضوعات: التقديم والتأخير، والحذف، والفصل والوصل، والتعليق والفروق "الفروق في الخبر والفروق في الحال"... .

ويعدّ عبد القاهر أول عالم أخضع النحو لفكرة النظم، إذ ليست العمدة – عنده– في معرفة قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول، وقد كان له أثر كبير، ومكانة عظيمة في تاريخ البلاغة العربية، فهي لم تكن قبله إلاّ أفكارا متناثرة، وعبارات مفرقة، ومعلومات متداخلة، بل ربما كان يتخللها شيء من الخطأ، ولكنه بوضعه كتابي "دلائل

[1]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص17– 18.

الإعجاز" و"أسرار البلاغة" قد أزاح عن البلاغة العربية ما كان يكتنفها من لبس وغموض، وبذل في ذلك جهودا جبارة، حتى استطاع في النهاية أن يضع لنا أسس علم المعاني.

وقد خطا الإمام عبد القاهر الجرجاني خطوات عظيمة للنهوض بعلم البلاغة، والسّير به إلى الأمام، حتى وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال في شكله المرموق، لذلك نجده في كتابه "الدلائل" يقيم أسس البلاغة واضحة متميزة المعالم، محددة الصفات، وقد عالجها معالجة أدبية صرفة، لم تخل من خصائص النقد وفضائل الذوق، وأقام نظريته العظيمة في النظم على أسس من تركيب الكلام وتأليف النحو، حيث ألبسها ثوبا جديدا لم يكن معروفا من قبل[1].

والنظم عند عبد القاهر هو « **تعليق الكلم بعضها على بعض، وجعل بعضها بسبب من بعض**»[2]، أو هو « **توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه فيما بين معاني الكلم، أي أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها**»[3].

تتضح فكرة النظم عند عبد القاهر من تعليق الكلم بعضه ببعض مثل: تعليق اسم باسم، واسم بفعل، وتعلق حرف بهما فتكون الأولى بسبب من الثانية، والثانية سببا في الأولى.

وهو كذلك توخي وتتبع قواعد النحو وأحكامه وعدم الخروج عنها، لأنّها أساس الكلام السليم الخالي من الأخطاء اللغوية.

ثم يقرر عبد القاهر أنّ اللفظة المفردة لا قيمة لها في ذاتها، لا في جرسها، ولا لدلالتها مزية أو فضل، وإنّما تكون لها المزية حينما تنتظم مع جاراتها في جمل أو عبارات، ومن ثم

---

[1]- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية – دراسة تحليلية--، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 1434هـ - 2013م، ص17-18.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص52.

[3]- المرجع نفسه، ص24.

يتلاءم معناها مع معاني الألفاظ التي تنتظم معها، أي أنّ الألفاظ لا تتفاضل إلاّ إذا اندرجت في سلك التعبير، وانضم بعضها إلى بعض، وأخذت مكانها الطبيعي الذي تقتضيه الصورة وانسجمت ما قبلها وما بعدها لأداء المعنى الذي يريده المتكلم.

وقد حصر الإمام عبد القاهر الجرجاني مباحثه في النظم في أهم كتبه خصوصا كتاب "الدلائل" فيما يلي:

- **فصل في أنّ النظم هو:** تعليق الكلم بعضها ببعض.
- **فصل القول في:** التقديم والتأخير.
- **القول في:** الحذف.
- **القول في الفروق:** أ- الفروق في الخبر.

ب-الفروق في الحال.

- **القول في:** الفصل والوصل.

1- "تعليــق الكلــم": سنقدم له تعريفا موجزا عند بعض العلماء، من أهمهم:

- سيبويه (ت180هـ) وقد عرّف الكلم بأنّه: « **اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل**»[1].

- واتبعه في ذلك خلف الأحمر (ت180هـ)، قائلا: « **العربية على ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى**»[2].

- وقد فصل ابن السراج (ت316هـ) في تعريف الكلم وائتلافها مع بعضها البعض بقوله: « **الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف**»[1]، ثم قال أيضا: « **والذي**

[1]- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1408هـ .1988م، ص12.

[2]- خلف بن حيان الأحمر البصري، مقدمة في النحو، تح: عزالدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1381هـ - 1961م، ص35.

يأتلف منه الكلام ثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولنا: "الله إلاهنا"، ويأتلف الاسم والفعل نحو: "قام عمرو"، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف»[2].

- وكذلك يعرف أبو جعفر النحاس (ت338هـ) الكلم متبعا أقوال السابقين، فيقول: « **اعلم أنّ العربية على ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو صلح فيه حرف من حروف الخفض، مثل: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، والفعل ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف مثل: "قام يقوم"، و"قعد يقعد" وما أشبه ذلك، والحرف ما دل على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل، مثل: هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك»**[3].

يتبيّن لنا من خلال هذه التعريفات أنّ مفهوم الكلم هو نفسه - تقريبا - عند هؤلاء العلماء المذكورين، حيث أنّ الكلم اسم وفعل وحرف وليس ثمة قسم رابع له.

بيّن عبد القاهر المعاني النحوية، التي يشتملها الكلم بتوسعاته، التي تحمل بين طياتها الدلالات المتناسقة ضمن الكلم مشيرا إليه بقوله: « **أنْ لاَ نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض. وتُجعلَ هذه بسبب من تلك»**[4].

يتضح لنا أنّ عبد القاهر يشير، هنا، إلى فكرة التعليق الذي ينتج عنه بناء واحد متماسك، بجعل الواحدة منها بسبب من صاحِبَتِها « **كأن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً له، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تُتبع الاسم اسمًا على أن**

---

[1]- أبو بكر السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م، ص36.

[2]- المرجع نفسه، ص41.

[3]- أبو جعفر النحاس النحوي، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط)، 1385هـ - 1965م، ص14.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص101.

يكون التالي صفة للأول، أو تأكيدًا له، أو بدلاً منه، أو حالاً، أو تمييزًا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنًى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس»[1].

وعلى هذا فإنّ فكرة النظم عند عبد القاهر تتضح أكثر إذا اتحد اللفظ ومعناه في تركيب واحد يجمعهما، فالألفاظ تبع للمعاني في النظم، وأنّ الكلم يترتب في النطق بسبب ترتب معانيه في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها لفسد الكلام ولاختل المعنى المرد تبليغه، فالألفاظ ليست مجرد حروف وأصوات تنطق لتحدث صدى، إنّما تتضح وتتحدد مكانتها وفقا لما لها من معانٍ تحددها وتؤطرها، فاللفظة المفردة مثلا لا نجد لها قيمة إلاّ إذا اتحدت وجاورت صاحبتها من المفردات الأخرى لتؤدي دلالتها كاملة.

ثم إنّ للتعليق فيما بين الكلم بعضها ببعض، طرقا معلومة حيث أحصاها الجرجاني فيما يلي[2]:

- **أولا:** تعلّق اسم باسم.
- **ثانيا:** تعلّق اسم بفعل.
- **ثالثا:** تعلّق حرف بهما.

القسم الأول: "تعلق اسم باسم": لقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني، في هذا القسم طرائق تعليق الاسم بغيره من الأسماء، وذكر الاحتمالات الواردة في ذلك بقوله: فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالاً منه، أو تابعًا له صفةً أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفًا بحرفٍ، أو بأن يكون الأول مضافًا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في

[1]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص52.

الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: "زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا" وكقوله تعالى: { أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ القَرْيَةِ الظَالِمِ أَهْلُهَا }[1]، واسم المفعول كقولنا: "زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غِلمانُه"، وكقوله تعالى: { ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَاسُ}[2]، والصفة المشبهة كقولنا: "زَيدُ حَسنٌ وجهه، وكريم أصله، وشديد ساعدُهُ"، والمصدر كقولنا: "عجبتُ من ضَربِ زيدٍ عُمْرًا".

من هنا يتبيّن لنا أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني قد حصر تعلّق الأسماء بغيرها فقد يكون خبرًا عنه، أو حالا منه، أو صفة، أو بدلاً ...، وذلك لأنّه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعمل الأول دون تأثيره في عمل الثاني.

القسم الثاني:"تعلق اسم بفعل"[3].

أما تعلّق الاسم بالفعل،فقد ذكر الجرجاني بأنّه يكون إمّا فاعلاً له، أو مفعولاً، فيكون مصدرًا قد انتصب به كقولك: "ضربت ضربا"، ويقال له المفعول المطلق أو مفعولا به كقولك: "ضربت زيدًا"، أو ظرفا (مفعولاً فيه) زمانا أو مكانا كقولك: "خرجت يوم الجمعة، ووقفت أمَامك". أو مفعولا معه كقولك: "جاء البردُ والطيالسة"، أو مفعولا له كقولنا: "جئتك إكراما لك، وفعلت ذلك إرادة الخير بك".

أو بأن يكون مُنزَّلاً من الفعل منزلة المفعول، ذلك في خبر "كان" وأخواتها، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلم مثل: "طابَ زيدٌ نَفساً، وحَسُنَ وجهَا وكرُمَ أصْلاً"، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك: "جاءني القومُ إلاّ زيْدًا".

---

[1]- سورة النساء، الآية: 75.

[2]- سورة هود، الآية: 103.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص53.

بعدما تطرق عبد القاهر في القسم الأول إلى طريقة تعلّق اسم باسم آخر، أخذ القسم الثاني ليعرضه حول تعلّق الاسم بالفعل وكيف يعمل الأول في الثاني والعكس صحيح، فإذا كان الأول فعلاً سيكون، بالضرورة، الثاني فاعلاً، أو مفعولاً (إما فيه، أو له، أو معه ...).

القسم الثالث: "تعلّق حرف بهما".

أما تعلّق الحرف بهما فهو عنده على ثلاثة أضرب وهي[1]:

الضرب الأول: وهو أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجرّ، التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها، من الأسماء مثل قولك: "مررت" فلا يصل إلى نحو "زيد، وعمرو"، فإذا قلت: "مررت بزيد، أو على زيد" وجدته قد وصل "بالباء أو على"، وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى "مع" في قولنا: "لو تُركت الناقة وفصيلها لرَضعها"، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، إلاّ أنّ الفرق أنّها لا تعمل بنفسها شيئا، لكنها تعين الفعل على عمله النصب... .

الضرب الثاني[2]: وهو ما تعلّق به الحرف بما يتعلق به في باب العطف وذلك أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، كقولنا: "جاءني زيد وعمرو" و"رأيتُ زيدًا وعمرًا"، و"مررتُ بزيدٍ وعمرو".

الضرب الثالث[3]:تعلّق بمجموع الجملة، كتعلّق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما لا يدخل عليه، وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يُسند إلى شيء. معنى ذلك: أنّك إذا قلت: "ما خرج زيد"، و"ما زيد بخارج"، لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعا من "زيد" ومسندا إليه...، وإذا قلت: "إن يأتني زيدٌ أكرمه"، لم تكن جعلت الإتيان شرطًا بل الإتيان من "زيد"، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء الإتيان، بل الإكرام واقعا منك.

---

[1]- المرجع السابق، ص54- 55.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص54.

[3]- المرجع نفسه، ص54- 55.

أما بالنسبة إلى لقسم الثالث المرتبط "بتعلق الحرف بهما" فقد جعله الجرجاني على ثلاثة أضرب، لكل ضربٍ منها وظيفته الخاصة، ففي (الضرب الأول) ركز على الحروف بجعلها المقوم الأساسي الذي يربط كيان الجملة، وذلك ضمن عناصرها المكوّنة،فحينما نقول،مثلا، "زيد وعمرو" فترى بأنّه لا رابط بينهما، مجرد كلامٍ عادٍ، ولكن حينما نصوغ كلامنا كالآتي: "مررت بزيد أو على زيد" نجد أنّ هذا التركيب متناسق الدلالة، واضح العبارة بجعل حرف "الباء وعلى" كواسطة بين الفعل وما يليه في سياق الجملة أو العبارة.

فنجد الإمام عبد القاهر الجرجاني، في هذا المضمار، قد ركز على حروف الجر التي لا تعمل بمفردها وإنّما تضاف إلى التراكيب لتؤدي دورها.

أما (الضرب الثاني) فهو يدور حول الفكرة نفسها التي طرحها في الضرب الأول أي أنّ الحروف تؤدي إلى العطف داخل الجملة، وذلك ظاهر في أنّ الثاني يدخل في عمل العامل في الأول مثل "رأيت ريدًا وعمرًا" كون أنّ فعل الرؤية لا يخص زيدا بمفرده أو عمرًا لكن كلاهما معني، "فزيد وعمرو"– باعتبارهما ركنا ثانيا داخل الجملة – مرتبطان بالركن الأول الذي هو فعل الرؤية. فكلا العنصرين المتمحورين داخل الجملة: الفعل "رأيت" والاسمان "زيد وعمرو" يسندان بعضهما البعض فلكلّ منهما دوره الخاص به داخل الجملة.

أمافي (الضرب الثالث) فقد ربط الجرجاني التعليق بمجموع الجملة، أي تأثير الحروف على الجملة بأكملها، كحروف النفي والاستفهام والشرط ... ففي التركيب مثلا نركز على ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) فهذه الجمل التي تناولناها في هذا الضرب توحي إلى ضرورة ذكرهما والبحث عن دورهما ووظيفتهما داخل السياق (التراكيب).

ومختصر القول، إنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وإنّه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحروف، كدخول "إنّ" وأخواتها على جملة معينة مثل:"كأنّ" فهي تقتضي مشبهًا ومشبّهًا به، كقولك: "كأنّ زيدًا أسد"، وكذلك إذا قلت: "لو" و"لولا" وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواب الأولى.

فهذه هي طرق تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، فالكلم، كما نعلم، يتكون من ثلاثة أقسام وهي: اسم وفعل وحرف، وليس ثمة قسم رابع له وهذا هو القسمة في سائر اللغات[1].

2-"التقديــم والتأخيــر"*

يعدّ التقديم والتأخير من أهم الموضوعات التي تناولها النحويون في دراساتهم، فأشاروا إليه أكثر من مرة، من بينهم: الخليل، سيبويه... لكن على الرغم من تناولهم لهذا الموضوع، إلاّ أنّهم لم يركزوا على المقصد أو الهدف من وراء التقديم والتأخير، فقد اتضحت معالمه أكثر على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني، فقد نبّه إلى أهميته قائلا: « هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّلك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويَلْطِفُ لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[2].

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

* عالج الجرجاني في موضوع التقديم والتأخير أمورًا أخرى لم يتسع لنا المجال لذكرها منها:

الاستفهام بالهمزة وذكر فيها أنواع الاستفهام مع الأفعال: أولا: الفعل الماضي: 1- تقديم الفعل الماضي. 2- تقديم الاسم. ثانيا: الفعل المضارع: 1- تقديم الفعل المضارع أو الفاعل. 2- تقديم المفعول.

التقديم والتأخير في النفي:

أولا: تقديم الفعل أو الفاعل في النفي.

ثانيا: تقديم المفعول وتأخيره على الفعل في النفي.

ثالثا: تقديم الجار والمجرور في النفي.

التقديم والتأخير في الخبر المثبت

الجملة الحالية: (مثل وغير في التقديم والتأخير).

النكرة في التقديم والتأخير.

أولا: تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام.

ثانيا: تقديم النكرة في الخبر.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

من هنا يتبيّن لنا أنّ الإمام عبد القاهر أولى أهمية كبرى للتقديم والتأخير، باعتبارهما مبحثا من مباحث علم المعاني، الذي يندرج تحته معرفة قواعد تقديم عنصر على عنصر آخر أو تأخيره عليه، فهذا من باب إيضاح المعنى وتأكيده، وتأديته، كما في المثال الآتي: "هند المثابرة" على أن تكون "هند" المبتدأ، و"المثابرة" خبرا لها، وعندما تقول "المثابرة هند" ستصبح المثابرة مبتدأ، و"هند" خبر، بعد ما كانت في الجملة الأولى مبتدأ، فبتغيير الموقع تغير الحكم الإعرابي.

والتقديم عند الجرجاني على وجهين هما[1]:

أ-**تقديم على نية التأخير**:وذلك أن يظل المقدّم على حكمه النحوي، الذي كان عليه، مثال ذلك أمران وهما:

أولا: تقديم الخبر على المبتدأ كقولك "منطلق زيدٌ" فيظل "منطلق" خبرًا مرفوعًا وإن قدم، بمعنى أنّ الخبر يبقي على صورته الأولى حتى وإن قدم.

ثانيا:تقديم المفعول على الفاعل نحو "ضرب زيدًا عبد الله"، وليس بالأصل وإنّما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام.

يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات، كما أنّه يتقدم المفعول على الفاعل في حالات أخرى، وذلك بهدف تحقيق غاية معينة، فمثلا، عندما نقول: "ضرب عيسَى موسَى" لا نعرف من هو الفاعل ومن هو المفعول، لكن السياق هو الذي يحدّد موقعهما، والتقديم والتأخير يكون عندما نريد التركيز على عنصر معين داخل الجملة فنقوم بتقديمه (العناية والاهتمام).

ب-**تقديم لا على نية التأخير**: وفيه ينتقل حكم المقدم إلى غير حكمه ويختلف إعرابه، لنورد مثالين على هذا الوجه[2]:

[1]- المرجع السابق، ص143- 144.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أولا:وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ، وأن يكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، وذلك كأن تقول: "زيد المنطلق" على أن يكون "زيدٌ" المبتدأ، وتقول "المنطلق زيد" على أن يكون "المنطلق" مبتدأ، وتقديم "زيد" في المثال الأول جعله مبتدأ، في حين أنّ تأخيره في المثال الثاني غير إعرابه إلى خبر.

ثانيا: التقديم في باب الاشتغال مثل: "ضربت زيدًا"، "زيدٌ ضربتُهُ"، هذا التقديم لـ "زيد" ينقل إعرابه من مفعول به في الجملة الأولى، إلى مبتدأ في الجملة الثانية، حيث يشتغل الفعل بضمير زيد وتكون الجملة الفعلية في موضع خبر المبتدأ.

لقد أظهر الإمام عبد القاهر موضوع (التقديم والتأخير) بمظهر رائع، من حسن التعليل والتحليل. فجعله بابا عظيما له من جلال العلم، مبرزا فيه الأحكام النحوية، التي استقلت بقواعد نحوية وبلاغية، وبعدما تحدث عن معنى التقديم والتأخير وبيّن وجوهه والمسائل النحوية التي يتخللها في تركيب الكلام هادفا في ذلك إلى طريقة "النظم" وما يحتويه من معانٍ تزيد الكلام جمالاً وبهاءً[1].

وجلّ الفرق بينه وبين سائر النحويين أنّه يقلب وجوه التقديم والتأخير، باحثا في كل وجه منها عن المعنى المراد، فالجانب اللفظي والإعرابي للتركيب قبل النظر في المعنى ومقتضياته، فنرى عبد القاهر يربط ربطا عضويا بين التركيب ومعناه، فيرى في التركيب ما يعكس بالضرورة المعنى المراد، بحيث لا يُعبر عن معنى ما إلاّ بتركيب مخصوص، لأنك لو غيرت فيه الترتيب لاختل المعنى المراد، وفسدت العلاقة بين طرفي التركيب»[2].

[1]- ينظر: أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية – دراسة تحليلية–، ص32– 33.

[2]- المرجع نفسه، ص34.

3- "الحــذف":

إنّ الحذف سمة لغوية لجأ إليها العرب في كلامهم، من أجل التسهيل والتخفيف عليهم والإيجاز في كلامهم، والإمام عبد القاهر واحد منهم، حيث وجدناه يكشف عن القيمة الجمالية للحذف، وينبّه على أهميته وأنّه بمثابة المفصل في تحديد المعنى، فيقول: « هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذ لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1].

من هنا نجد أنّ للحذف سمة أساسية ومهمة لدى الجرجاني، فهو باب دقيق ولطيف وعجيب كما أنّه شبيه بالسحر ... كونه عنصرا هاما في النصوص الأدبية (شعرا كان أم نثرا). ففي الشعر مثلا، يحذف بيت أو شطر منه سعيا منه وراء المبالغة في الكلام والوضوح في المعنى المراد، ويحدث في الأدب أيضا حذف لغرض تحقيق هدف ما مثل تخفيف الكلام والإيجاز فيه وحسن الاختصار.

ومن أهم مواضع الحذف التي أوردها الجرجاني نذكر ما يلي:

أ- **حذف المبتدأ:**في قوله « ومن المواضع التي يطّرد فيها حذف المبتدأ، (القطع والاستئناف)، يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يَدَعُونَ الكلام الأول، ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ»[2]. يتبيّن، مما سبق، أنّ الإمام عبد القاهر قد ذكر لنا المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ، كالقطع والاستئناف، فيأتون في أكثر الأحيان بخبر من غير مبتدأ، أويتم ذلك الحذف إذا كانت الجملة لا تحتاج إلى مبتدأ يذكر في أي مكان من التركيب، على أن يكون له موقع آخر غير موقع المبتدأ، فيمكن أن يرد فاعلا، أو مفعولا... .

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170.

[2]- المرجعنفسه، ص171.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قول الشاعر:

وَعـلِمْـتَ أنّـــي يـــومَ ذَا كَ مُـنَـــازِلٌ تَـعْبًـا ونَـهْـــدًا

قَـوْمٌ إذَا لَبِسُـوا الحـــدِيـــ دَ تَـنَـمَّـــرُوا حَـلَقًـا وَقِـــدّا[1].

والتقدير: هم قوم.

- قال الشاعر:

هُمُ حَلُّوا من الشَّرَفِ المُعَـلَى ومِنْ حَسَبَ العَشِيرَة حيثُ شَاؤُوا

بُنَـاة مَكَـارِمٍ وأُسَـاة كَلـــمٍدِمَـاؤُهُـمْ مـنَ الكَلـبِ الشَفَـاُء[2].

والتقدير: هم بناة مكارم.

يعلّقالجرجاني على الأبيات السابقة، آخذا بعين الاعتبار جمال الحذف فيها، فيقول:« فتأمل الآن هذه الأبيات كلّها واستقرها واحدًا واحدًا، وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظّرف، إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به. ثم تكلف أن تردَّ ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنّك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن ربّ حذفٍ هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد ...»[3].

من هنا يتبيّن لنا أنّ عبد القاهر أظهر جمال الحذف ورونقه خصوصا عند حذف الشاعر لشطر أو كلمة أو حتى بيت بأكمله، فهذا عنده هو من باب إظهار الفطنة والذكاء في دارسيها، وما له من فائدة تحس بها أثناء اطلاعك عليها، فيما تحدثه وتتركه من أثر بليغ في

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص171.

[2]- المرجع نفسه، ص172.

[3]- المرجع نفسه، ص174

الأنفس، فربّ حذفٍ عنده هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد بمعنى أنّه أحسن الحذف ما كان قليله يغنيك عن كثيره فتحس بأنّك فهمت المقصود والمعنى المراد بمجرد قراءتك له.

ب-حذف المفعول به: من المواضع الأخرى التي يطرد فيها الحذف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني حذف "المفعول به" الذي فضّله على حذف المبتدأ، بقوله: « إنّ الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصدده أخصّ واللّطائف كأنها فيه أكثر، وممّا يظهر بسببه من الحسن والرّونق أعجب وأظهر»[1].

من هنا، يتبيّن لنا أنّ الإمام عبد القاهر يعرض للسياق الذي يرد فيه حذف المفعول ويربطه بحاجة المتكلم، وبطبيعة التركيب، وصلة اللفظة بغيرها، وذلك أنّ ارتباط الفعل بما يليه من فاعل ومفعول، من منظور عبد القاهر، تمثل علاقات أساسية لا تمايز فيما بينها. وفي هذا الصدد يقول: « فحال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، وكما أنك إذا قلت: "ضرب زيد" فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضّرب فعلا له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عدّيت الفعل إلى مفعول فقلت: "ضرب زيد عَمْرًا"، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه،فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أَنْ عَمِلَ الفعل فيهما، إنّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه، بل، إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يَتَعَرَّضَ لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضَربٌ أو وُجِدَ ضَربٌ. وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرّد في الشيء»[2].

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص176.

[2]- المرجع نفسه، ص176- 177.

مما هو واضح، من خلال هذا الكلام، أنّ الذي أورده الإمام عبد القاهر أنّ الإسناد ركن أساسي وضروري في الجملة، فضلا عن إسناد الفعل إلى الفاعل فبه يتبيّن من قام بالفعل الوارد في الجملة، وعند إسناد الفعل إلى المفعول به يتضح من وقع عليه الفعل، مثل "ضرب زيدٌ عمرًا" فضرب هو الفعل وزيد هو فاعل (مسبب) ذلك الفعل، الذي هو فعل الضرب وعمرًا باعتباره ركنا ثالثا في الجملة وهو الذي وقع عليه فعل الضرب من طرف زيد، فالجملة الاسنادية تبيّن وتوضح لنا وظيفة كل عنصر داخل الجملة لتبيّن المعنى المراد والمقصود منه.

جـ - الإضمار على شريطة التفسير: وهو نوع آخر من أنواع الحذف حيث يبرز فيه الإمام عبد القاهر، سرّ جمال المعنى وروعته، ومدى تأثيره في ذهن السامع وارتياح النفس له، فيقول: « اعلم أنّ ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمى "الإضمار على شريطة التفسير"، وذلك مثل قولهم: "أكرمني وأكرمت عبد الله"، أردت "أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله"، ثم تركتُ ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني. فهذا طريق معروف ومذهب ظاهر،وشيء لا يعبأ به ويُظنّ أنّه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه. وفيه، إذا أنت طلبتَ الشيء من معدنه، من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة، ما لا تجده إلاّ في كلام الفحول»[1].

فمنلطيف ذلك ونادره قول البحتري، ويستشهد على ذلك بقوله:

لـو شئت تفسد سَمَاحَة (حاتـمٍ) كَرَمًا ولَمْ تَهْدِمْ مآثـر (خالِـدٍ)[2].

الأصل لا محالة (لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه، أي أنّه حدث هناك حذف، لغرض الإيجاز والاختصار في الكلام، لتحقيق عنصر الإضمار على شريطة التفسير، أضمر في الأول ذكر للأداتين (أن) و(لا) و(لم) وكذا الفعل (تفسدها) ففيه (أي في هذا الكلام) نوع من الحسن من جهة المتكلم والغرابة من جهة السامع، لأنّه بمجرد سماعه لهذا البيت يدرك أنه قد وقع فيه حذف، فيسعى

[1]- المرجع السابق، ص183.

[2]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص176- 177.

جاهدا لإيجاد المحذوف، ليتمم معنى الكلام وحسن الأداء، لأنّه كما هو معروف أنه من الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفى أنّك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها؛ صرت إلى كلام غث وإلى شيء يَمجُّه السمع وتعافه النفس، وأنت إذا قلت: لو شئت؛ علم السامع أنك علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أن هنا شيئا تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون فإذا قلت: لم يفسد سماحة حاتم؛ عرف ذلك الشيء[1].

هكذا توصل الإمام عبد القاهر في مسائل الحذف إلى نتائج قيمة، قد أينعت ثمارها وبان جمالها، وأكدّ على فضل جهوده في استنباط دقائق الحذف، من أعماق المعنى ومدى ارتباطها بتراكيب الكلام، وما يضيفه من دلائل جمال الحذف في نفس السامع والمتكلم والمخاطب. فالحذف لم يأت مصادفة، وإنّما جاء لأسرار فنية تناسب تراكيب الكلام، فقد وصفه الجرجاني بأنّه شيبه بالسحر لاتصافه بالاختصار والإيجاز لغرض تخفيف الكلام، فهو يعترف أنّه قد أزاح اللثام عن أسرار الحذف ودقائقه، وما ينطوي عليه من جماليات رائعة، وقد وظف كل ذلك في سبيل الكشف عن وجوه إعجاز القرآن الكريم، ولا شك أنّ استظهاره لهذه الأمثلة الغزيرة، قد أوضح المراد من قصده، وأبان بما لا مجال للالتباس فيه عن هذه الفوائد والدرر من باب الحذف بأنواعه المتعددة سواءً في حذف المبتدأ، أم المفعول به، أمالحذف على شريطة الإضمار.

4- "الفـــروق":

بعد أن انتهى الجرجاني من التقديم والتأخير بين الكلمات داخل الجملة عند إنشائها، انتقل إلى الحذف، وهو العملية التالية أثناء إنشائها، انتقل إلى الحديث عن تركيب الجمل فيما بينها وهذا ما سنتطرق إليه في الفروق والوصل والفصل.

[1]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أ- **الفروق في الخبر**: سنذكر تعريفين له:

لقد عرّف كثير من النحاة الخبر، فمن ذلك أنّ سيبويه (ت180هـ) أطلق عليه مصطلح المسند أو المبني عليه[1].

أما المبرد (ت285هـ) فقد ذكر نوعين للخبر بقوله: "واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئا هو الابتداء في المعنى، نحو: (زيدٌ أخوك) و(زيدٌ قائم)[2]، فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال.

وبيان ذلك: (زيد يذهب غلامه)، و(زيد أبوه قائم)، و(زيد قام عمرو إليه)، ولو قلت: (زيد قام عمرو) لم يجز، لأنّك ذكرت اسما، ولم تخبر عنه بشيء وإنّما خبرت عن غيره[3].

من هنا يتضح لنا أنّ الخبر في تعريف سيبويه هو المسند أو العمدة في الكلام. في حين نجد أنّ الخبر عند المبرد هو الابتداء في المعنى، أي إنّه إخبار عن الشيء، فحينما نقول: (زيدٌ أخوك) فزيدٌ هو خبر مقدم فالكاف في (أخوك) تعود عليه الذي هو مبتدأ مؤخر.

وضع الجرجاني لهذا المبحث عنوانا هو الفروق في الخبر، وكان يقصد بذلك الخبر بشكل عام سواء أكانت الجملة إنشائية أم خبرية، ولذا يقسم الخبر عموما إلى نوعين وهما: الخبر الذي يكون جزءا من الجملة، لا تتم الفائدة بدونه وهو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية مثل: (زيد منطلق) فمنطلق وقع خبرا للمبتدأ زيد، ففي الجملة الاسمية نريد أن نخبر عن شخص ما مثلا بأنه كذا. والفعل في الجملة الفعلية هو الأصل في الخبر أو في الفائدة مثل: (خرج زيد) إخبار بخروج زيد (أي أنه خارج) فالمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية هما

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[2]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج4، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1415هـ - 1994م، ص127.

[3]- المرجع نفسه، ص128.

الأصل ففي هذه الجملة كان تركيزنا موجها نحو فعل الخروج، ففي الجملة الفعلية نريد الإخبار عن ذلك الشخص بأنه يفعل كذا[1].

والقسم الثاني[2] من الخبرهو كل الباقي من أنماط الكلام وعلى رأسه الجملة الحالية، ويتبعه كل أنماط الجمل الأخرى الخبرية والإنشائية، وشبه الجمل أيضا، وهو الخبر الذي لا يكون جزءا من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق عليه، يأتي الحال ليوضحه، ويزيد عليه ففي قولنا: (جاء زيد راكبا) نخبر عن المجيء لزيد ولكننا نخبر عنه (راكبا) أي أنه لدينا ركنان في هذه الجملة الأول هو الخبر وهو الجزء الأساس من الجملة والثاني هو خبر ثان، ليس جزءا من الجملة ولكنه مكمّل له.

ب- الفروق في الحال:يركز الجرجاني على الحال في الجملة، حيث بيّن أنها: « تأتي مرة بالواو وأخرى بغيرها، فمثال مجيئها مع الواو (أتاني وعليه ثوب ديباج)، و(رأيته وعلى كتفه سيف)، و(لقيت الأمير والجند حواليه)، و(جاءني زيد وهو متقلّد سيفه)، ومثال مجيئها بغير الواو: (جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه)، و(أتاني عمرو يقود فرسه)، وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة»[3]، أي أنّه يصعب علينا التمييز بين الحال الذي يأتي بواو وبين الحال الذي يأتي بغير واو.

5-"الفصــل والوصــل":

«وهذا هو الركن الثاني الذي يتعلق بالجملة وهو الركن الأخير في نظرية النظم وفي عملية إنشاء الكلام، فبعد أن يكمل المؤلف اختيار الجمل ووضعها في موضعها ينبغي أن يفكر في علاقاتها فيما بينها، فيما إذا كانت متساوية أو متوازية، وفيما إذا كانت متشابهة أو متناقضة أو مختلفة. فيجري عمليتي الفصل والوصل على هذه الأسس، وهكذا يكون الانتقال

[1]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص191.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص215.

مرحليا من "التقديم والتأخير" داخل الجملة الواحدة لكي تنتج الفكرة السليمة، ويتم بعدها الحذف داخل الجملة الواحدة أيضا، لتكون بنيتها صحيحة، ومن ثم يتم الانتقال نحو الفروق لاختيار جملة دون أخرى، وأخيرا نحو الفصل والوصل لربط الجمل فيما بينها»[1].

لقد اهتم الجرجاني اهتماما غير مسبوق بالفصل والوصل، فكشف عنه اللثام ورفع عنه الحجاب وبحثه بحثا منظما، يقوم على التحليل والتعليل مبينا معناه الحقيقي، جاعلا إتقان الفصل والوصل علما على البلاغة وأمارة على جودة الكلام وسرّا من أسرارها.

ولكن الغريب في الأمر، أنّ الجرجاني لا يبحث هنا عن الفصل والوصل في الجمل فقط، بل، يعود به نحو الكلمات، ربما لكي يسهل عملية التحليل، وذلك أنّ مسألة ضبط علاقات الفصل والوصل بين الجمل هو أمر خارج عن الجمل النحوية على الأغلب، ويتعلق بالذوق الفنيّ للكاتب فقط، وما يؤكد ذلك هو قوله: « اعلم أنّ العلمَ بما ينبغي أن يُصْنَعَ في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تُسْتَأْنَفُ واحدة منها بعد أخرى،من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتّىلتمام الصواب فيه إلاّ الأعرابُ الخُلَّصُ، إلاّ قوْمٌ طُبِعُوا على البلاغة وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد»[2].

ولذا عزّز دراسته بالحديث عن الفصل والوصل، الذي يقع داخل الجملة الواحدة معتبرا أنّ ما ينطبق عليها، ينطبق على الجمل في مرحلة ثانية، فيقول أيضا: « واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها»[3].

ولذا فقد استجلب الحديث عن المفردات فقط ليستنتج منها ما يلاءم العطف الواقع في الجمل. «فمعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه

---

[1]– بيان شاكر جمعة ومهند حمد شبيب، "قراءة في نظرية النظم"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، مج1، ع1، آذار 2009م، ص275.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في إعرابه، فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه (مفعول به). أو(فيه) أو (له)، شريك له في ذلك»[1]. بمعنى أنه في حالة المفرد نجد أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في جميع الحالات.

يتضح مما سبق أن فكرة الفصل والوصل بين الجمل،والتي اهتم بها الإمام عبد القاهر الجرجاني هي فكرة نحوية في أساسها، لأنّها تعتمد على أسلوب نحوي معروف (بالعطف)، لذلك يمكن القول، بدون شك، أنّ مواضع الفصل والوصل قد حددت عند عبد القاهر على أساس نحوي.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية عن الفصل والوصل عند عبد القاهر[2]:

1- أنّ الوصل هو عطف الجمل بعضها على بعض.

2- أنّ الفصل هو ترك العطف فيها، والمجيء بها مقطوعة.

3- أنّ معرفة الفصل والوصل وإدراك أبعادها المتكاملة، يعدّ من خصائص لغة العرب الأقحاح الذين طُبعوا على البلاغة فطريا.

4- أنّ الذوق الفني، عند العرب، هو الذي جعلهم يركزون على معرفة الفصل والوصل.

5- أنّ العرب اعتبروا الفصل والوصل حدًّا للبلاغة، وسببا من أسبابها.

6- أنّ الخبرة بمواضع الفصل والوصل تعدّ من المسالك الدقيقة والمسائل الملحة التي تحتاج إلى تمعن ومزيد من النظر.

---

[1]- المرجع السابق، ص232- 233.

[2]- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 1434هـ - 2013م، ص93- 94.

استنادا إلى ما سبق يتضح لنا أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني حصر نظرية النظم في مباحث محددة، قصدا منه أن يبيّن مدى أهميتها في النحو والبلاغة، حيث اتسم في منهجه هذا بتجاوزه مسألة الطلاقة اللغوية، أو الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية.

فهذه المباحث هي التي تبيّن القيمة الفنية لنظرية النظم، وقد اعتمدنا عليها بالتحديد لأنها الأساسية في علم المعاني المرتبطة بنظرية النظم. مع وجود مباحث أخرى في علم البلاغة (كعلم البيان) و(علم البديع) وقد تناولها الجرجاني،ولكن الأهمية العظمى لنظرية النظم تتبيّن أكثر في المباحث المندرجة ضمن (علم المعاني).

المبحث الثالث:الاتفاق والاختلاف بين الجاحظ والجرجاني وأثر كل منهما في تطوير قضية اللفظ والمعنى

من خلال ما تقدم من مباحث، والتي تطرقنا فيها لعرض نظرية النظم لدى كل من الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني، يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات، لإبراز أهم ما تميز به كل منهما، وتناول مواضع الاتفاق بينهما، وكذا مواضع الاختلاف،وفي ما يلي ذكر لأهمها:

1- مواضع الاتفاق بين الجاحظ والجرجاني:

- إذا كان تأليف الكلام ونظمه يقتضي وضع كل كلمة موضعها الصحيح، بحيث تأخذ مكانها في النظم، فإنّ اللفظة تحسن في موضع وتقبح في موضع آخر، بل إنّ اللفظ القبيح إذا وضع موضعه، وصار إلى مكانه في النظم والتأليف حسن.

ويفصح الجاحظ عن هذا بقوله: « قد يحتاج إلى السخيف في بعض المواضع، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ، والشريف الكريم من المعاني، كما أنّ النادرة الباردة جدا قد تكون أطيب من النادرة الحارة جدا»[1].

فالمدار عند الجاحظ، التلاؤم والانسجام بين أجزاء الكلام، وأن تقر الكلمات والألفاظ قرارها وتوضع موضعها.

ومن المعلوم أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني حدّد مفهوم هذه القضية، ووضع الإطار الدقيق لها وبسطها بسطًا وافيًا في كتابه "دلائل الإعجاز" فقد وضع ضابطها في قوله: « اعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها»[2].

- كلاهما تناول نظرية النظم من منظور علمي النحو والبلاغة.
- كما نستنتج أيضا أنّ كلامنهما طبق نظرية النظم على النص الأدبي.
- ومن يتبّع عبد القاهر الجرجاني في كتابه يدرك مدى تأثره بالجاحظ، ثم يقف على ما نثره الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" من جوانب متصلة بالنظم ليدرك أنّ الجاحظ لم يغفل الجانب النحوي في التأليف والنظم، وأنّ الإمام عبد القاهر وجد كثيرا من أصول نظريته عند الجاحظ.
- من خلال ما سبق إيراده في ثنايا هذا الفصل، نلاحظ أنّ الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني يتفقان في نظرتيهما إلى الحذف، بحيث ينظر إليه كل منهما أنّه من المسالك اللطيفة لما له من الملاحة والطرافة، وعظيم الأثر في نفوس السامعين، ويظهر ذلك في قول الجاحظ:

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص145.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص24.

« كان يزيد بن هبيرة يقول: احذفوا الحديث كما يحذفه سلم بن قتيبة، ويزعمون أنّهم لم يروا محدثا قط صاحب آثار كان أجود وأحسن اختصارًا للحديث من سفيان بن عيينة»[1].

أما الجرجاني فقد عبرّ عنه بقوله: « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخبر وتدفعها حتى تنظر»[2].

- كما نجد أنهما يتفقان في تناولهما موضوع الفصل والوصل، وفي هذا قال الجاحظ: « سئل الفارسي ما البلاغة؟، قال: معرفة الفصل من الوصل»[3].

وقد ألمح عبد القاهر – في كلامه– إلى هذه الإشارة في قوله: « اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل، من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة، وبما يتأتي لتمام الصواب فيه إلاّ الأعراب الخلص، وإلاّ قوم طبعوا على البلاغة، وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم به أفراد، وقد بلغ الأمر في ذلك، أنهم جعلوه حدًّا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: هي معرفة الفصل من الوصل، ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلاّ كمل لسائر معاني البلاغة»[4].

فوجه الاتفاق هنا، يظهر في أنهما ربطا كلا من الفصل والوصل بالبلاغة، وذلك أنّ الجاحظ لم يغفل هذا الاهتمام، فأشار إلى ذلك حين جعل المعرفة بمواضع كل منهما من أهم مسائل البلاغة، بل هو أهم عناصرها ومباحثها، فقد قصر البلاغة عليها.

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص174– 175.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص88.

[4]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

2- مواضع الاختلاف بين الجاحظ والجرجاني:

- إنّ الجاحظ لم يشر مباشرة إلى مصطلح النظم، وإنما أشار إلى الشعر في قوله: « أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغًا جيدا، وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[1]، في حين أنّ الجرجاني أشار مباشرة إلى مصطلح النظم، دون أن يطلق عليه تسميات أخرى.
- يعتبر الجاحظ من أنصار اللفظ، ومما يؤكد انتصاره للألفاظ على حساب المعاني، قوله: « والمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، إنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنّ الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير»[2].

وقد نظر كثير من الباحثين – سواء من القدماء أمالمعاصرين- إلى الجاحظ، على أنه من أنصار اللفظ الذين يقدمون العناية بالشكل والصورة، ويطرحون المعاني ولا ينظرون إليها؛ بل يسوون فيها بين الخاصة والعامة، وأنه يتزعم – بهذا- طائفة اللفظيين.

فمن القدماء الإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي صرّح في كتابه "دلائل الإعجاز" بقوله: « إذا نظرت في كتب الجاحظ، وجدته يبلغ في ذلك، يعني في إهمال جانب المعاني والاهتمام بالصياغة والألفاظ كل مبلغ، وتشدد غاية التشدد، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركا، وسوى فيه بين الخاصة والعامة»[3].

- اهتم عبد القاهر كثيرا بالرد على من نادوا بتقديم اللفظ على المعنى، فأرجع المزية في الكلام إلى النظم عامة، وتوخي معاني النحو خاصة، لذلك فإنه لا تتفاضل الألفاظ

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص67.
[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج3، ص131- 132.
[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص176- 177.

عنده من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، بل تثبت الفضيلة في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها.

فالألفاظ، عند عبد القاهر الجرجاني، رموز للمعاني المفردة، وهي أوعية لها تتبعها في مواضعها في السياق، والمعاني هي الأصل، لأن الألفاظ سمات للمعاني وخادمة لها وضعت لتدل عليها.

وفيما تقدم من حديث عبد القاهر عن التصوير والنسيج والصياغة وعن مزية الفنون البيانية وتأثيرها، دليل واضح على أنه لم يهتم باللفظ أو المعنى فحسب وإنما كانت فكرة التصوير الأدبي تشغله وقد وفقّ في إبرازها خير توفيق، وبذلك أدخل عنصرا ثالثا في النقد الأدبي وهو مراعاة الصورة التي تحدث من اجتماع اللفظ والمعنى.

- لم يتحدث الجاحظ في مباحثه لا عن التعليق ولا عن التقديم والتأخير أو حتى عن الفروق، وإنما ما تحدث عنه هو خلاف هذه المباحث، التي تحدث عنها الجرجاني، وأطلق عليها اسم (من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر)، وكذا تحدث عن (الإيجاز والإطناب).
- يتضح،من كل ما تقدم عن هذه المباحث أن نظرة الجاحظ كانت سطحية، في شكل إشارات وتلميحات فقط، أما الإمام عبد القاهر، فقد أسهب في حديثه عنها، حيث نجده قد جعلها أبوابا وفصولا في كتابه "دلائل الإعجاز".
- أما فيما يخص تناولهما الفصل والوصل، فقد زاد الجرجاني في مسائلهما، بينما اكتفى الجاحظ بالتلميح فقط، ولم يزد على هذه الجملة التي رواها: « سئل الفارسي ما البلاغة؟، قال: معرفة الفصل من الوصل»[1].

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص88.

وهكذا نجد أنّ الجاحظ قد طوّف بجوانب هذه النظرية، وأفصح عن رأيه فيها، دون أن يجعلها قضية أو أساسا في كتابه، كما فعل عبد القاهر، ولكن في الحق فإنّ الجاحظ قد تعرض لكثير من جوانبها المهمة، حتى إنّ الإمام عبد القاهر بنى كثيرا من أصول نظريته في كتابه "دلائل الإعجاز" على ما أثاره الجاحظ.

ومن هنا فإنّ هذا الاختلاف لا يعني الانفصال التام بين الجاحظ والجرجاني وذلك لأنهما يتفقان في كثير من مواضع هذه النظرية،ولم ينطلق الجرجاني من فراغ وإنما استقى مادته من الجاحظ وغيره ممن سبقوه.

ولكن هذا لا ينفي أنّ عبد القاهر أول من عمق وفصل في هذه النظرية، فلم يكن النظم قبله يرقى إلى مستوى النظرية، ولم يكن محيطا بألوان البلاغة كافة، ولم يشمل جميع التعبيرات؛ وإنما كان نتفا متفرقة هنا وهناك، إلى أن جمعها عبد القاهرالجرجاني في شكل نظرية مكتملة تكون عمادًا يرتكز عليه في مختلف مسائل اللغة.

المبحث الأول: أهم مباحث النظم عند الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"

تمهيـــد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى جملة من الآراء النقدية التي عالجت قضية اللفظ والمعنى، منذ ما قبل الجاحظ وصولاً إلى عبد القاهر الجرجاني، حيث اكتملت واتضحت على يديه معالم هذه النظرية، يتضح لنا أنّ هذا الحديث لم يوضَّح لنا فكرة (النظم أو الغرض منها) مثلما فعل عبد القاهر فيما بعد، وإنّما كان جهد الجاحظ ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون، فضلا على أنّه ظلَّ حديثا يدور غالبًا في فلك التنظير، من دون أن يتجاوز ذلك إلى التطبيق، وفيما يلي سنبرز أهم مباحث النظم التي تناولها كل من الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني في أهم كتبهما، وكذا إبراز أهم ملامح الاتفاق والاختلاف بينهما من خلال هذه المباحث،والهدف من ذلك هو التعرف أكثر على مدى تعمق كل منهما في بحثهما وتفسيرهما.

عرض الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" كثيرا من المسائل، التي أدرجها البلاغيون تحت "علم المعاني"، الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال[1]،إذ يعدّ كتابه "البيان والتبيين" من أشهر ما ألّفه، بعد كتابه "الحيوان".

وترجع شهرة هذا الكتاب، التي طبقت الآفاق في عصره، إلى موضوع ذلك الكتاب، وإلى اهتمامه بالبيان وصناعة الكلام، وإلى ما ضمنه الجاحظ من ضوابط بلاغية ومقاييس تقوم عليها صناعة الأدب، وكان بذلك أول كتاب في هذا الموضوع[2].

ونقف في هذا المبحث مع ما أثاره الجاحظ من المسائل والمباحث، التي أطلق عليها البلاغيون ما يسمى علم المعاني.

[1]- ينظر: فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص190.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص40.

1-الحذف:

يعدّ الحذف من أهم المسائل في علم المعاني فهو من المسالك اللطيفة التي لا يهتدي إليها إلاّ الخاصة من أرباب البيان وصناعة الكلام وأصحاب الذوق، فقد عبّر عنه الإمام عبد القاهر الجرجاني بقوله: « **هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبنْ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر**»[1]، ولم يغفل الجاحظ في حديثه عن الحذف فضل هذا الباب، ودقة مسلكه وما له من الملاحة والطرافة، وعظيم الأثر في نفوس السامعين، فينبه إلى ذلك بقوله: « **كان يزيد بن هبيرة يقول: احذفوا الحديث كما يحذفه سلم بن قتيبة، ويزعمون أنّهم لم يروا محدثا قط، صاحب آثار، كان أجود حذفا وأحسن اختصارا للحديث من سفيان بن عيينة**»[2].

إنّ الحذف عند الجاحظ غرض من الأغراض، التي يلجأ إليها جملة من الأدباء وأرباب الكلام، على اختلاف صناعتهم، فقد كان يضرب المثل في ذلك بالأديب سلم بن قتيبة مثله مثل سفيان بن عيينة من جماعة المحدثين.

وقد خصص الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" بابين عقدهما للحذف، جعل الأول بعنوان "باب ما قالوا من الحديث الحسن الموجز المحذوف"، وسمى الثاني "باب من الكلام المحذوف".

- **ففي الباب الأول:** تعرض الجاحظ لجملة من أشعار المتقدمين، تضمنت حذف المبتدأ، التي استقينا منها مثالا كقول الرَّاجز يصف عيون الظباء بالسحر، وذكر قوسًا فقال:

صَفْرَاء فَرع خَطَمُوها بِوَتَـرَلْأْمٍ مُـمَـرٍّ مِثْلِ حُـلْقـوُمِ النُّغَـرْ

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170.

[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين،ج1، ص174- 175.

حُـورٌ العيـونِ بَابِلِيّـاتُ النَّظَـرْ يَحْسِبُهَا النَّاظِرُ من وَحْشِ البَشـرْ[1].

فمن خلال هذين البيتين يتضح لنا أنّ أصل الكلام قوله هي صفراء، وهي حور العين، بحذف المبتدأ "هي"[2].

- **وفي الباب الثاني:** تحدّث الجاحظ عن الكلام المنثور والموزون، تضمن بعضها حذف الخبر، وتضمن الآخر حذف جملة بأكملها، أو أكثر من جملة.

فمن أمثلة حذف الخبر ما رواه الجاحظ « **أنّ رجلا كلّم عمر بن عبد العزيز في حاجة، وجعل يمت بقرابة، فقال عمر: فإنّ ذاك، ثم ذكر حاجته، فقال: لعلّ ذاك، لم يزده على أن قال: فإنّ ذاك، ولعلّ ذاك، أي أنّ لك كما قلت، ولعلّ حاجتك تقضى**»[3].

فقصد عمر بن عبد العزيز في قوله: فإنّ ذاك ذِكر الخبر المتمثل في (لك كما قلت)، أمّا في قوله: ولعلّ ذاك فيتمثل الخبر في (لعل حاجتك تقضى).

ومن حذف الجملة بأكملها قول النابغة:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ ركابنـا لَمَّـا تَـزُلْ بِرِحَالِنَـا وكَـأَنَّ قَـدِ[4].

أي: أنّ أصل الكلام وكأنّ قد زالت.

ومن حذف أكثر من جملة ما روى أنّ عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: «**إني لأستعين بالرجل الذي ليس فيه، ليس في الحديث غير هذا، ثم ابتداء الكلام فقال: ثم أكون على قفائه إذا كان أقوى من المؤمن الضعيف وأرد، وهو قول الأسدي:**

سَوَيْـدٌ فِيـــهِ،فَابِغُونَـــا سِـــوَاه أَبَـيـنـاه وإِنْ بَـــهَّـــاهُ تَـــاجُ.

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص283.

[2]– المرجع نفسه، ص276.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص278.

[4]– المرجع نفسه، ص280.

ولم يقل فيه كذا، وفيه كذا»[1].

وهذا التوضيح من الجاحظ يعني قوله: لم يقل فيه كذا وفيه كذا، بيان المحذوف من الكلام وأنّه ليس جزءًا من جملة واحدة، وإنّما المحذوف جمل توالت وكثرت.

والشواهد التي ساقها الجاحظ في باب الحذف كثيرة ومتعددة، غير أنّه – مما سبق– يتضح أنّه تعرّض لحذف المبتدأ وحذف الخبر، وهما ركنا الجملة وأهم أجزائها، كما تعرّض لحذف الجملة بأسرها، وأيضا إذا كان المحذوف أكثر من جملة.

2–من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:

جاء في كتاب المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين أنّ الحال هو: الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر في كلامه، الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، كالذكر والحذف والتقديم والتأخير، وما إلى ذلك من الخصوصيات المعتبرة في الكلام[2].

والحال قسمان[3]: **ظاهر**:وهو ما يبدو من ظاهر حال المخاطب، أو المناسبة التي يُساق لها الكلام، دون اعتبار أمر آخر.

وخلاف الظاهر: ويكون باعتبار أمر آخر غير ما يبدو من ظاهر حال المخاطب أو المقام.

وقد عرض الجاحظ – في كتابه–كثيرا من الصور، التي جاء الكلام فيها مخالفا لمقتضى ظاهر الحال و تتمثل في ما يلي[4]:

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص280.

[2]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص205.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص205.

أ-الكلام الذي يذهب السامع منه إلى قصد صاحبه:يعني الجاحظ بهذا النوع الكلام الذي يأتي به المتكلم وفقًا لفهم السامع ومجراه في كلامه، وإن خالف مقتضى الظاهر.

وقد مثل له الجاحظ بقوله تعالى: { وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى }[1]، وقوله تعالى لنبيه – صلى الله عليه وسلم-: { فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَفَسْئَلِ الذِينَ يَقْرَءُونَ الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ}[2]، قالوا: لم يشك ولم يسل[3].

ففي هذه الأساليب جاء الكلام مخالفا لمقتضى ظاهر الحال والمقام، جريا مع ما يفهمه السامع وتقريبا لفهمه.

ب- اللغز في الجواب: فاللغز في الجواب عند الجاحظ يقصد به تلقي المخاطِب أو السائل بغير قصده، سواء كان لقصد التنبيه إلى ما هو أولى، أم كان لقصد الألغاز في الردّ على المخاطب أو السائل[4].

وقد عقد له بابا مستقلا، وساق فيه كثيرا من الأمثلة والشواهد لهذا النوع، نذكر منها قولهم: « **كان الحطيئة يرعى غنمًا، وفي يده عصا، فمرّ به رجل فقال: يا راعي الغنم ما عندك؟ قال: عجراء من سلم**[5]**. يعني عصاه. قال: إنّي ضيف. قال: للضّيفان أعددتها**»[6].

فتلقى السائل هنا بغير ما يطلب أعم من أن يكون المقصود تنبيهه على أنّه الأولى بالسؤال، فليس هنا ما يدعو إلى السؤال عن العصا، حتى يكون هو الأولى.

---

[1]- سورة الحج، الآية 02.

[2]- سورة يونس، الآية 94.

[3]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص281.

[4]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص207.

[5]- العجراء: كثيرة العقد. السلم: شجر.

[6]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص147.

وليس المقصود بالألغاز– في هذا الباب– هو التعمية والإبهام. ولكن المقصود هو الجنوح بكلام المخاطب أو السائل عن غير قصده، وصرف كلامه إلى معنى آخر لغرض من الأغراض التي يحدّدها المقام والسياق، كاحتقار السائل وعدم الاهتمام به[1].

جـ –القلب: وهو في اصطلاح البلاغيين جعل جزء من الكلام مكان جزء آخر على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر[2].

وقد تعرض الجاحظ في كتابه لهذا النوع، ونص عليه صراحة في باب نعته "بباب تأديب من تأديب العلماء" فيروى أنّ سعيدا بن عثمان بن عفان – رحمه الله– قال لطويس المغني: بأبي أنت وأمي، لقد شهدت زفاف أمك المباركة إلى أبيك الطيب[3]، ومن خلال هذه الرواية يتضح لدى الجاحظ معنى القلب، فنقول: « **فانظر إلى حذقه وإلى معرفته بمخارج الكلام، كيف لم يقل: زفاف أمك الطيبة إلى أبيك المبارك. وهكذا كان وجه الكلام، فقلب المعنى**»[4].

وهذا النوع من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، قد ردّه قوم مطلقًا ورفضوه لأنّه عكس المطلوب، ونقيض المقصود، وقبله قوم مطلقا؛ لأنّ قلب الكلام مما يحوج إلى التنبيه على الأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحة ولطفًا[5].

ويبدو من كلام الجاحظ أنّه لا يقبل القلب على إطلاقه، ولا يرفضه على إطلاقه، ولكنه مقبول –عنده– إذا تضمن اعتبارا لطيفا، كما في هذا الشاهد الذي ذكرناه آنفا، فالقلب هنا لتكون البركة في جانب الأم والطيبة في جانب الأب، فتثبت لهما البركة والطيبة معًا[6].

---

[1]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص208.

[2]– المرجع نفسه، ص209.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص263.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص209.

[6]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ففي هذا المبحث، يتضح لنا أنّ الجاحظ انطلق من فكرة مفادها، أنّه في أحيان كثيرة يسعى المتكلم لإظهار معنى قصده خلاف الكلام الظاهر، الذي يكون فيه السامع مستوعبا للخطاب، إذ يكون فهمه موافقًا لفهم المتكلم في إبلاغ المعنى المراد، رغم مخالفة الكلام لمقتضى الظاهر.

3-الفصل والوصل:

الفصل والوصل من أهم أبواب علم المعاني، وقد عرّف البلاغيون **الوصــل** بأنّه: عطف الجمل، التي لا محل لها من الإعراب، بعضها على بعض بالواو خاصة، و**الفصــل** ترك ذلك العطف[1].

وقد كان حديث الجاحظ في هذا المبحث حديثا مقتضبا اكتفى فيه بالتلميح دون التصريح، وبالتمثيل دون الشرح والإطالة[2].

فيتعرّض للعطف، مشيرا إلى أن لكل حرف من حروف العطف موضعه من الكلام حسب مقتضيات الأحوال، فقد يكون الموضع لـ "ثُمَّ فلا تليق "الواو" أو العكس[3]، فيروى « **أنّ رجلاً من مجاشع قال: جاء الحسن في دم كان فينا، فخطب، فأجابه رجل فقال: قد تركت ذلك لله ولوجوهكم، فقال الحسن: لا تقل هكذا، بل قل: لله ثم لوجوهكم، وآجرك الله**»[4].

وواضح من هذه الرواية أنّ الوصل لا يقتصر على الواو خاصة؛ بل أدخل منها في البلاغة، كما نلمس – أيضا – أنّه لا يخصُ كلامه في الوصل بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، بل يعممه ليشمل الجملة وغيرها، والعطف في الكلام الحسن لشبه جملة على شبه جملة.

---

[1]– المرجع السابق، ص210.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص210.

[4]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص261.

ومواضع الفصل والوصل بين الجمل، من المسائل التي لا يهتدي إليها إلاّ من لهم قدم راسخة في البيان وصناعة الكلام، فإنّ الجاحظ لم يغفل هذا الاهتمام، فأشار إلى ذلك حين جعل المعرفة بمواضع كل منها من أهم مسائل البلاغة، بل هو أهم عناصرها ومباحثها، فقد قصر البلاغة عليها في قوله: « **سئل الفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل**»[1].

وما نلاحظه في هذا المبحث أنّ الجاحظ لم يجعل له بابا مستقلاً في كتابه "البيان والتبيين" وإنّما ما قام به كان مجرد التلميح له، دون الخوض فيه أو الحديث عنه مطولاً، كما فعل فيما سبق من المباحث.

4-الإيجاز والإطناب[2]: أفاض الجاحظ في حديثه عن الإيجاز والإطناب، مما يقتضي التعرض لكل منهما بحديث مستقل.

أولا: الإطناب:

وهو عند الجاحظ التعبير عن المعاني بما كثر من الألفاظ، وزاد عن حاجة هذه المعاني.

ومثال ذلك أنّه ذكر « **أنّ ناسًا قالوا لابن عمر: ادع الله بدعواي، فقال: اللهم ارحمنا وعافنا وارزقنا. فقالوا: لو زدتنا يا أبا عبد الرحمن، فقال: نعوذ بالله من الإسهاب**»[3]، فيصرح بأنّ الإكثار وإطالة الكلام فيها من التزايد والمباهاة ما جعلهم يكرهونها.

[1]- المرجع السابق، ص88.

[2]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص213..

[3]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص195- 196.

وربما يفهم البعض تناقضا بين هذا الكلام وذاك، ولكن هذا التناقض يزول إذا عرفنا أنّ الإطناب- عند الجاحظ- يدور حول معنى البلاغة وجوهرها، وهو المطابقة لمقتضى الحال والمقام.

وقد نبّه الجاحظ إلى نوعين من أنواع الإطناب[1]:

النوع الأول: التكرار، الذي سماه "ترداداً" ويعني به: ما تكرر من أجزاء الكلام أو القصة، وقد نبّه إلى ما كان منه معيبًا، فيروى في ذلك أنّه جاء في **التوراة « لا يعاد الحديث مرتين»، وعن الزهري قال:« إعادة الحديث أشدُّ من نقل الصّخر»**[2].

فالتكرار عند الجاحظ معيب على كل حال، لأنّه يجعل الحديث طويلا ومملا لما فيه من تزيد وفضول وإسهاب، وهذا ما يؤدي بالسامع إلى الشعور بالملل، وقلة إصغائه للحديث ولكن هذا لا ينفي محاسن التكرار، فالترداد ليس له حدّ ينتهي إليه، وقد وقع التكرار في القرآن الكريم، وفي مواعظ الوعاظ، وجاء حسنًا رائقا؛ بل إنّ وقوعه في القرآن الكريم كان على أعلى درجات البلاغة والإعجاز، فهو – عنده – يدور حول مناسبة الكلام للسياق الذي قيل فيه[3].

ونستدل لهذا بقوله تعالى:« وَمَا أَدْرَاكَ مَا يومُ الدِّين ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ»[4].

النوع الثاني إصابة المقدار، وهو: أن يأتي المتكلم بكلام على قدر معناه؛ بحيث إذا أراد أن يخرج منه شيئا أتى من الألفاظ بما يخرجه[5].

---

[1]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص215.

[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص104.

[3]- ينظر: فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص215.

[4]- سورة الانفطار، الآية: 17- 18.

[5]- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص217.

وقد خصَّ الجاحظ هذا النوع بباب مستقل صدره بقوله:« ويذكرون الكلام الموزون، ويمدحون به، ويفضلون إصابة المقادير، ويذمون الخروج من التعديل»[1].

ثانيا: الإيجاز:

الإيجاز – عند البلاغيين – هو:« **عرض المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة، مع الإبانة والإفصاح؛ ليسهل تعلقها في الذهن وتذكرها عند الحاجة**»[2]، وحول هذا المعنى أدار الجاحظ حديثه بقوله:« **فأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره**»[3].

و« وربَّ قليل يغني عن الكثير، بل رب كلمة تغني عن خطبة»[4].

وإذا كان الإكثار والإطناب في موضعه من الكلام حسنا رائقا، فإنّ الإيجاز –عنده– أحسن موقعا، وأحمد أمرًا. فيقرر ذلك في قوله:« **قد علمنا أنّ من يقرض الشعر، ويتكلَّف الأسجاع، ويؤلف المزدوج، ويتقدم في تحبير المنثور، وقد تعمَّق في المعاني، وتكلف إقامة الوزن، والذي تجود به الطبيعة، وتعطيه النفس سهوًّا رهوًا مع قلة لفظه وعدد هجائه – أحمد أمرًا– وأحسن موقعًا من القلوب، وأنفع للمستمعين، من كثير خرج بالكد والعلاج**»[5].

أي أنّ الجاحظ في هذه المقولة يدعو إلى استخدام الإيجاز، لأنّه أقرب إلى النفس وأحسن موقعا في القلوب وأنفع للمستمعين فهو بمثابة العلاج لمن يسمعه.

وفي حديثه عن ثمامة بن أشرس يقول:« **ما علمت أنّه كان في زمانه قروي ولا بدوي كان بلغ من حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف**»[6].

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص227.

[2]– فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، ص218.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص83.

[4]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص07.

[5]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج4، ص28– 29.

[6]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص111.

فالإيجاز عند الجاحظ، يدور حول القلة في عدد الألفاظ والحروف، مع تضمنها الكثير من المعاني ووضوحها في نفوس السامعين.

هذه إذن، هي أهم المباحث التي أثارها الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"، والتي أدخلها البلاغيون تحت "علم المعاني" وكما هو واضح – مما سبق – أنّ هذه المباحث – وإن تعرض لها الجاحظ تعرضا سريعا موجزا– إلاّ أننا نلمح في هذه الإشارات وضوح الفكرة ونضجها في عقله، ففتح بذلك أبوابًا كثيرة أمام البلاغيين للحديث في مسائل هذا العلم وتصنيفها، وعرضها في أسلوب يتناسب وعصرهم.

وفي الأخير نستنتج أنّ كتاب "البيان والتبيين" يعدُّ من أهم ما ألف في هذا الطور من تاريخ البلاغة من كتب تتصل ببلاغات العرب شعرا ونثرا، وتتعرض لتحديد البلاغة والنظم، وما حولها من آراء كانت ذائعة في عصر الجاحظ، فقد حوى كثيرا من بحوث النظم وأصوله.

يعدُّ الجاحظ – بما خلَّفه من تراث علمي في فروع الثقافة المختلفة– من الزعماء المبرزين، الذين قدّموا للمكتبة العربية أروع ما أنتجه اللسان العربي، والفكر الإنساني من خير، ومن نور أضاء طرقات العلم، وأوضح مسالكه، واهتدى به الكتّاب والمفكرون على اختلاف ثقافتهم ومعارفهم وعلى رأسهم الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي تحدّث أيضا في كتابه "دلائل الإعجاز" عن مجموعة من مباحث النظم، وهذا ما سنعرضه في ثنايا المبحث التالي.

المبحث الثاني: أهم مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"

أ- قضية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني

قبل حديثنا عن نظرية النظم وما تناوله الجرجاني عن قضية اللفظ والمعنى، لابد من التعريف أولا بهذه الشخصية الفذة.

عبد القاهر الجرجاني: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، فارسي الأصل، جرجاني الدار[1]، متكلم على مذهب الأشعري، فقيه على المذهب الشافعي، ولد بجرجان ولم يبرحها حتى لطلب العلم، ولما طافت شهرته الآفاق شدّت إليه الرحال وحثت المطيُّ، وظل متصدرا جرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليها إلى أن توفي بجرجان ودفن بها سنة (471هـ)[2].

تتلمذ على يد شيخه أبي الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي، وقرأ على القاضي الجرجاني علي بن العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني، وقد قرأ عليه وحمل عنه الأدب وعلومه، وكان يفتخر به في مجالسه[3].

إن آثار عبد القاهر الجرجاني تشير إلى أنّه قد أحاط علما بما صنّفه السابقون، في علوم الدين والفلسفة والكلام والأدب واللغة، وأدلى بدلوه فيما عرضوا له من قضايا ومشاكل، بالإضافة إلى ما حفظ وجمع له من شعره، ويتضح ذلك من آثاره وإحاطته بما كتب أبو عمرو بن العلاء والخليل، ويونس والأخفش، وسيبويه، وابن قتيبة، وأبو هلال العسكري... وغيرهم[4].

وقد تتلمذ في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، وفي الكلام على مذهب الأشعري وغلبت عليه شهرة اللغوي النحوي.

من مؤلفاته في النحو كتاب "المقتضب في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي" وكتاب "العوامل المائة"[5].

---

[1]- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (د. ط)، 1960م، ص01.

[2]- البدراوي زهران، "عبد القاهر الجرجاني لغويا"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مصر، 1974م، ص03.

[3]- المرجع نفسه، ص05.

[4]- المرجع نفسه، ص06.

[5]- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص07.

ومن مؤلفاته في البلاغة "دلائل الإعجاز"[1]، وقد استقى مادته هذه من مصادر عالمين جليلين هما: سيبويه والجاحظ، فهو لم ينتفع بهما في الجزئيات فحسب، وإنما دخلا عنده في صلب مادته التي ابتدأها واستخرجها[2].

ب-دوافع نشأة النظرية عند الجرجاني[3]:

من أبرز ما مهد للفكرة قبل عبد القاهر وكان له تأثير عليه ذلك الصراع الذي أثاره امتزاج الثقافات وتعصب اليونان لفلسفتهم ومنطقهم، ودفاع العرب عن تراثهم وثقافتهم ومنها الثقافة النحوية، ومن مظاهر هذا الصراع تلك المناظرة الحادة التي جرت بين متى بن يونس في مجلسالوزيرأبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات، فقد أراد الأول أن ينتصر للنحو، أما الثاني فأراد أن ينتصر للمنطق، فما ذهب إليه متى بن يونس هو أنّ المنطق ميدانه المعنى أما النحو فميدانه اللفظ، فأراد السيرافي أن ينقض هذه المقولة فراح يقدم الأدلة على النحو، أيضا، يعنى بالمعنى، وقال أيضا إنّ النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، وأنّ المنطق نحو لكنه مفهوم باللغة، فكان دفاع السيرافي عن النحو العربي دفاعا قويا، أثار إعجاب الحاضرين، ومما جاء على لسان السيرافي عن معاني النحو: «**إن المعاني هيمعاني النحو بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب**»[4].

وتلك حقيقة الأفكار التي تبناها الجرجاني وصاغ منها كتابه الدلائل.

---

[1]- طبع دلائل الإعجاز لأول مرة سنة (1221هـ) بعناية السيد محمد رشيد رضا وإشراف الإمام محمد عبده. ثم طبع عدة مرات بتحقيق أحمد مصطفى المراغي ومحمد عبد المنعم الخفاجي.

ملاحظة: وممن نقل عنهم عبد القاهر في مؤلفاته: سيبويه، وأبو علي الفارسي، والجاحظ، وابن قتيبة، وقدامة والآمدي والقاضي الجرجاني، وأبو هلال العسكري.

[2]- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص07.

[3]- أم الخير بن الصديق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي -آداب-، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007م، ص23.

[4]- عبد القادر حسين ،أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، 1998م، ص376.

– ومما مهد للفكرة،كذلك، الفتنة التي كانت تطل برأسها في البيئة الإسلاميةمنذ ظهور الإلحاد في القرن الأول للهجرة، والذي أصبح ظاهرة خطيرة على المجتمع الإسلامي في العصر العباسي– ألا وهي: التشكيك في القرآن الكريم وإعجازه، إذ على الرغم من الجهود التي بذلت في إرساء القواعد التي يقف عليها الإعجاز، إلا أنّ القضية–كما رأى الجرجاني– لم تحسم بعد، وكان الواجب الديني يفرض عليه أن يجند نفسه وقلمه للدفاع عن هذه القضية التي تتصل بالدين، فألف كتابه: "دلائل الإعجاز" ووضح من خلاله أنّ الإعجاز لا يكمن في اللفظ وحده، ولا في المعنى وحده وإنما يكمن الإعجاز في النظم.

– الخلاف الذي نشأ بين النحويين، والذي كانت بدايته بسبب فتح الباب لتجويزالقراءات، التي لم تشملها القواعد البصرية الأولى، وهذا الخلاف أدى إلى التركيز على المسائل النحوية، وأصبح للنحو علماؤه المتخصصون، ومدارسه المتخصصة، ونتج عن ذلك تفرع في مسائل كثيرة في ميدان النحو والصرف، وسارت البلاغة العربية– التي انفصلت عن النحو– أيضا، في الاتجاه نفسه، فتحولت إلى تقسيمات، وتعريفات، وحدود بعيدة عن النصوص اللغوية مما أدى إلى الزهد في النحو الإبعاد عنه.

إذن، انطلاقا من هذه الروافد والأسباب، أخرج عبد القاهر الجرجاني هذا العلم اللغوي الذي أطلق عليه اسم نظرية النظم، والتي استكمل فيها كل النقائص التي تركها النقاد والبلاغيون قبله، حيث جمع الشتات الذي كان سائدا بين النقاد القدامى، الذين فرقوا بين اللفظ والمعنى،وانقسموا إلى طوائف، وكان ذلك، من خلال جمعه للفظ والمعنى وإعطائه لكل منهما حقه، وهنا بلغت النظرية ذروتها ووصلت إلى مرحلة النضج.

ت–روافد النظرية عند عبد القاهر الجرجاني:

يمكن تلخيص هذه الروافد في[1]:

[1]– أم الخير بن الصديق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي –آداب–، ص22.

إطلاعه على أهم ما كتب في قضية الإعجاز، حيث أخذ منه ما رآه متفقا مع أصول نظريته وأضاف إليه الكثير مما جعله بحق صاحب هذه النظرية.

1- ثقافة عبد القاهر النحوية وإمامته لهذا العلم.

2- توجهه النقدي، فقد كان أديبا ناقدا، اطلع على ما كتبه النقاد قبله وهضمه ووقف على الصراع المحتدم بين أنصار اللفظ والمعنى.

ونتوقف عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن (النظم)، بعدما تطرقنا إليها عند مجموعة من النقاد والبلاغيين الذين سبقوه، لنصل إلى رأيه في قضية اللفظ والمعنى، وشأنه في ذلك شأن كل ذهن عبقري يجد نفسه في ملتقى طرائق التحليل المتنوعة للظاهرة الواحدة، فقد وضع الجرجاني مفهوما جديدا للنظم لم يسبقه إليه أحد، فقال:«**واعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها**»[1].

إنّ عبد القاهر الجرجاني يعد مطورا لإنجازات من سبقه من البلاغيين، بتقديم نظرية لغوية متكاملة عرفت بنظرية "النظم" يقول محمد مندور: «**فمنهج هذا المفكر العميق الدقيق هو منهج النقد اللغوي، منهج النحو، على أن نفهم من النحو أنّه العلم الذي يبحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين الأشياء**»[2]، «**ومنهج عبد القاهر في النقد قائم على النحو والمعاني الذي مردّه إلى النظم وطريقته**»[3].

يشرح عبد القاهر النظم فيقول: «**إنّه النظم الذي يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو مجرد ضم الشيء إلى الشيء، كيفما جاء واتفق، وهو نضير للنسج والصياغة، وما أشبه، ومن كل شيء يلاحظ فيه علة لوضع كل جزء حيث وضع وهذا يتطلب**

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص24.

[2]- محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د. ط)، 1996م، ص336.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص337.

أن يرتب القائل المعاني في نفسه، فيجد الألفاظ تترتب بحكم أنّها خدمٌ للمعاني وسبيل ذلك أن يضع كلامه الوضع الذي يقتضيه علم النحو»[1].

وجاء الجرجاني في وقت لم تحسم فيه المعركة بين اللفظ والمعنى التي «**نشأت في جو ديني يدور حول بيان إعجاز القرآن ومرجعه إلى أيهما أسبق: اللفظ أم المعنى أم لكليهما معا؟ ومن ثم فإنّ عبد القاهر حين يعرض لهذه المشكلة فإنّه يصلها بالإعجاز من جديد، بعد أن انفصلت عنه زمنا على أيدي كثير من النحاة والنقاد من أمثال: ابن جني والآمدي، والقاضي الجرجاني»**[2].

وأعاد النظر فيها وثار ضد الفصل بينهما، وأكد على ثنائية اللفظ والمعنى؛ فهو يرى أنّ العبرة في مدلول العبارات، لا في العبارات نفسها، وعليه فالمعاني لا تتزايد وإنما هذا التزايد معلق بالألفاظ، والربط بين اللفظ والمعنى لا يكون إلاّ عن طريق معاني النحو واحترام قواعده، إنّ نظم الكلم هي التي تقتضيآثار الألفاظ وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[3].

فنجد أن فكرة النظم عنده تدور حول العلاقة بين الألفاظ والمعاني داخل العبارات، وسمى هذه العلاقات نظما، حيث يقول: «**معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»**[4].

تحددت معالم النظم على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني دون غيره، لأنّ النظم قبله لم يكن مقصودا من عمد، أو مدروسا بطريقة مباشرة، وإنما عفو نابع من ملاحظات العلماء، في داخل هذا النطاق فحسب، أما عند عبد القاهر فهو عمل مدروس ومحور يدور حوله كتاب الدلائل كلِه.

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص97.

[2]– عبد القادر المهيري، "مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني"، حوليات الجامعة التونسية، ع11، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1974م، ص108.

[3]– ينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، ص139.

[4]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص101.

تقوم نظرية النظم على أساس المعاني، إذ لا قيمة للألفاظ المفردة،فهي تابعة للمعاني، لاحقة لها،فلا يتم التعبير دون مراعاة معاني النحو.

راح الجرجاني في مواضع عديدة من "دلائل الإعجاز" يرد على الذين قالوا بتقديم اللفظ دون معرفة المعنى، ومن ذلك يتضح بجلاء تفريقهبين اللفظ وبين صورة المعنى، وبشكل خاص حينما يفسر قول الجاحظ: «**المعاني مطروحة في الطريق**»[1]، ويرفض الجرجاني القسمة التي كانت شائعة بين النقاد قبله، وهي اعتبار الشعر لفظا ومعنى لا ثالث لهما، فقد غاب هذا على أولئك النقاد وعلى الأخص ابن قتيبة، واعتبر الصورة مع اللفظ والمعنى، وهي تعبير عن النظم؛ إذ لا يوجد في نظره معان عارية، إنما هناك معان خاصة هي الصورة، فهو يرى أنهلا وجود لمعنى دون لفظ، وبذلك يقترب من توحيد اللفظ بالمعنى في حيز الدلالة؛ بحيث إذا تغير اللفظ لزمه تغيير في المعنى. كما يردّ على من يدعي إمكانية تزايد الألفاظ فيقول: «**مما تجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم إنّ المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ، وهذا كلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، لأنّ التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ**»[2].

وبناء على ما سبق يمكن أن نوجز هنا أهم النقاط التي تتكون منها نظرية النظم الجرجانية في النقاط الآتية[3]:

1- المعاني وعاؤها الألفاظ، والثانية وظيفتها خدمة الأولى.

2- العقل هو الذي يحكم التقاء معاني الكلمات، فتنتظم وفقا لما يقتضيه[4].

---

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج3، ص131 – 132.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص108.

[3]- ينظر: خالد بن ربيع الشافعي، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني مقدماتها، أركانها، قيمتها، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ،كلية المعلمين في جازان، ص14-15.

[4]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص98.

3- لابد في النظم من توخي معاني النحو، إذ يجب أن يوضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو.

4- ليس المهم معرفة عبارات النحو نفسها، إنما المهم معرفة مدلول تلك العبارات.

5- لا نظم ولا ترتيب للكلم حتى يتعلق بعضها ببعض، والتعلق هو الأساليب والأدوات النحوية.

6- ليس المقصود بالنظم ضم الشيء إلى الشيء كيفما اتفق، بل لابد فيه من تتبع آثار المعاني واعتبار الأجزاء مع بعضها.

فنجد أنّه نظر إلى العلاقة التي تنشأ بين اللفظ والمعنى من وجهة لغوية دقيقة نتيجة التحامها وشدة ارتباطهما، حيث نظر إليهما نظرة المتفحص العارف بمقادير الكلام، لذلك عرف قيمة اللفظ والمعنى وسوى بين خصائصهما ورأى أنّ اللفظ جسد والمعنى روح، وبهذه الطريقة انتهى من فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى، فالنظم عنده عبارة عن العلاقة الجامعة بين الألفاظ والمعاني، وأنّها تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل.

فالجرجاني قد انتفع بجهود السابقين في نظريته، وكانوا له أشعة أضاءت له الطريق، فهذا الأمر لا يتطرق إليه الشك؛ فما من نظرية تقوم على فراغ، ولا يدعي أنّه أول من طرق مفهوم النظم، يقول: «**وقد علمنا إطباق العلماء عن تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أنّ الفضل من عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ**»[1].

وبناء على ما سبق، نقول إنّ النظم كان شائعا منذ القرن الثاني الهجري، وعقد أولاً بين العلماء، إما في تناولهم القصد من النظم، وأنه ليس مقصورا على حركات الإعراب، بل يتعداه إلى تأليف الكلمات وارتباط الجمل، وإما في تناولهم قضية اللفظ والمعنى. غير أنّ هذا التناول لم يكن مبنيا على أساس من مفهوم يوحد بين اللغة وعناصرها المختلفة، وإنّما درست على

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص93.

أساس هذه الثنائية التي كانت تتعمق التفكير في اللغة، وهي: ثنائية اللفظ والمعنى أو ثنائية الشكل الخارجي، والمضمون الداخلي.

ب-مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

بعدما تناولنا مباحث النظم عند الجاحظ، سنتحدث عنها بإيجاز عند الجرجاني.

يمثل كتاب "دلائل الإعجاز" دور الاكتمال في ثقافة عبد القاهر، الذي قطع مراحل درس فيها علوم العربية والإعجاز والكلام، وتعمق الشعر العربي تأملا ومقارنة بما أداره النقاد – قبله– من أحاديث وخصائصه وقضاياه الفنية والمعنوية، فجاء عملا له تميزه في بنائه الداخلي؛ وفي تطلبّه وعيّا بمحتواه كي يستوعب ويغني دارسه والتلقين بعد ذلك.

هو كتاب مشهور ومطبوع ومتداول ولطيف الحجم، وممزوج به النحو بعلم البلاغة لكونه اشتمل مجموعة من القضايا اللغوية والبلاغية والنقدية والقرآنية، والمسائل النحوية التي عالجها عبد القاهر الجرجاني بإسهاب في دأبه الحثيث إلى إثبات نظرية النظم التي طالما نادى بها، ودافع عنها بكل ما أوتي من استدلال عقلي ومنطقي قائم على القياس والاستنتاج[1].

اطلع عبد القاهر الجرجانيعلى آراء سابقيه، ففسّر فكرة الإعجاز تفسيرا يقوم على النظم، وربط الإعجاز بالنظم، إذ رأى أنّ الكتاب العزيز معجز في نظمه، أو توخي معاني النحو، التي أطلقها عبد القاهر الجرجاني على موضوعات: التقديم والتأخير، والحذف، والفصل والوصل، والتعليق والفروق "الفروق في الخبر والفروق في الحال"... .

ويعدّ عبد القاهر أول عالم أخضع النحو لفكرة النظم، إذ ليست العمدة – عنده– في معرفة قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول، وقد كان له أثر كبير، ومكانة عظيمة في تاريخ البلاغة العربية، فهي لم تكن قبله إلاّ أفكارا متناثرة، وعبارات مفرقة، ومعلومات متداخلة، بل ربما كان يتخللها شيء من الخطأ، ولكنه بوضعه كتابي "دلائل

[1]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص17– 18.

الإعجاز" و"أسرار البلاغة" قد أزاح عن البلاغة العربية ما كان يكتنفها من لبس وغموض، وبذل في ذلك جهودا جبارة، حتى استطاع في النهاية أن يضع لنا أسس علم المعاني.

وقد خطا الإمام عبد القاهر الجرجاني خطوات عظيمة للنهوض بعلم البلاغة، والسّير به إلى الأمام، حتى وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال في شكله المرموق، لذلك نجده في كتابه "الدلائل" يقيم أسس البلاغة واضحة متميزة المعالم، محددة الصفات، وقد عالجها معالجة أدبية صرفة، لم تخل من خصائص النقد وفضائل الذوق، وأقام نظريته العظيمة في النظم على أسس من تركيب الكلام وتأليف النحو، حيث ألبسها ثوبا جديدا لم يكن معروفا من قبل[1].

والنظم عند عبد القاهر هو « **تعليق الكلم بعضها على بعض، وجعل بعضها بسبب من بعض**»[2]، أو هو « **توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه فيما بين معاني الكلم، أي أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها**»[3].

تتضح فكرة النظم عند عبد القاهر من تعليق الكلم بعضه ببعض مثل: تعليق اسم باسم، واسم بفعل، وتعلق حرف بهما فتكون الأولى بسبب من الثانية، والثانية سببا في الأولى.

وهو كذلك توخي وتتبع قواعد النحو وأحكامه وعدم الخروج عنها، لأنّها أساس الكلام السليم الخالي من الأخطاء اللغوية.

ثم يقرر عبد القاهر أنّ اللفظة المفردة لا قيمة لها في ذاتها، لا في جرسها، ولا لدلالتها مزية أو فضل، وإنّما تكون لها المزية حينما تنتظم مع جاراتها في جمل أو عبارات، ومن ثم

---

[1]- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية – دراسة تحليلية--، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 1434هـ - 2013م، ص17-18.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص52.

[3]- المرجع نفسه، ص24.

يتلاءم معناها مع معاني الألفاظ التي تنتظم معها، أي أنّ الألفاظ لا تتفاضل إلاّ إذا اندرجت في سلك التعبير، وانضم بعضها إلى بعض، وأخذت مكانها الطبيعي الذي تقتضيه الصورة وانسجمت ما قبلها وما بعدها لأداء المعنى الذي يريده المتكلم.

وقد حصر الإمام عبد القاهر الجرجاني مباحثه في النظم في أهم كتبه خصوصا كتاب "الدلائل" فيما يلي:

- **فصل في أنّ النظم هو:** تعليق الكلم بعضها ببعض.
- **فصل القول في:** التقديم والتأخير.
- **القول في:** الحذف.
- **القول في الفروق:** أ- الفروق في الخبر.

ب-الفروق في الحال.

- **القول في:** الفصل والوصل.

1- "تعليــق الكلــم": سنقدم له تعريفا موجزا عند بعض العلماء، من أهمهم:

- سيبويه (ت180هـ) وقد عرّف الكلم بأنّه: « **اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل**»[1].

- واتبعه في ذلك خلف الأحمر (ت180هـ)، قائلا: « **العربية على ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى**»[2].

- وقد فصل ابن السراج (ت316هـ) في تعريف الكلم وائتلافها مع بعضها البعض بقوله: « **الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف**»[1]، ثم قال أيضا: « **والذي**

[1]- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1408هـ .1988م، ص12.

[2]- خلف بن حيان الأحمر البصري، مقدمة في النحو، تح: عزالدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1381هـ - 1961م، ص35.

يأتلف منه الكلام ثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولنا: "الله إلاهنا"، ويأتلف الاسم والفعل نحو: "قام عمرو"، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف»[2].

– وكذلك يعرف أبو جعفر النحاس (ت338هـ) الكلم متبعا أقوال السابقين، فيقول: « **اعلم أنّ العربية على ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو صلح فيه حرف من حروف الخفض، مثل: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، والفعل ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف مثل: "قام يقوم"، و"قعد يقعد" وما أشبه ذلك، والحرف ما دل على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل، مثل: هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك»**[3].

يتبيّن لنا من خلال هذه التعريفات أنّ مفهوم الكلم هو نفسه – تقريبا – عند هؤلاء العلماء المذكورين، حيث أنّ الكلم اسم وفعل وحرف وليس ثمة قسم رابع له.

بيّن عبد القاهر المعاني النحوية، التي يشتملها الكلم بتوسعاته، التي تحمل بين طياتها الدلالات المتناسقة ضمن الكلم مشيرا إليه بقوله: « **أنْ لاَ نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض. وتُجعلَ هذه بسبب من تلك»**[4].

يتضح لنا أنّ عبد القاهر يشير، هنا، إلى فكرة التعليق الذي ينتج عنه بناء واحد متماسك، بجعل الواحدة منها بسبب من صاحِبَتِها « **كأن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً له، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تُتبع الاسم اسمًا على أن**

---

[1]– أبو بكر السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ – 1996م، ص36.

[2]– المرجع نفسه، ص41.

[3]– أبو جعفر النحاس النحوي، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط)، 1385هـ – 1965م، ص14.

[4]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص101.

يكون التالي صفة للأول، أو تأكيدًا له، أو بدلاً منه، أو حالاً، أو تمييزًا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنًى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس»[1].

وعلى هذا فإنّ فكرة النظم عند عبد القاهر تتضح أكثر إذا اتحد اللفظ ومعناه في تركيب واحد يجمعهما، فالألفاظ تبع للمعاني في النظم، وأنّ الكلم يترتب في النطق بسبب ترتب معانيه في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها لفسد الكلام ولاختل المعنى المرد تبليغه، فالألفاظ ليست مجرد حروف وأصوات تنطق لتحدث صدى، إنّما تتضح وتتحدد مكانتها وفقا لما لها من معانٍ تحددها وتؤطرها، فاللفظة المفردة مثلا لا نجد لها قيمة إلاّ إذا اتحدت وجاورت صاحبتها من المفردات الأخرى لتؤدي دلالتها كاملة.

ثم إنّ للتعليق فيما بين الكلم بعضها ببعض، طرقا معلومة حيث أحصاها الجرجاني فيما يلي[2]:

- **أولا:** تعلّق اسم باسم.
- **ثانيا:** تعلّق اسم بفعل.
- **ثالثا:** تعلّق حرف بهما.

القسم الأول: "تعلق اسم باسم": لقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني، في هذا القسم طرائق تعليق الاسم بغيره من الأسماء، وذكر الاحتمالات الواردة في ذلك بقوله: فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالاً منه، أو تابعًا له صفةً أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفًا بحرفٍ، أو بأن يكون الأول مضافًا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في

[1]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص52.

الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: "زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا" وكقوله تعالى: { أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ القَرْيَةِ الظَالِمِ أَهْلُهَا }[1]، واسم المفعول كقولنا: "زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غِلمانُه"، وكقوله تعالى: { ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَاسُ}[2]، والصفة المشبهة كقولنا: "زَيدُ حَسنٌ وجهه، وكريم أصله، وشديد ساعدُهُ"، والمصدر كقولنا: "عجبتُ من ضَربِ زيدٍ عُمْرًا".

من هنا يتبيّن لنا أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني قد حصر تعلّق الأسماء بغيرها فقد يكون خبرًا عنه، أو حالا منه، أو صفة، أو بدلاً ...، وذلك لأنّه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعمل الأول دون تأثيره في عمل الثاني.

القسم الثاني:"تعلق اسم بفعل"[3].

أما تعلّق الاسم بالفعل،فقد ذكر الجرجاني بأنّه يكون إمّا فاعلاً له، أو مفعولاً، فيكون مصدرًا قد انتصب به كقولك: "ضربت ضربا"، ويقال له المفعول المطلق أو مفعولا به كقولك: "ضربت زيدًا"، أو ظرفا (مفعولاً فيه) زمانا أو مكانا كقولك: "خرجت يوم الجمعة، ووقفت أمَامك". أو مفعولا معه كقولك: "جاء البردُ والطيالسة"، أو مفعولا له كقولنا: "جئتك إكراما لك، وفعلت ذلك إرادة الخير بك".

أو بأن يكون مُنزَّلاً من الفعل منزلة المفعول، ذلك في خبر "كان" وأخواتها، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلم مثل: "طابَ زيدٌ نَفساً، وحَسُنَ وجهَا وكرُمَ أصْلاً"، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك: "جاءني القومُ إلاّ زيْدًا".

---

[1]- سورة النساء، الآية: 75.

[2]- سورة هود، الآية: 103.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص53.

بعدما تطرق عبد القاهر في القسم الأول إلى طريقة تعلّق اسم باسم آخر، أخذ القسم الثاني ليعرضه حول تعلّق الاسم بالفعل وكيف يعمل الأول في الثاني والعكس صحيح، فإذا كان الأول فعلاً سيكون، بالضرورة، الثاني فاعلاً، أو مفعولاً (إما فيه، أو له، أو معه ...).

القسم الثالث: "تعلّق حرف بهما".

أما تعلّق الحرف بهما فهو عنده على ثلاثة أضرب وهي[1]:

الضرب الأول: وهو أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجرّ، التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها، من الأسماء مثل قولك: "مررت" فلا يصل إلى نحو "زيد، وعمرو"، فإذا قلت: "مررت بزيد، أو على زيد" وجدته قد وصل "بالباء أو على"، وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى "مع" في قولنا: "لو تُركت الناقة وفصيلها لرَضعها"، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، إلاّ أنّ الفرق أنّها لا تعمل بنفسها شيئا، لكنها تعين الفعل على عمله النصب... .

الضرب الثاني[2]: وهو ما تعلّق به الحرف بما يتعلق به في باب العطف وذلك أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، كقولنا: "جاءني زيد وعمرو" و"رأيتُ زيدًا وعمرًا"، و"مررتُ بزيدٍ وعمرو".

الضرب الثالث[3]:تعلّق بمجموع الجملة، كتعلّق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما لا يدخل عليه، وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يُسند إلى شيء. معنى ذلك: أنّك إذا قلت: "ما خرج زيد"، و"ما زيد بخارج"، لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعا من "زيد" ومسندا إليه...، وإذا قلت: "إن يأتني زيدٌ أكرمه"، لم تكن جعلت الإتيان شرطًا بل الإتيان من "زيد"، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء الإتيان، بل الإكرام واقعا منك.

---

[1]- المرجع السابق، ص54- 55.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص54.

[3]- المرجع نفسه، ص54- 55.

أما بالنسبة إلى لقسم الثالث المرتبط "بتعلق الحرف بهما" فقد جعله الجرجاني على ثلاثة أضرب، لكل ضربٍ منها وظيفته الخاصة، ففي (الضرب الأول) ركز على الحروف بجعلها المقوم الأساسي الذي يربط كيان الجملة، وذلك ضمن عناصرها المكوّنة،فحينما نقول،مثلا، "زيد وعمرو" فترى بأنّه لا رابط بينهما، مجرد كلامٍ عادٍ، ولكن حينما نصوغ كلامنا كالآتي: "مررت بزيد أو على زيد" نجد أنّ هذا التركيب متناسق الدلالة، واضح العبارة بجعل حرف "الباء وعلى" كواسطة بين الفعل وما يليه في سياق الجملة أو العبارة.

فنجد الإمام عبد القاهر الجرجاني، في هذا المضمار، قد ركز على حروف الجر التي لا تعمل بمفردها وإنّما تضاف إلى التراكيب لتؤدي دورها.

أما (الضرب الثاني) فهو يدور حول الفكرة نفسها التي طرحها في الضرب الأول أي أنّ الحروف تؤدي إلى العطف داخل الجملة، وذلك ظاهر في أنّ الثاني يدخل في عمل العامل في الأول مثل "رأيت ريدًا وعمرًا" كون أنّ فعل الرؤية لا يخص زيدا بمفرده أو عمرًا لكن كلاهما معني، "فزيد وعمرو"– باعتبارهما ركنا ثانيا داخل الجملة – مرتبطان بالركن الأول الذي هو فعل الرؤية. فكلا العنصرين المتمحورين داخل الجملة: الفعل "رأيت" والاسمان "زيد وعمرو" يسندان بعضهما البعض فلكلّ منهما دوره الخاص به داخل الجملة.

أمافي (الضرب الثالث) فقد ربط الجرجاني التعليق بمجموع الجملة، أي تأثير الحروف على الجملة بأكملها، كحروف النفي والاستفهام والشرط ... ففي التركيب مثلا نركز على ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) فهذه الجمل التي تناولناها في هذا الضرب توحي إلى ضرورة ذكرهما والبحث عن دورهما ووظيفتهما داخل السياق (التراكيب).

ومختصر القول، إنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وإنّه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحروف، كدخول "إنّ" وأخواتها على جملة معينة مثل:"كأنّ" فهي تقتضي مشبهًا ومشبّهًا به، كقولك: "كأنّ زيدًا أسد"، وكذلك إذا قلت: "لو" و"لولا" وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواب الأولى.

فهذه هي طرق تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، فالكلم، كما نعلم، يتكون من ثلاثة أقسام وهي: اسم وفعل وحرف، وليس ثمة قسم رابع له وهذا هو القسمة في سائر اللغات[1].

2-"التقديــم والتأخيـر"*

يعدّ التقديم والتأخير من أهم الموضوعات التي تناولها النحويون في دراساتهم، فأشاروا إليه أكثر من مرة، من بينهم: الخليل، سيبويه... لكن على الرغم من تناولهم لهذا الموضوع، إلاّ أنّهم لم يركزوا على المقصد أو الهدف من وراء التقديم والتأخير، فقد اتضحت معالمه أكثر على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني، فقد نبّه إلى أهميته قائلا: « هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّلك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويَلْطِفُ لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[2].

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

* عالج الجرجاني في موضوع التقديم والتأخير أمورًا أخرى لم يتسع لنا المجال لذكرها منها:

الاستفهام بالهمزة وذكر فيها أنواع الاستفهام مع الأفعال: أولا: الفعل الماضي: 1- تقديم الفعل الماضي. 2- تقديم الاسم. ثانيا: الفعل المضارع: 1- تقديم الفعل المضارع أو الفاعل. 2- تقديم المفعول.

التقديم والتأخير في النفي:

أولا: تقديم الفعل أو الفاعل في النفي.

ثانيا: تقديم المفعول وتأخيره على الفعل في النفي.

ثالثا: تقديم الجار والمجرور في النفي.

التقديم والتأخير في الخبر المثبت

الجملة الحالية: (مثل وغير في التقديم والتأخير).

النكرة في التقديم والتأخير.

أولا: تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام.

ثانيا: تقديم النكرة في الخبر.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

من هنا يتبيّن لنا أنّ الإمام عبد القاهر أولى أهمية كبرى للتقديم والتأخير، باعتبارهما مبحثا من مباحث علم المعاني، الذي يندرج تحته معرفة قواعد تقديم عنصر على عنصر آخر أو تأخيره عليه، فهذا من باب إيضاح المعنى وتأكيده، وتأديته، كما في المثال الآتي: "هند المثابرة" على أن تكون "هند" المبتدأ، و"المثابرة" خبرا لها، وعندما تقول "المثابرة هند" ستصبح المثابرة مبتدأ، و"هند" خبر، بعد ما كانت في الجملة الأولى مبتدأ، فبتغيير الموقع تغير الحكم الإعرابي.

والتقديم عند الجرجاني على وجهين هما[1]:

أ-**تقديم على نية التأخير**:وذلك أن يظل المقدّم على حكمه النحوي، الذي كان عليه، مثال ذلك أمران وهما:

أولا: تقديم الخبر على المبتدأ كقولك "منطلق زيدٌ" فيظل "منطلق" خبرًا مرفوعًا وإن قدم، بمعنى أنّ الخبر يبقي على صورته الأولى حتى وإن قدم.

ثانيا:تقديم المفعول على الفاعل نحو "ضرب زيدًا عبد الله"، وليس بالأصل وإنّما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام.

يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات، كما أنّه يتقدم المفعول على الفاعل في حالات أخرى، وذلك بهدف تحقيق غاية معينة، فمثلا، عندما نقول: "ضرب عيسَى موسَى" لا نعرف من هو الفاعل ومن هو المفعول، لكن السياق هو الذي يحدّد موقعهما، والتقديم والتأخير يكون عندما نريد التركيز على عنصر معين داخل الجملة فنقوم بتقديمه (العناية والاهتمام).

ب-**تقديم لا على نية التأخير**: وفيه ينتقل حكم المقدم إلى غير حكمه ويختلف إعرابه، لنورد مثالين على هذا الوجه[2]:

[1]- المرجع السابق، ص143- 144.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أولا:وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ، وأن يكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، وذلك كأن تقول: "زيد المنطلق" على أن يكون "زيدٌ" المبتدأ، وتقول "المنطلق زيد" على أن يكون "المنطلق" مبتدأ، وتقديم "زيد" في المثال الأول جعله مبتدأ، في حين أنّ تأخيره في المثال الثاني غير إعرابه إلى خبر.

ثانيا: التقديم في باب الاشتغال مثل: "ضربت زيدًا"، "زيدٌ ضربتُهُ"، هذا التقديم لـ "زيد" ينقل إعرابه من مفعول به في الجملة الأولى، إلى مبتدأ في الجملة الثانية، حيث يشتغل الفعل بضمير زيد وتكون الجملة الفعلية في موضع خبر المبتدأ.

لقد أظهر الإمام عبد القاهر موضوع (التقديم والتأخير) بمظهر رائع، من حسن التعليل والتحليل. فجعله بابا عظيما له من جلال العلم، مبرزا فيه الأحكام النحوية، التي استقلت بقواعد نحوية وبلاغية، وبعدما تحدث عن معنى التقديم والتأخير وبيّن وجوهه والمسائل النحوية التي يتخللها في تركيب الكلام هادفا في ذلك إلى طريقة "النظم" وما يحتويه من معانٍ تزيد الكلام جمالاً وبهاءً[1].

وجلّ الفرق بينه وبين سائر النحويين أنّه يقلب وجوه التقديم والتأخير، باحثا في كل وجه منها عن المعنى المراد، فالجانب اللفظي والإعرابي للتركيب قبل النظر في المعنى ومقتضياته، فنرى عبد القاهر يربط ربطا عضويا بين التركيب ومعناه، فيرى في التركيب ما يعكس بالضرورة المعنى المراد، بحيث لا يُعبر عن معنى ما إلاّ بتركيب مخصوص، لأنك لو غيرت فيه الترتيب لاختل المعنى المراد، وفسدت العلاقة بين طرفي التركيب»[2].

[1]- ينظر: أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية – دراسة تحليلية–، ص32– 33.

[2]- المرجع نفسه، ص34.

3- "الحــذف":

إنّ الحذف سمة لغوية لجأ إليها العرب في كلامهم، من أجل التسهيل والتخفيف عليهم والإيجاز في كلامهم، والإمام عبد القاهر واحد منهم، حيث وجدناه يكشف عن القيمة الجمالية للحذف، وينبّه على أهميته وأنّه بمثابة المفصل في تحديد المعنى، فيقول: « هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذ لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1].

من هنا نجد أنّ للحذف سمة أساسية ومهمة لدى الجرجاني، فهو باب دقيق ولطيف وعجيب كما أنّه شبيه بالسحر ... كونه عنصرا هاما في النصوص الأدبية (شعرا كان أم نثرا). ففي الشعر مثلا، يحذف بيت أو شطر منه سعيا منه وراء المبالغة في الكلام والوضوح في المعنى المراد، ويحدث في الأدب أيضا حذف لغرض تحقيق هدف ما مثل تخفيف الكلام والإيجاز فيه وحسن الاختصار.

ومن أهم مواضع الحذف التي أوردها الجرجاني نذكر ما يلي:

أ- **حذف المبتدأ:**في قوله « ومن المواضع التي يطّرد فيها حذف المبتدأ، (القطع والاستئناف)، يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يَدَعُونَ الكلام الأول، ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ»[2]. يتبيّن، مما سبق، أنّ الإمام عبد القاهر قد ذكر لنا المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ، كالقطع والاستئناف، فيأتون في أكثر الأحيان بخبر من غير مبتدأ، أويتم ذلك الحذف إذا كانت الجملة لا تحتاج إلى مبتدأ يذكر في أي مكان من التركيب، على أن يكون له موقع آخر غير موقع المبتدأ، فيمكن أن يرد فاعلا، أو مفعولا... .

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170.

[2]- المرجعنفسه، ص171.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قول الشاعر:

وَعـلِمْـتَ أنّـــي يـــومَ ذَا كَ مُـنَـــازِلٌ تَـعْبًـا ونَـهْـــدًا

قَــوْمٌ إذَا لَبِسُــوا الحــدِيــ دَ تَـنَـمَّـــرُوا حَـلَقَــا وَقِـــدّا[1].

والتقدير: هم قوم.

- قال الشاعر:

هُمُ حَلُّوا من الشَّرَفِ المُعَـلَى ومِنْ حَسَبَ العَشِيرَة حيثُ شَاؤُوا

بُنَـاة مَكَـارِمٍ وأُسَـاة كَلـــمٍدِمَـاؤُهُـمْ مـنَ الكَلـبِ الشَفَـاُء[2].

والتقدير: هم بناة مكارم.

يعلّقالجرجاني على الأبيات السابقة، آخذا بعين الاعتبار جمال الحذف فيها، فيقول:« فتأمل الآن هذه الأبيات كلّها واستقرها واحدًا واحدًا، وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظّرف، إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به. ثم تكلف أن تردَّ ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنّك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن ربّ حذفٍ هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد ...»[3].

من هنا يتبيّن لنا أنّ عبد القاهر أظهر جمال الحذف ورونقه خصوصا عند حذف الشاعر لشطر أو كلمة أو حتى بيت بأكمله، فهذا عنده هو من باب إظهار الفطنة والذكاء في دارسيها، وما له من فائدة تحس بها أثناء اطلاعك عليها، فيما تحدثه وتتركه من أثر بليغ في

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص171.

[2]- المرجع نفسه، ص172.

[3]- المرجع نفسه، ص174

الأنفس، فربّ حذفٍ عنده هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد بمعنى أنّه أحسن الحذف ما كان قليله يغنيك عن كثيره فتحس بأنّك فهمت المقصود والمعنى المراد بمجرد قراءتك له.

ب-حذف المفعول به: من المواضع الأخرى التي يطرد فيها الحذف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني حذف "المفعول به" الذي فضّله على حذف المبتدأ، بقوله: « إنّ الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصدده أخصّ واللّطائف كأنها فيه أكثر، وممّا يظهر بسببه من الحسن والرّونق أعجب وأظهر»[1].

من هنا، يتبيّن لنا أنّ الإمام عبد القاهر يعرض للسياق الذي يرد فيه حذف المفعول ويربطه بحاجة المتكلم، وبطبيعة التركيب، وصلة اللفظة بغيرها، وذلك أنّ ارتباط الفعل بما يليه من فاعل ومفعول، من منظور عبد القاهر، تمثل علاقات أساسية لا تمايز فيما بينها. وفي هذا الصدد يقول: « فحال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، وكما أنك إذا قلت: "ضرب زيد" فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضّرب فعلا له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عدّيت الفعل إلى مفعول فقلت: "ضرب زيد عَمْرًا"، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه،فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أَنْ عَمِلَ الفعل فيهما، إنّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه، بل، إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يَتَعَرَّضَ لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضَربٌ أو وُجِدَ ضَربٌ. وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرّد في الشيء»[2].

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص176.

[2]- المرجع نفسه، ص176- 177.

مما هو واضح، من خلال هذا الكلام، أنّ الذي أورده الإمام عبد القاهر أنّ الإسناد ركن أساسي وضروري في الجملة، فضلا عن إسناد الفعل إلى الفاعل فبه يتبيّن من قام بالفعل الوارد في الجملة، وعند إسناد الفعل إلى المفعول به يتضح من وقع عليه الفعل، مثل "ضرب زيدٌ عمرًا" فضرب هو الفعل وزيد هو فاعل (مسبب) ذلك الفعل، الذي هو فعل الضرب وعمرًا باعتباره ركنا ثالثا في الجملة وهو الذي وقع عليه فعل الضرب من طرف زيد، فالجملة الاسنادية تبيّن وتوضح لنا وظيفة كل عنصر داخل الجملة لتبيّن المعنى المراد والمقصود منه.

جـ - الإضمار على شريطة التفسير: وهو نوع آخر من أنواع الحذف حيث يبرز فيه الإمام عبد القاهر، سرّ جمال المعنى وروعته، ومدى تأثيره في ذهن السامع وارتياح النفس له، فيقول: « اعلم أنّ ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمى "الإضمار على شريطة التفسير"، وذلك مثل قولهم: "أكرمني وأكرمت عبد الله"، أردت "أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله"، ثم تركتُ ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني. فهذا طريق معروف ومذهب ظاهر،وشيء لا يعبأ به ويُظنّ أنّه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه. وفيه، إذا أنت طلبتَ الشيء من معدنه، من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة، ما لا تجده إلاّ في كلام الفحول»[1].

فمنلطيف ذلك ونادره قول البحتري، ويستشهد على ذلك بقوله:

لـو شئت تفسد سَمَاحَة (حاتـمٍ) كَرَمًا ولَمْ تَهْدِمْ مآثـر (خالِـدِ)[2].

الأصل لا محالة (لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه، أي أنّه حدث هناك حذف، لغرض الإيجاز والاختصار في الكلام، لتحقيق عنصر الإضمار على شريطة التفسير، أضمر في الأول ذكر للأداتين (أن) و(لا) و(لم) وكذا الفعل (تفسدها) ففيه (أي في هذا الكلام) نوع من الحسن من جهة المتكلم والغرابة من جهة السامع، لأنّه بمجرد سماعه لهذا البيت يدرك أنه قد وقع فيه حذف، فيسعى

[1]- المرجع السابق، ص183.

[2]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص176- 177.

جاهدا لإيجاد المحذوف، ليتمم معنى الكلام وحسن الأداء، لأنّه كما هو معروف أنه من الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفى أنّك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها؛ صرت إلى كلام غث وإلى شيء يَمجُّه السمع وتعافه النفس، وأنت إذا قلت: لو شئت؛ علم السامع أنك علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أن هنا شيئا تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون فإذا قلت: لم يفسد سماحة حاتم؛ عرف ذلك الشيء[1].

هكذا توصل الإمام عبد القاهر في مسائل الحذف إلى نتائج قيمة، قد أينعت ثمارها وبان جمالها، وأكدّ على فضل جهوده في استنباط دقائق الحذف، من أعماق المعنى ومدى ارتباطها بتراكيب الكلام، وما يضيفه من دلائل جمال الحذف في نفس السامع والمتكلم والمخاطب. فالحذف لم يأت مصادفة، وإنّما جاء لأسرار فنية تناسب تراكيب الكلام، فقد وصفه الجرجاني بأنّه شيبه بالسحر لاتصافه بالاختصار والإيجاز لغرض تخفيف الكلام، فهو يعترف أنّه قد أزاح اللثام عن أسرار الحذف ودقائقه، وما ينطوي عليه من جماليات رائعة، وقد وظف كل ذلك في سبيل الكشف عن وجوه إعجاز القرآن الكريم، ولا شك أنّ استظهاره لهذه الأمثلة الغزيرة، قد أوضح المراد من قصده، وأبان بما لا مجال للالتباس فيه عن هذه الفوائد والدرر من باب الحذف بأنواعه المتعددة سواءً في حذف المبتدأ، أم المفعول به، أمالحذف على شريطة الإضمار.

4- "الفـــروق":

بعد أن انتهى الجرجاني من التقديم والتأخير بين الكلمات داخل الجملة عند إنشائها، انتقل إلى الحذف، وهو العملية التالية أثناء إنشائها، انتقل إلى الحديث عن تركيب الجمل فيما بينها وهذا ما سنتطرق إليه في الفروق والوصل والفصل.

[1]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أ- **الفروق في الخبر**: سنذكر تعريفين له:

لقد عرّف كثير من النحاة الخبر، فمن ذلك أنّ سيبويه (ت180هـ) أطلق عليه مصطلح المسند أو المبني عليه[1].

أما المبرد (ت285هـ) فقد ذكر نوعين للخبر بقوله: "واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئا هو الابتداء في المعنى، نحو: (زيدٌ أخوك) و(زيدٌ قائم)[2]، فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال.

وبيان ذلك: (زيد يذهب غلامه)، و(زيد أبوه قائم)، و(زيد قام عمرو إليه)، ولو قلت: (زيد قام عمرو) لم يجز، لأنّك ذكرت اسما، ولم تخبر عنه بشيء وإنّما خبرت عن غيره[3].

من هنا يتضح لنا أنّ الخبر في تعريف سيبويه هو المسند أو العمدة في الكلام. في حين نجد أنّ الخبر عند المبرد هو الابتداء في المعنى، أي إنّه إخبار عن الشيء، فحينما نقول: (زيدٌ أخوك) فزيدٌ هو خبر مقدم فالكاف في (أخوك) تعود عليه الذي هو مبتدأ مؤخر.

وضع الجرجاني لهذا المبحث عنوانا هو الفروق في الخبر، وكان يقصد بذلك الخبر بشكل عام سواء أكانت الجملة إنشائية أم خبرية، ولذا يقسم الخبر عموما إلى نوعين وهما: الخبر الذي يكون جزءا من الجملة، لا تتم الفائدة بدونه وهو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية مثل: (زيد منطلق) فمنطلق وقع خبرا للمبتدأ زيد، ففي الجملة الاسمية نريد أن نخبر عن شخص ما مثلا بأنه كذا. والفعل في الجملة الفعلية هو الأصل في الخبر أو في الفائدة مثل: (خرج زيد) إخبار بخروج زيد (أي أنه خارج) فالمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية هما

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[2]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج4، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1415هـ - 1994م، ص127.

[3]- المرجع نفسه، ص128.

الأصل ففي هذه الجملة كان تركيزنا موجها نحو فعل الخروج، ففي الجملة الفعلية نريد الإخبار عن ذلك الشخص بأنه يفعل كذا[1].

والقسم الثاني[2] من الخبرهو كل الباقي من أنماط الكلام وعلى رأسه الجملة الحالية، ويتبعه كل أنماط الجمل الأخرى الخبرية والإنشائية، وشبه الجمل أيضا، وهو الخبر الذي لا يكون جزءا من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق عليه، يأتي الحال ليوضحه، ويزيد عليه ففي قولنا: (جاء زيد راكبا) نخبر عن المجيء لزيد ولكننا نخبر عنه (راكبا) أي أنه لدينا ركنان في هذه الجملة الأول هو الخبر وهو الجزء الأساس من الجملة والثاني هو خبر ثان، ليس جزءا من الجملة ولكنه مكمّل له.

ب- الفروق في الحال:يركز الجرجاني على الحال في الجملة، حيث بيّن أنها: « تأتي مرة بالواو وأخرى بغيرها، فمثال مجيئها مع الواو (أتاني وعليه ثوب ديباج)، و(رأيته وعلى كتفه سيف)، و(لقيت الأمير والجند حواليه)، و(جاءني زيد وهو متقلّد سيفه)، ومثال مجيئها بغير الواو: (جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه)، و(أتاني عمرو يقود فرسه)، وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة»[3]، أي أنّه يصعب علينا التمييز بين الحال الذي يأتي بواو وبين الحال الذي يأتي بغير واو.

5-"الفصــل والوصــل":

«وهذا هو الركن الثاني الذي يتعلق بالجملة وهو الركن الأخير في نظرية النظم وفي عملية إنشاء الكلام، فبعد أن يكمل المؤلف اختيار الجمل ووضعها في موضعها ينبغي أن يفكر في علاقاتها فيما بينها، فيما إذا كانت متساوية أو متوازية، وفيما إذا كانت متشابهة أو متناقضة أو مختلفة. فيجري عمليتي الفصل والوصل على هذه الأسس، وهكذا يكون الانتقال

[1]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص191.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص215.

مرحليا من "التقديم والتأخير" داخل الجملة الواحدة لكي تنتج الفكرة السليمة، ويتم بعدها الحذف داخل الجملة الواحدة أيضا، لتكون بنيتها صحيحة، ومن ثم يتم الانتقال نحو الفروق لاختيار جملة دون أخرى، وأخيرا نحو الفصل والوصل لربط الجمل فيما بينها»[1].

لقد اهتم الجرجاني اهتماما غير مسبوق بالفصل والوصل، فكشف عنه اللثام ورفع عنه الحجاب وبحثه بحثا منظما، يقوم على التحليل والتعليل مبينا معناه الحقيقي، جاعلا إتقان الفصل والوصل علما على البلاغة وأمارة على جودة الكلام وسرّا من أسرارها.

ولكن الغريب في الأمر، أنّ الجرجاني لا يبحث هنا عن الفصل والوصل في الجمل فقط، بل، يعود به نحو الكلمات، ربما لكي يسهل عملية التحليل، وذلك أنّ مسألة ضبط علاقات الفصل والوصل بين الجمل هو أمر خارج عن الجمل النحوية على الأغلب، ويتعلق بالذوق الفنيّ للكاتب فقط، وما يؤكد ذلك هو قوله: « اعلم أنّ العلمَ بما ينبغي أن يُصْنَعَ في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تُسْتَأْنَفُ واحدة منها بعد أخرى،من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتّىلتمام الصواب فيه إلاّ الأعرابُ الخُلَّصُ، إلاّ قوْمٌ طُبِعُوا على البلاغة وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد»[2].

ولذا عزّز دراسته بالحديث عن الفصل والوصل، الذي يقع داخل الجملة الواحدة معتبرا أنّ ما ينطبق عليها، ينطبق على الجمل في مرحلة ثانية، فيقول أيضا: « واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها»[3].

ولذا فقد استجلب الحديث عن المفردات فقط ليستنتج منها ما يلاءم العطف الواقع في الجمل. «فمعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه

[1]– بيان شاكر جمعة ومهند حمد شبيب، "قراءة في نظرية النظم"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، مج1، ع1، آذار 2009م، ص275.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في إعرابه، فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه (مفعول به). أو(فيه) أو (له)، شريك له في ذلك»[1]. بمعنى أنه في حالة المفرد نجد أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في جميع الحالات.

يتضح مما سبق أن فكرة الفصل والوصل بين الجمل،والتي اهتم بها الإمام عبد القاهر الجرجاني هي فكرة نحوية في أساسها، لأنّها تعتمد على أسلوب نحوي معروف (بالعطف)، لذلك يمكن القول، بدون شك، أنّ مواضع الفصل والوصل قد حددت عند عبد القاهر على أساس نحوي.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية عن الفصل والوصل عند عبد القاهر[2]:

1- أنّ الوصل هو عطف الجمل بعضها على بعض.

2- أنّ الفصل هو ترك العطف فيها، والمجيء بها مقطوعة.

3- أنّ معرفة الفصل والوصل وإدراك أبعادها المتكاملة، يعدّ من خصائص لغة العرب الأقحاح الذين طُبعوا على البلاغة فطريا.

4- أنّ الذوق الفني، عند العرب، هو الذي جعلهم يركزون على معرفة الفصل والوصل.

5- أنّ العرب اعتبروا الفصل والوصل حدًّا للبلاغة، وسببا من أسبابها.

6- أنّ الخبرة بمواضع الفصل والوصل تعدّ من المسالك الدقيقة والمسائل الملحة التي تحتاج إلى تمعن ومزيد من النظر.

[1]- المرجع السابق، ص232- 233.

[2]- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 1434هـ - 2013م، ص93- 94.

استنادا إلى ما سبق يتضح لنا أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني حصر نظرية النظم في مباحث محددة، قصدا منه أن يبيّن مدى أهميتها في النحو والبلاغة، حيث اتسم في منهجه هذا بتجاوزه مسألة الطلاقة اللغوية، أو الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية.

فهذه المباحث هي التي تبيّن القيمة الفنية لنظرية النظم، وقد اعتمدنا عليها بالتحديد لأنها الأساسية في علم المعاني المرتبطة بنظرية النظم. مع وجود مباحث أخرى في علم البلاغة (كعلم البيان) و(علم البديع) وقد تناولها الجرجاني،ولكن الأهمية العظمى لنظرية النظم تتبيّن أكثر في المباحث المندرجة ضمن (علم المعاني).

المبحث الثالث:الاتفاق والاختلاف بين الجاحظ والجرجاني وأثر كل منهما في تطوير قضية اللفظ والمعنى

من خلال ما تقدم من مباحث، والتي تطرقنا فيها لعرض نظرية النظم لدى كل من الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني، يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات، لإبراز أهم ما تميز به كل منهما، وتناول مواضع الاتفاق بينهما، وكذا مواضع الاختلاف،وفي ما يلي ذكر لأهمها:

1- مواضع الاتفاق بين الجاحظ والجرجاني:

- إذا كان تأليف الكلام ونظمه يقتضي وضع كل كلمة موضعها الصحيح، بحيث تأخذ مكانها في النظم، فإنّ اللفظة تحسن في موضع وتقبح في موضع آخر، بل إنّ اللفظ القبيح إذا وضع موضعه، وصار إلى مكانه في النظم والتأليف حسن.

ويفصح الجاحظ عن هذا بقوله: « قد يحتاج إلى السخيف في بعض المواضع، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ، والشريف الكريم من المعاني، كما أنّ النادرة الباردة جدا قد تكون أطيب من النادرة الحارة جدا»[1].

فالمدار عند الجاحظ، التلاؤم والانسجام بين أجزاء الكلام، وأن تقر الكلمات والألفاظ قرارها وتوضع موضعها.

ومن المعلوم أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني حدّد مفهوم هذه القضية، ووضع الإطار الدقيق لها وبسطها بسطًا وافيًا في كتابه "دلائل الإعجاز" فقد وضع ضابطها في قوله: « اعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها»[2].

- كلاهما تناول نظرية النظم من منظور علمي النحو والبلاغة.
- كما نستنتج أيضا أنّ كلامنهما طبق نظرية النظم على النص الأدبي.
- ومن يتبّع عبد القاهر الجرجاني في كتابه يدرك مدى تأثره بالجاحظ، ثم يقف على ما نثره الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" من جوانب متصلة بالنظم ليدرك أنّ الجاحظ لم يغفل الجانب النحوي في التأليف والنظم، وأنّ الإمام عبد القاهر وجد كثيرا من أصول نظريته عند الجاحظ.
- من خلال ما سبق إيراده في ثنايا هذا الفصل، نلاحظ أنّ الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني يتفقان في نظرتيهما إلى الحذف، بحيث ينظر إليه كل منهما أنّه من المسالك اللطيفة لما له من الملاحة والطرافة، وعظيم الأثر في نفوس السامعين، ويظهر ذلك في قول الجاحظ:

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص145.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص24.

« كان يزيد بن هبيرة يقول: احذفوا الحديث كما يحذفه سلم بن قتيبة، ويزعمون أنّهم لم يروا محدثا قط صاحب آثار كان أجود وأحسن اختصارًا للحديث من سفيان بن عيينة»[1].

أما الجرجاني فقد عبرّ عنه بقوله: « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخبر وتدفعها حتى تنظر»[2].

- كما نجد أنهما يتفقان في تناولهما موضوع الفصل والوصل، وفي هذا قال الجاحظ: « سئل الفارسي ما البلاغة؟، قال: معرفة الفصل من الوصل»[3].

وقد ألمح عبد القاهر – في كلامه– إلى هذه الإشارة في قوله: « اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل، من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة، وبما يتأتي لتمام الصواب فيه إلاّ الأعراب الخلص، وإلاّ قوم طبعوا على البلاغة، وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم به أفراد، وقد بلغ الأمر في ذلك، أنهم جعلوه حدًّا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: هي معرفة الفصل من الوصل، ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلاّ كمل لسائر معاني البلاغة»[4].

فوجه الاتفاق هنا، يظهر في أنهما ربطا كلا من الفصل والوصل بالبلاغة، وذلك أنّ الجاحظ لم يغفل هذا الاهتمام، فأشار إلى ذلك حين جعل المعرفة بمواضع كل منهما من أهم مسائل البلاغة، بل هو أهم عناصرها ومباحثها، فقد قصر البلاغة عليها.

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص174– 175.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص88.

[4]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

2- مواضع الاختلاف بين الجاحظ والجرجاني:

- إنّ الجاحظ لم يشر مباشرة إلى مصطلح النظم، وإنما أشار إلى الشعر في قوله: « أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغًا جيدا، وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[1]، في حين أنّ الجرجاني أشار مباشرة إلى مصطلح النظم، دون أن يطلق عليه تسميات أخرى.
- يعتبر الجاحظ من أنصار اللفظ، ومما يؤكد انتصاره للألفاظ على حساب المعاني، قوله: « والمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، إنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنّ الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير»[2].

وقد نظر كثير من الباحثين – سواء من القدماء أمالمعاصرين- إلى الجاحظ، على أنه من أنصار اللفظ الذين يقدمون العناية بالشكل والصورة، ويطرحون المعاني ولا ينظرون إليها؛ بل يسوون فيها بين الخاصة والعامة، وأنه يتزعم – بهذا- طائفة اللفظيين.

فمن القدماء الإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي صرّح في كتابه "دلائل الإعجاز" بقوله: « إذا نظرت في كتب الجاحظ، وجدته يبلغ في ذلك، يعني في إهمال جانب المعاني والاهتمام بالصياغة والألفاظ كل مبلغ، وتشدد غاية التشدد، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركا، وسوى فيه بين الخاصة والعامة»[3].

- اهتم عبد القاهر كثيرا بالرد على من نادوا بتقديم اللفظ على المعنى، فأرجع المزية في الكلام إلى النظم عامة، وتوخي معاني النحو خاصة، لذلك فإنه لا تتفاضل الألفاظ

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص67.
[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج3، ص131- 132.
[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص176- 177.

عنده من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، بل تثبت الفضيلة في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها.

فالألفاظ، عند عبد القاهر الجرجاني، رموز للمعاني المفردة، وهي أوعية لها تتبعها في مواضعها في السياق، والمعاني هي الأصل، لأن الألفاظ سمات للمعاني وخادمة لها وضعت لتدل عليها.

وفيما تقدم من حديث عبد القاهر عن التصوير والنسيج والصياغة وعن مزية الفنون البيانية وتأثيرها، دليل واضح على أنه لم يهتم باللفظ أو المعنى فحسب وإنما كانت فكرة التصوير الأدبي تشغله وقد وفقّ في إبرازها خير توفيق، وبذلك أدخل عنصرا ثالثا في النقد الأدبي وهو مراعاة الصورة التي تحدث من اجتماع اللفظ والمعنى.

- لم يتحدث الجاحظ في مباحثه لا عن التعليق ولا عن التقديم والتأخير أو حتى عن الفروق، وإنما ما تحدث عنه هو خلاف هذه المباحث، التي تحدث عنها الجرجاني، وأطلق عليها اسم (من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر)، وكذا تحدث عن (الإيجاز والإطناب).
- يتضح،من كل ما تقدم عن هذه المباحث أن نظرة الجاحظ كانت سطحية، في شكل إشارات وتلميحات فقط، أما الإمام عبد القاهر، فقد أسهب في حديثه عنها، حيث نجده قد جعلها أبوابا وفصولا في كتابه "دلائل الإعجاز".
- أما فيما يخص تناولهما الفصل والوصل، فقد زاد الجرجاني في مسائلهما، بينما اكتفى الجاحظ بالتلميح فقط، ولم يزد على هذه الجملة التي رواها: « سئل الفارسي ما البلاغة؟، قال: معرفة الفصل من الوصل»[1].

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص88.

وهكذا نجد أنّ الجاحظ قد طوّف بجوانب هذه النظرية، وأفصح عن رأيه فيها، دون أن يجعلها قضية أو أساسا في كتابه، كما فعل عبد القاهر، ولكن في الحق فإنّ الجاحظ قد تعرض لكثير من جوانبها المهمة، حتى إنّ الإمام عبد القاهر بنى كثيرا من أصول نظريته في كتابه "دلائل الإعجاز" على ما أثاره الجاحظ.

ومن هنا فإنّ هذا الاختلاف لا يعني الانفصال التام بين الجاحظ والجرجاني وذلك لأنهما يتفقان في كثير من مواضع هذه النظرية،ولم ينطلق الجرجاني من فراغ وإنما استقى مادته من الجاحظ وغيره ممن سبقوه.

ولكن هذا لا ينفي أنّ عبد القاهر أول من عمق وفصل في هذه النظرية، فلم يكن النظم قبله يرقى إلى مستوى النظرية، ولم يكن محيطا بألوان البلاغة كافة، ولم يشمل جميع التعبيرات؛ وإنما كان نتفا متفرقة هنا وهناك، إلى أن جمعها عبد القاهرالجرجاني في شكل نظرية مكتملة تكون عمادًا يرتكز عليه في مختلف مسائل اللغة.

الفصـــل الثالث:

موقف النقد العربي قديما وحديثا من قضية اللفظ والمعنى

الفصـــل الثالـــث:

موقف النقد العربي قديما وحديثا من قضية اللفظ والمعنى

المبحث الأول: موقف النقد العربي القديم من قضية اللفظ والمعنى

- الجاحظ
- ابن قتيبة
- ابن طباطبا العلوي
- قدامة بن جعفر
- أبو هلال العسكري
- أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي
- عبد القاهر الجرجاني

المبحث الثاني: موقف النقد العربي الحديث من نظرية النظم

- شوقي ضيف
- ميخائيل نعيمة
- محمد سلام زغلول
- مصطفى السيوفي
- محمد مندور
- عبد العزيز المقالح
- سيّد قطب

المبحث الثالث: منهج الإمام عبد القاهر وتحليل النصوص

المبحث الأول: موقف النقد العربي القديم من قضية اللفظ والمعنى

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى أهم ما جاء من آراء نقدية متشعبة ومتنوعة قبل الجاحظ وصولا إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني، وما جاء في ثنايا كتابيهما "البيان والتبيين والدلائل" من مباحث تعلقت بقضية اللفظ والمعنى، ولاحظنا أهم المسائل التي اتفقا فيها واختلفا في غيرها، أما الفصل الثالث سنتناول فيه موقف النقد العربي قديما وحديثا من قضية اللفظ والمعنى.

لم تنل قضية من قضايا النقد العربي ما نالته قضية "اللفظ والمعنى" من إتمام وشدة جدل، فقد فرغ لها جهابذة النقد العربي وأوسعوها تحليلا وتقنينا، منذ الجاحظ حتى عبد القاهر الجرجاني، فالمتتبع لدراسة عبد القاهر الجرجاني لنظرية النظم يرى أنه جعل النظم أساسا للنقد، ومرجعًا لبيان القيمة الفنية في العمل الأدبي، كما أنّه جعل من النظم قوانين ترشد الذوق العربي إلى الكشف عن مرتبة الكلام، وقد بذل أقصى جهده لتستقر فكرته في العقول، حتى أضحت نظريته المتميزة مرجعا للنقاد والبلاغيين عبر العصور، فقد صنع ميزانا يستطيع به الناقد أن يزن جماليات النص الأدبي، ويرد عناصرها البلاغية إلى طريقة النظم والتأليف مع توخي معاني النحو في التركيب.

وقد نشأت هذه النظرية، من خلال نتاج تراكمي ومعرفي كبير وتواصل علمي عبر العصور، ولم تنطلق من فراغ، وهذه الحقيقة نظر إليها النقاد والبلاغيون قبل عبد القاهر وبعده وكان من أبرز هؤلاء الجاحظ، الذي يعدّ من النقاد الأوائل، الذين اهتموا "بقضية اللفظ والمعنى"، ولعل أشهر النصوص النقدية التي جاء بها والتي تخص هذه القضية "اللفظ والمعنى" هي قوله: « **والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي(...) وإنّما الشأن في**

إقامة الوزن وتخير اللفظ (...) إنّما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير»[1].

يعتبر الجاحظ بين من سبقه من النقاد أو الذين جاؤوا من بعده، شعلة الطريق، لأنّ له فضل السبق في تناول هذه القضية، ولم ينكر الجرجاني فضله عليه، حيث إنّه استقى منه مادته العلمية.

وفيما يلي سنتوقف عند مجموعة من آراء النقاد العرب القدامى والمحدثين، وهذا على سبيل العدّ لا الحصر.

لعلّ "**الجاحـظ**" من أبرز نقاد العرب القدامى، الذين اعتنوا بهذه المسألة النقدية، فقد قاده علم البلاغة، بفنياته وجمالياته، إلى ولوج عالم النقد الأدبي، الذي ما هو إلاّ عملية تكميلية تضم جناحي الفنْ، في النظر إلى جماليات البلاغة وعلمية الرأي والنظرة واستنتاج الأحكام العقلية والعلمية وإخضاع النص لموازينها.

تجلّت مجهودات الجاحظ التخصصية، أكثر ما تجلت، في هذا الخصوص في وقفاته البلاغية والنقدية في "البيان والتبيين" حين يطلق حكمه النقدي المشهور « **حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ لأنّ المعاني مبسوطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة»**[2]، وكذلك في قوله كذلك: « **المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم، والمختلجة في نفوسهم، والمتّصلة بخواطرهم، والحادثة عن فِكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبةٌ مكنونة، وموجودة في معنى معدومةٍ (...) وإنّما يحي تلك المعاني في ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها»**[3].

---

[1]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج3، ص131–132.

[2]– أبو عثمان عمرو بن عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص76.

[3]– المرجع نفسه، ص75.

إنّ الجاحظ في هذا المعنى، ينتصر للفظ على المعنى، لكنه لا يؤخر قيمة المعنى أبدا، فهو يؤكد نظرية الشكل، التي هي بالتالي ترجمة شبه صريحة لفكرته عن اللفظ وأهميته، إذ يقول في موقع آخر: « **فإنّما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير**»[1].

وهو بهذا يؤكد موقفه من جديد، في رأيه حول أفضلية اللفظ والشكل فيؤكد أنّ المهمّ في الشعر يقع في: « **إقامة الوزن وتخيّر اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطّبع وجودة السّبك**»[2].

ويوضح فكرته في هذا الشأن ويلمّم أطرافها بنوع من الجرأة النقدية ليصل إلى أنّ: « **المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي وإنّما الشأن في إقامة الوزن**»[3].

وخلاصة الأمر في آراء الجاحظ هذه، والتي تبدو كأنها متناقضة أنّ الرجل مهما بدا متناقضا أو جادًا، إلاّ أنّه لا يجرؤ أبدًا على فصل ميله وحكمه النقدي وانحيازه لطرف دون الآخر، وهكذا يدل الجاحظ في أقواله المتعددة والمتفرقة في كتبه على أنّه لا ينصر اللفظ على المعنى ولا ينصر المعنى على اللفظ، وإنّما ينظر إليهما متوائمين متّحدين متكاملين، فهو يستند إلى منطق متوازن مع أنّ الاضطراب يشوب هذا التوازن أحيانا، من هنا نفهم أنّ الجاحظ لا ينتصر للألفاظ على حساب المعاني كما يزعم البعض، إنّما أرجع المزية إلى كليهما، فلا لفظ دون المعنى ولا معنى دون لفظ، إنّما يخدم كلّ واحد منهما الآخر، فلا عمل لأحدهما منفردًا، بحيث يستند فيه الواحد إلى الآخر في نصٍ منسجم ومتسق ومسبوك ذي معنى ودلالة تحكمه.

أما "**ابن قتيبة**" (ت276هـ) فلم يتعمق في مسألة اللفظ والمعنى كما تعمق فيها الجاحظ، فقد شغل نفسه في مسألة تقسيم الشعر إلى أربعة أضرب، محاولاً في هذا التقسيم أن

---

[1]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، ج3، ص132.

[2]- المرجع نفسه، ص131-132.

[3]- المرجع نفسه، ص131.

يؤكد اقترابه من هذه المسألة النقدية، فقد قسّم الشعر إلى أضربه التي هي[1]: أ- لفظ جيد ومعنى جيد. ب- لفظ جيد ومعنى رديء. جـ- لفظ رديء ومعنى جيد. د- لفظ رديء ومعنى رديء، وهو بهذا التقسيم لم يستطع أن يحدّد موقفه النهائي الحاسم فقال: « **إنّ البلاغة تكون في المعاني كما تكون في الألفاظ**»[2]. ولعلّه بهذا الفهم، قد حاول أن يكون أقل حدّة في رؤيته لهذه المسألة من الجاحظ، ولعلّ نظرته هذه « **لم تتناول العمل الأدبي كله بحيث تتطور إلى ما نسميه (الشكل والمضمون)، ولا هي استطاعت أن تقترب مما قد يسمى "الصلة الداخلية" بين هذين، ولعلّها كانت ذات أثر بعيد في صرف النقد عن تبيّن وحدة الأثر الفني في مبناه الكلي، غير أنّها – رغم ذلك- أسلم من الانحياز السافر إلى جانب اللفظ**»[3]. من هنا نفهم أنّ ابن قتيبة ممن ينحاز للألفاظ على حساب المعاني فهو يري أنّ لكليهما ماهيته التي ينفرد بها، ففي العمل الأدبي مثلا، حين نريد أن نعالج نصًا أدبيًا ونحلله، فإنه لابد من النظر إلى ثنائية "الشكل والمضمون" أي شكل النص الخارجي، بألفاظه وعباراته وأسلوب كاتبه والمضمون وهو الفحوى والمعنى الداخلي للنّص، إذن لا يمكن أن نبني نصّا أدبيًا مهما كان دون مراعاة ثنائية "اللفظ والمعنى" فهما يتماشيان جنبا إلى جنب.

أما ابن "**محمد أحمد بن طباطبا العلوي**" (ت322هـ) فقد أدلى بدلوه في هذه القضية التي بدت وكأنها فاتنة النقد العربي القديم، إذ لا يكاد يفلت ناقد عربي قديم من أسرها والقول فيها، ويبدو أنّ ابن طباطبا – شأنه شأن الكثير من النقاد- لا يكاد يجاهر بالفصل بين طرفي هذه المعادلة فيقول: « **وللشعر أدوات يجب إعدادها قبل مراسه وتكلف نظمه، فمنها التوسع في علم اللغة، والتصرّف في معانيه، وايفاء كل معنى حظه من العبارة، وإلباسه ما يشاكله من الألفاظ، حتى يبرز في أحسن زي وأبهى صورة، واجتناب ما يشينه من سفساف الكلام وسخيف اللفظ والمعاني المستبردة والتشبيهات الكاذبة، والإشارات المجهولة،**

[1]- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج1، ص4-6.

[2]- المرجع نفسه، ص47.

[3]- إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط4، 1404هـ - 1983م، ص108.

والأوصاف البعيدة، والعبارات الغثة، حتى لا يكون متفاوتا مرفوعا، بل يكون كالسبيكة المفرغة، والوشي المنمنم، والعقد المنظم، واللباس الرائق، فتسابق معانيه ألفاظه، فيلتذ الفهم بحسن معانيه كالتذاذ السمع بمعرفة لفظه»[1].

ويؤكّد ابن طباطبا نظرته النقدية هذه في موقع آخر بقوله: « **فإذا أراد الشاعر بناء قصيدة، فخصّ المعنى الذي يريد بناء الشعر عليه في فكره نثرًا، وأعدّ له ما يلبسه من الألفاظ التي تطابقه والقوافي التي توافقه، والوزن الذي يسلس له القول عليه، ويكون كالنّساج الحاذق الذي يفوق وشيه بأحسن التفويق، ولا يهلهل منه شيئا فيشينه، وكالنقاش الذي يضع الأصباغ في أحسن تقاسيم نقشه، وكناظم الجوهر الذي يؤلف بين النفيس منها والثمين الرّائق، ولا يشين عقوده، وكذلك الشاعر إذا أسس شعره على أن يأتي فيه بالكلام البدوي الفصيح لم يخلط به الحضري المولّد»**[2].

ويؤكد ابن طباطبا تلاحم هذين الركنين من جديد فيقول: « **والكلام الذي لا معنى له كالجسد الذي لا روح فيه، كما قال بعض الحكماء: الكلام روح وجسد، فجسده النطق، وروحه معناه»**[3].

ولا يزال ابن طباطبا يؤكد فكرة الاعتدال أو الانسجام، فالسرّ في الجمال الاعتدال والسرّ في القبح هو الاضطراب، ولذلك فإنّ الجمال لا يتحقق إلاّ بالاعتدال والانسجام القائم بين صحة الوزن وصحة المعنى وعذوبة اللفظ.

وقد خاض "**أبو الفرج قدامة بن جعفر**" (ت337هـ) في هذه المسألة، إلى أن ترجم فكرته النهائية عن ضرورة الربط بين طرفي المعادلة، فقال: « **ومن أنواع ائتلاف اللفظ مع**

---

[1]– محمد أحمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، شح وتح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1426هـ. 2005م،ص 10.

[2]– ابن طباطبا، عيار الشعر، ص11–12.

[3]– ابن طباطبا، عيار الشعر، ص17.

المعنى المساواة، وهو أن يكون اللفظ مساويًا للمعنى حتى لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه»[1]، وقال في موضع آخر: « **وهذه هي البلاغة، التي وصف بها بعض الكتّاب رجلا، قال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي هي مساوية لها، لا يفضل أحدهما عن الآخر**»[2]، وينتبه قدامة بن جعفر إلى الوحدات الأساسية للشّعر، فيقسمها إلى ثماني وحدات هي: (اللفظ والمعنى)، و(اللفظ والوزن)، و(المعنى والوزن)، و(المعنى والقافية). ولعلّه يظل يدور في فلك وجوب الارتباط الجذري بين طرفي المعادلة: اللفظ والمعنى، إذ يقول: « **فاللفظ يجب أن يكون سمحًا، سهل مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة، مع الخلو من البشاعة، وعيوبه أن يكون ملحونًا وجاريًا على غير سبيل الإعراب واللغة، وحشيا قائما على المعاظلة**»[3].

إنّ هذا الفهم الواضح المختصر للمسألة يوفّر علينا عناء النقاش، فالرجل صريح في نظرته النقدية في هذه المسألة فهو يؤكد – كما يظهر من أقواله– ارتباط (طرفي المعادلة) (أو طرفي التركيب)، مكملاً ما سبقه إليه النقاد.

أما "**أبو هلال العسكري**" (ت395هـ) فإنّه يتابع معتقدات الجاحظ في هذه القضية، فهو – في كتاب الصناعتين– جمّاع ومعيد لآراء نقدية كثيرة لمن سبقوه، وخاصة منهم الجاحظ، فلم ينفرد بنظرية جديدة في هذا الشأن، بل إنّه كان يتابع الجاحظ، حينًا في تفويق اللفظ على المعنى، وحينًا آخر نراه مضطربًا، لا يكاد يوضّح رأيه بصراحة، على الرغم من أنّه توقف مع هذه القضية طويلاً، وبِدْءُ القول في محيط العسكري النقدي قوله: « **وليس الشّأن في إيراد المعاني، لأنّ المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي، وإنّما هو في جودة اللفظ وصفائه، وحسنه وبهائه، ونزاهته ونقائه، وكثرة طلاوته ومائه، مع صحة السبك**

[1]– أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، مطبعة الجوائب، قسنطينة، ط1،1302هـ، ص55.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص65.8.

والتركيب، والخلوّ من أود النظم والتأليف، وليس يطلب من المعنى إلاّ أن يكون صوابًا، ولا يُقنع من اللفظ بذلك، حتى يكون على ما وصفناه من نعوته التي تقدمت»[1].

إنّ هذه الرؤية النقدية لدى العسكري ما هي إلاّ نقل اتّباعي لرؤية الجاحظ في هذا المقام، لكن متابعة آراء العسكري النقدية في هذا المقام، تجعلنا نكاد نطمئن إلى أنّ الرجل متحيّز للفظ، منتصر له على حساب المعنى، يقول: « **ومن الدّليل على أنّ مدار البلاغة على تحسين اللفظ، أنّ الخطب الرّائعة والأشعار الرّائقة، ما عملت لإفهام المعاني فقط، لأنّ الرّديء من الألفاظ يقوم مقام الجيّد منها في الإفهام، وإنّما يدل على حسن الكلام، وإحكام صنعته، ورونق ألفاظه، وجودة مطالعه، وحسن مقاطعه، وبديع مباديه، وغريب مبانيه على فضل قائله وفهم منشئه»**[2]، ويكمل هذا التصريح بقوله: « **وأكثر هذه الأوصاف ترجع إلى الألفاظ دون المعاني، وتوخي صواب المعنى أحسن من توخي هذه الأمور في الألفاظ»**[3].

وينتهي به الأمر إلى تقرير رؤيته هذه بقوله: « **أعظم مدار البلاغة على تحسين اللفظ، لأنّ المعاني إذا دخل بعضها في بعض هذا الدخول، وكانت الألفاظ مختارة حَسُنَ الكلام، وإذا كانت مرتبة حسنة، والمعارض سيئة، كان الكلام مردودًا»**[4].

ويبدو أنّ العسكري يجاهد ليتخلص من تبعيته للجاحظ في نظراته هذه، إلاّ أنّه يغدو مضطربًا، حين يحاول الإتيان بمقولة أخرى يراها مناسبة، فيقع من جديد في تبعية جديدة لابن قتيبة في نظريته التوفيقية بين اللفظ والمعنى.

إنّ أبا هلال العسكري لا يستطيع أن يؤكد عملية الفصل، وبالتالي عملية التحكيم، فيعود إلى لمّ الطرفين ليعقد بينهما مصالحة، ويؤكد أنّ لا غنى لأحدهما عن الآخر، يقول: « **وحسن**

---

[1]– أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص72.

[2]– المرجع نفسه، ص73.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، ص214.

الرّصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكّن في أماكنها (...) ولا يُعمى المعنى، تضم كل لفظة منها إلى شكلها، وتضاف إلى لفقها»[1].

وأخيرا يكاد العسكري أن يصرّح بعدم الفصل وإلغاء فكرة الموازنة من أصلها فيقول: « **وحق المعنى أن يكون له الاسم طبقًا، أي يكون الاسم طبقا للفظ بقدر المعنى غير زائد عليه، ولا ناقص عنه»**[2].

وهكذا فإنّه يقرّر مرة أخرى فكرة الجسد والروح التي يجب أن يمثلها طرفا المعادلة:

اللفظ والمعنى، فلا مجال لاستغناء أحدهما عن الآخر.

والذي يظهر، هو أنّ أبا هلال العسكري أسير لأفكار من سبقوه، فهو مقلّد حقيقي لمن سبقه من النقاد، وخاصة منهم الجاحظ وابن قتيبة، ولعلّ هذا ظاهر من خلال اضطرابه وتناقضه، فإنّ المستقرئ لآرائه، في هذه القضية، يستطيع أن يصنف هذا الرجل في زمرة الذين ينتصرون للفظ على المعنى.

ومن خلال تفويقه الشعر على سائر الأجناس الأدبية الأخرى، بمزية اللفظ الذي يزان به الشعر، فيقول: « **فمن مراتبه العالية التي لا يلحقه فيها شيء من الكلام، هو النظم الذي به زنة الألفاظ، وتمام حسنها، وليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر»**[3]. إلاّ أنّ العسكري شأنه في ذلك شأن بعض الذين سبقوه، يحاول ألا يكون جادًا في ميله وحكمه النقدي بالانتصار لطرف من المعادلة على حساب الآخر.

يتبيّن، من خلال قول العسكري، أنّ المعاني لا تصلح من دون ألفاظ تبينها وتكشف عنها، كما أنّ الألفاظ لا قيمة لها من دون أنْ تكون لها معانٍ تحدّدها وتؤطرها.

---

[1]– أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص179.

[2]– المرجع نفسه، ص45.

[3]– المرجع نفسه، ص155.

ولم يَتأخر "**أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي**" (ت421هـ) عن الخوض في هذه المسألة النقدية فقد صنّف النقاد السابقين الذين مالوا إلى الانتصار للفظ، ولخصّ مواقفهم وصنفهم إلى ثلاث فرق، وتوقف مع قضية اللفظ والمعنى، التي يبدو أنّ لها أهمية في نظره، على الرغم من أنّه كان من النقاد التوفيقيين في هذا الشأن، فيقول: « **إنّ أصحاب المعاني: طلبوا المعاني المعجبة من خواص، أمكانها، وانتزعوها جزلة عذبة حكيمة ظريفة، أو رائقة بارعة، فاضلة كاملة، لطيفة شريفة زاهرة فاخرة، وجعلوا رسومها أن تكون قريبة التشبيه، لائقة الاستعارة، صادقة الأوصاف، لائحة الأوضاح، خلابة في الاستعطاف، عطّافة لدى الاستنفار، مستوفية لحظوظها، عند الاستهام، من أبواب التصريح والتعريض، والإطناب والتقصير والجد والهزل، والخشونة والليان والإباء والإسماح، من غير تفاوت يظهر من خلال أطباقها، ولا قصور ينبع من أثناء أعماقها**»[1].

وهكذا فإنّ المرزوقي يقف في الصف التوفيقي في هذه المسألة، إذ يؤكد أنّه لابد من الانسجام والارتباط بين اللفظ والمعنى وائتلافهما، مستفيدا من آراء سابقيه من النقاد العرب.

ولعلّ التوقف عند "**عبد القاهر الجرجاني**" (ت471هـ) أمر حتمي لمن أراد أن يبحث في موضوع اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون، فهو خير من تحدّث في هذا الشأن في القرن (الخامس الهجري) وربما قبل ذلك، وربما بعد ذلك أيضا، ولعلّ كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" هما من أفضل الكتب، التي تناولت مثل هذه المشكلات، حتى طلع علينا في كتابيه هذين بنظرية "النظم" المشهورة، التي استوقفت كل من أراد معالجة هذا المشكل، فهو لا يحكم على المفردة إلاّ حين دخولها سياق الكلام، « **لا يتصور أن تعرف للفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه. ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبًا ونظمًا، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها.**

[1]– المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تح: أحمد أمين، عبد السلام هارون، ج1، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص7.

وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1].

ونستنتج من خلال ما سبق، أنّ عبد القاهر قد تصدّى لكل النقاد الذين سبقوه من حيث انحياز بعضهم للفظ على حساب المعنى، واستهجن مواقفهم تلك، وكذلك الحال، فقد تصدى للذين انحازوا للمعنى على حساب اللفظ، واستهجن مواقفهم، بل لأنّه هاجمهم، ولقد كان واضحا جريئا في رأيه هذا.

إنّ المتأمل في طرائق النقد العربي القديم في هذه المسألة "اللفظ والمعنى"، وربما في غيرها أيضا، يُلاحظ اتفاق النقاد القدامى أحيانا، وافتراقهم واضطرابهم واتخاذهم اتجاهات وطرائق تنوعت بين منتصر للفظ ومنتصر للمعنى وجامع بينهما أحيانا أخرى، وغير ذلك الكثير من العوامل التي لم تجعلهم ينطلقون من مدراسٍ نقدية واضحة المعالم والأسس، إلاّ ما كان من عبد القاهر الجرجاني مثلا، وربّما كان تقديس القديم والخوف منه عاملاً من عوامل هذا الاضطراب.

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص100.

المبحث الثاني: موقف النقد العربي الحديث من قضية اللفظ والمعنى

برزت قضية اللفظ والمعنى كواحدة من قضايا النقد العربي الحديث، كونها مفصلا مهما في الكلام والشعر، إلاّ أنّ تأثر النقد العربي الحديث بالنقد الغربي قد تقدّم في فهم المشكلة، فاقترب من تحويلها من قضية اللفظ والمعنى إلى قضية الشكل والمضمون، وذلك بأثر تطوّر مفهوم الفن والمصطلحات النقدية الحديثة التي آثرت ألاّ تكون العملية عملية لفظ ومعنى فقط، بل تعدته إلى ما هو أكثر فنية وعمقًا، على الرغم من استخدام بعض النقاد العرب المحدثين للمسمى القديم، وفي ما يلي عرض لهذه القضية عند بعض المحدثين، وفي هذا يقول "**شوقي ضيف**"*: « **فاللفظ والمعنى أو الصورة والمضمون ليسا شيئين منفصلين كالكأس وما يكون فيها من شراب، بل هما مترابطان ترابط الثوب بمادته**»[1]، ويقول في موضع آخر: « **فالفضل لا يرجع إلى القالب أو اللفظ، كما يبدو في الظاهر، وإنّما يرجع إلى القدرة الفنية العامة التي تنبع في الأحاسيس أو المعاني نفسها**»[2]، وهو بهذا المعنى يؤكّد التناغم التام المطلق بين طرفي المعادلة، ولا مجال أبدا – في نظره – للتفكير بمسألة الفصل بين هذين الطرفين، وينتهي شوقي ضيف إلى تأكيد رأيه القاطع في هذه المسألة بقوله: « **إنّ مادة النموذج الأدبي وصورته لا يفترقان، فهما كل واحد، وهو كل يتألف من خصائص جمالية مختلفة، قد يردها النظر السريع إلى الخارج أو الشكل، ولكننا إذا أمعنّا النظر وجدناها ترد إلى الدّاخل والمضمون**»[3].

وهكذا تبدأ النظرة الحديثة للمسألة بوعي نقدي وفنّي جديد، بوعي كان من وقفات ابن رشيق القيرواني وعبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني الذين استطاعوا – إلى حدّ ما– أن يتجاوزوا تقليدية الفصل.

---

* هو أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف أديب وعالم لغوي مصري والرئيس السابق لمجمع اللغة العربية المصري (13 يناير 1910م – 10 مارس 2005م).

[1]– شوقي ضيف، في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1962م، ص163.

[2]– المرجع نفسه، ص164.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أما "**ميخائيل نعيمة**"*، فيبدو أنه دخل ميدان هذه القضية بحسه الأدبي والفني قبل حسه العلمي النقدي، فتعامله مع الأدب والإنتاج الإبداعي الأدبي، جعل منه ناقدًا فنانًا لا ناقدًا عالمًا، ولعلّ هذا ما يضفي على المسألة جمالية جديدة في البحث حين تعالج اللغة الأدبية الفنية الجميلة هذه المسألة من واقع التجربة الإنتاجية الفنية أصلاً، يقول نعيمة: « **إنّ لمفردات اللغة التي نصوغ منها منشوراتنا ومنظوماتنا صفات عجيبة وميزات غريبة، فلكل كلمة معنى أو روح، ولكل كلمة رنة، ولكل كلمة صبغة أو لون، والمجيد من الكتَّاب والشعراء من إذا شاء الإفصاح عن عاطفة، أو فكر، جمع بين مفردات يتولد من ارتباط معانيها معنى جلي، ومن اندماج ألوانها صورة واضحة جميلة، ومن تآلف رناتها لحن رقيق شجي**»[1]، وفي هذا يقول أيضا: « **غير أنّ من الكتاب والشعراء من لا يرون من الألفاظ سوى رناتها، فيؤلفون ألحانًا رقيقة إنّما لا جمال فيها ولا بيان، فقيمة ما يكتبه هؤلاء وينظمه، تقاس بقدر ما يسده من هذه الحاجة أو تلك من حاجتنا الروحية**»[2].

وهكذا يتضح لنا وجوب تمتع النّاقد الحديث والمعاصر، بمجموعة من المواصفات، تؤدي به في هذا المجال، إلى تبني وجهة نظر بضرورة الحكم النقدي العام على النّص (الشعر) وغيره، دون الخوض في تفاصيل تفضيل طرف المعنى على اللفظ أو العكس.

أما الناقد "**محمد زغلول سلام**"* فإنّه – وبعد خوضه في مسألة اللفظ والمعنى عند النقاد القدماء– يطلع علينا بوجهة نظر، أقل ما يمكن أن توصف به هو أنّها وجهة نظر عاقلة وهادئة، ليس فيها تشنج ولا تعصب ولا تخلّف، فنظرته في هذه القضية تقتضي أنّه « **ينبغي التحفظ والتحرز عند التعرض لبحث هذه القضية، فليس المقصود باللفظ دائما المدلول المفرد للألفاظ، لأنّه لو نظرنا إلى أقوال النقاد في اللفظ والمعنى، باعتبار اللفظ والمعنى المفردين،**

* ميخائيل نعيمة (1889م– 1988م): مفكر لبناني وهو واحد من الجيل الذي قاد النهضة الفكرية والثقافية، وأحدث اليقظة وقاد إلى التجديد، وأفردت له المكتبة العربية مكانًا كبيرًا لما كتبه وما كُتِب حوله.

[1]– ميخائيل نعيمة، الغربال، مؤسسة نوفل، بيروت، ط15، 1991م، ص71.

[2]– المرجع نفسه، ص71–72.

وقفنا في الإحالة لا شك»[1]، ويشرح سلام وجهة نظره هذه بأنّ « **التصور لاستقلال كل منهما – يعنى اللفظ والمعنى– عن الآخر لا يتفق في اللفظ المفرد، فاللفظ في أصله رمز لمعنى، ولا يقوم اللفظ وحده صوتا دون معنى، أي لا يمكن على صورة من الصور فصله عن مدلوله (...) بل اللفظ المقصود هو التركيب اللفظي في عبارة مفيدة أو جملة، والمعنى هو المعنى الذي تدل عليه تلك العبارة»**[2].

فمدار الحديث عند سلام يدعو إلى ضرورة الجمع بين اللفظ والمعنى وعدم الفصل بينهما.

أما "**سيد قطب**"* فيلخص رأيه في عبارات ميسورة واضحة فيقول: « **إنّ العمل الأدبي وحدة مؤلَّفة من الشعور والتعبير. وهي وحدة ذات مرحلتين متعاقبتين في الوجود بالقياس الشعوري، ولكنهما بالقياس الأدبي متحدتان في طرق الوجود، ذلك أنّ التعبيرية الشعورية في العالم الشعوري مرحلة تسبق في نفس صاحبها، ثم يليها التعبير عنها في صورة لفظية (...) ومن هنا نجد أنّ هناك صعوبة مادية في تقسيم العمل الأدبي عناصر: لفظ ومعنى. أو شعور وتعبير. فالقيم الشعورية والقيم التعبيرية كلتاهما وحدة لا انفصام لها في العمل الأدبي، وليست الصورة التعبيرية إلاّ ثمرة للانفعال بالتجربة الشعورية، وليست القيمة الشعورية إلاّ ما استطاعت الألفاظ أن تصوره، وأن تنقله إلى مشاعر الآخرين»**[3].

---

* محمد زغلول سلام مفكر مصري، منحه الرئيس مبارك نوط الامتياز من الدرجة الأولى في الآداب في يناير عام 1986م، تحصل على شهادة ليسانس في الآداب في جامعة الإسكندرية في 1949م، توفي في 8 يونيو 2013م.

[1]– محمد زغلول سلام، تاريخ النقد الأدبي إلى القرن الرابع الهجري، ص66.

[2]– المرجع نفسه، ص67.

* هو سيّد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (9 أكتوبر 1906م/ 29 أغسطس 1966م)، كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة، ورئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمين.

[3]– سيّد قطب، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، دار الشروق، القاهرة، ط6، 1410هـ – 1990م، ص25.

وأخيرا، نستنتج أنّ معظم النقاد القدامى قد تصدّوا لمسالة اللفظ والمعنى بشكل كبير، ولا يسعنا في مثل هذا البحث أن نتوقف مع آراء كل النقاد القدامى في هذه المسألة، ولكننا حاولنا أن نستعرض آراء أهم النقاد البارزين في هذا المجال، مثل الجاحظ، وابن قتيبة، وابن طباطبا، والعسكري، وقدامة بن جعفر، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم.

ولعلّ هؤلاء يشكلون صورة واضحة للنقد العربي القديم في هذه المسألة، وقد حاولنا الوقوف عند دوافع هؤلاء ووجهات نظرهم وملحوظاتهم النقدية.

كما توقف البحث عند آراء بعض النقاد العرب المحدثين في هذه القضية – وهم كثر– فاتخذنا نماذج تفيد في تناول هذه المسألة عند النقاد العرب المحدثين، إذ لاحظنا أنّهم حاولوا تجاوز المسمى القديم لهذه المشكلة – اللفظ والمعنى– واستملحوا أن يناقشوها بمسمى الشكل والمضمون، ولعلّ هذا يشير إلى تقدّم في الوعي النقدي العربي الحديث، الذي لم يساير مفاهيم النقد القديم ولم يقع في أسره.

وقد توصلنا فيما سبق إلى ملاحظة[1] تفيد بأنّ أعلام النقد العربي الحديث –عموما– قد اتفقوا إلى حدّ بعيد، على نقطة مركزية في هذه القضية الخلافية، ألا وهي أنّ دراسة طرفي المسألة بشكل منفصل أمر مرفوض، وبالتالي اتفقوا على أنّ الشكل والمضمون هي مسألة واحدة لا ينبغي تجزئتها، وإنّما ينبغي أن يدرس العمل الأدبي كتلة واحدة، لأنّ الشكل صورة للمضمون والمضمون صورة للشكل.

ونلاحظ أيضا أنّ قضية اللفظ والمعنى بقيت تأخذ بعدها اللغوي البلاغي عند النقاد السابق ذكرهم، وإنّما ما تغيّر هو التسمية فقط، حيث كان يطلق عليها عند النقاد القدامى "اللفظ والمعنى"، أمّا المحدثون فيطلقون عليها تسمية "الشكل والمضمون".

[1]– رؤية النقد العربي الحديث لنظرية النظم، هي نفسها رؤية عبد القاهر الجرجاني إليها.

المبحث الثالث: منهج الإمام عبد القاهر وتحليل النصوص

إنّ تعدّد قضايا الأدب العربي دليل واضح على ثراها وغناها، ومكانتها عند قومها، وما قضية اللفظ والمعنى، في الحقيقة، إلاّ انعكاس لهذا الاهتمام الذي ما أهمل جانبًا من الجوانب إلاّ خصّه بحظ من الدراسة. ومن خلال ما تقدم في فصول هذا البحث يتضح جليًا أنّ النقد العربي القديم بقضاياه وموضوعاته ونقاده، كان نقدًا مثاليًا جمع جوانب هذا الأدب الشكلية والمضمونية، بغرض تحقيق هدف واحد هو تجريدها والحفاظ على بريقها.

ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا طرح التساؤل التالي: هل تصلح نظرية النظم أن تكون منهجًا ومعيارًا يتناول في الأدب "نثرًا وشعرًا"؟.

ومن شاء أن يحكم على مدى الصواب والخطأ في نظرية النظم عليه أن يعالج قضايا التقديم والتأخير والفصل والوصل والحذف وغيرها من مباحث علم المعاني، وقد طبّق الجرجاني بالفعل هذه النظرية تطبيقًا علميًا منهجيًا على آيات من كتاب الله عز وجل، وعلى نصوص من أشعار العرب، فجمع بذلك بين النظرية والتطبيق، وأسس لفرع هام من الدراسات البلاغية النقدية أفاد كل من خلفه في هذا المضمار.

طبّق الجرجاني قواعد النظم على النصوص فتناول دور علم المعنى في خدمة النظرية، ومن ذلك:

- **باب التقديم والتأخير:** « **وهو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، بعيد الغاية**»[1]، وهو على وجهين:

1- تقديم على نية التأخير[2]: كخبر المبتدأ في قولك: (منطلق زيد)، فمعلوم أنّ "منطلق" لم تخرج بالتقديم عمّا كانت عليه من كونها خبر مبتدأ.

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

[2]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143-144.

2- تقديم لا على نية التأخير[1]: وهو أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعله بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ والآخر خبرًا له، فتقدِّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا لعلّة بيانية ولفضل بلاغي.

- **باب الحذف:** « **وهو باب دقيق المسالك، عجيب الأمر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذكر، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق**»[2].

ومن لطيف الحذف ما ذكرناه سابقا، يقول الشاعر:

وَعَلِمْتُ أنـي يـومَ ذَا لاَ مُنَازِلٌ كعبًا ونهدًا

قـومٌ إذَا لبسُوا الحَدِ يْدَ تَنَمَّرُوا خلقًا وَقِدًا[3].

فالشاعر في هذا البيت يقصد أن يقول "هُمْ قومٌ" ولكنّه قام بحذف "هم"، وذلك لما فيه من قيمة جمالية.

فالإمام عبد القاهر يسعى لتأكيد مقدرة النظم على كشف أدبية الأثر الأدبي، وجودة خصائصه الفنية بمدى التزام مبادئ النظم ومجاراتها القواعد النحوية، فالنص الأدبي عنده يقوم نظمه على أساس من علم النحو، وطبيعي أنّ النحو يُعنى ببناء الكلمة وإعرابها، ومعرفة هذه الصيغة إن كانت منصبة على اللفظ، فإنّها ترتبط بمعنى اللفظ في وضعه بمكانه من المعنى المراد، لأنّ المعاني لا يحلُّ إبهامها ما لم يقصد إليها من خلال الألفاظ، والألفاظ لا يفهم مؤداها ما لم تضبط صياغة وتصريفًا ونحوًا وبناءً وإعرابًا على حدٍّ سواء، فهما متعاونان معًا على كشف العلاقة التي عبّر عنها بالنظم.

---

[1]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2]- المرجع نفسه، ص170.

[3]- المرجع نفسه، ص171.

فاللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني وغيره، من نقاد العرب، هما أساس بناء وصياغة نص أدبي تتدرج مقوماته في معرفة قواعد النظم (النحو) وكيفية تطبيقها على النصوص الأدبية، ومثال ذلك بيت أبي تمام:

لعابُ الأفَاعِي القاتلاتِ لُعَابُـهُ وَأَرْي الجَنَى اِشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ[1].

استشهد عبد القاهر بهذا الشاهد في القول بأنّ النظم ما هو إلاّ توخي معاني النحو، فبيّن من خلاله دور التقديم والتأخير في إيجاد معانٍ مبتكرة، فهو يرى بأنّه لا يمكن جعل الخبر في قوله: "لعاب الأفاعي" مبتدأ، والمبتدأ "لعابهُ" خبرًا، فالشاعر في هذا البيت إذا قدّم أحدهما على الآخر سيختل المعنى.

وما نلاحظه عند عبد القاهر أنّ التقديم والتأخير ذو أهمية كبيرة في نظم الشعر لما فيه من قيمة فنية وجمالية.

ولقد اعتمد عبد القاهر، في منهجه التطبيقي، على أساس مهم هو إدراكه الذوقي لكلّ المفارقات، التي تكون في الاستخدام اللغوي للكلمات، وقد منحته ثروته اللغوية وإلمامه الواسع باللغة، القدرة على الوعي بما تحمله الكلمة من ظلال مختلفة من المعنى بالقياس إلى السياق الذي وردت فيه.

فمضمون الكلمة عنده يقل أو يكثر بحسب علاقاتها بالموكب المتحرك الذي تسير فيه الكلمة مع ما تقدّمها وما تلاها من ألفاظ. وهذا المنهج الذي يفسر القيمة في الأدب بما يكون في اللغة من علاقات.

وقد رأينا كيف يؤمن عبد القاهر الجرجاني إيمانًا عميقًا، بأنّ الذوق المصفى هو الإحساس الضروري لإدراك الجمال ومعرفة أسبابه، وأنّ ذلك طبع موهوب لابد منه لمن يريد أن يميّز بين النصوص جيّدها ورديئها، وأن يفرّق بين الحسن في صورة وأخرى.

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص361.

وإلى جانب الذّوق والإحساس، يجب أن يكون هناك ذكاء لماح يدرك ما بين العبارات من الفروق الدقيقة، التي تمتاز بها العبارات وتختلف المعاني، ويؤمن عبد القاهر بأنّ هذا الذّوق الفطري لا يمكن أن يكتسب، وأنّ من لا يملك الذوق الموهوب فلا جدوى من التحدث معه، يقول عبد القاهر: « **واعلم أنّه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذّوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأنّ لما يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجَّبَتْه عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه (...) فأمّا من كانت الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلاّ الصحة المطلقة، وإلاّ إعرابا ظاهرًا، فما أقل ما يجدي الكلام معه، فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس بوزن الشعر والذوق الذي يقيمه به، والطّبع الذي يميز صحيحه من مقصوره، ومزاحفه من سالمه، وما خرج من البحر مما لا يخرج منه، في أنك لا تتصدى له، ولا تتكلف تعريفه لعلمك، أنه قد عدم الأداة التي معها يعرف، والحاسة التي بها يجد...**»[1] فهو، في هذا النص، يجعل الذوق والطبع الأداة التي تدرك جمال الجميل. وبعد فما قيمة المنهج اللغوي في دراسة الأدب ونقده؟.

إنّ قيمة هذا المنهج ترجع إلى جملة خصائص مهمة تميزه عن غيره من مناهج النقد يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1- إنّه أقرب المناهج إلى طبيعة الأدب. وذلك إذا فهمت اللغة بمعناها الرحب الغزير، الذي لا ينفصل فيها اللفظ عن المعنى، ولا الصورة عن التعبير، والفكر عن الإحساس، ولا النحو عن المعاني والبلاغة.

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص291.

[2]- خالد بن ربيع الشافعي، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (مقدماتها، أركانها، قيمتها)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جازان، (د. ت)، ص31.

2- إنّ التوحيد بين اللغة والشعر، يلزمنا بالضرورة بالارتباط بالنص، الذي أمامنا والتماس كل الخصائص، التي نستخلصها ونستنبطها من العلاقات، التي تنشأ بين الكلام بعضه ببعض.

3- إنّ النقد اللغوي نقد منهجي وموضوعي، فليس الناقد في هذه الحالة مجرد مستمتع بالأثر الفني، أو ناقل للإحساسات التي يشعر بها، وإنّما هو ناقد يعطيك الأسباب المعقولة لاستمتاعك بما يحلل من عناصر، وبما يكتشف من خصائص، لا تخرج عن العلاقات اللغوية.

4- ارتباط المنهج اللغوي بالدراسة المستمرة لتطور اللغة وأساليبها وإمكانياته وعلاقاتها، بالصورة والخيال والموسيقى والوعي التام بقدرة الشاعر على خلق العالم اللغوي الخاص به، والحذر من أساليب الذاكرة أو الأساليب المدرسية المصنوعة أو القوالب الجامدة[1].

وخلاصة القول، نستنتج أنّ نظرية النظم قد تم تطبيقها منهجا ومعيارا في الأدب، لما فيها من قيمة تُكسب الكلام قيمته وفنيته، كما تحدّد جودة النص الأدبي. وذلك لأنّ النظم هو توخي معاني النحو وبالتالي، فهذا ضروري جدا أثناء إنتاج الكلام، ولعلّ هذا هو المحفز لتطبيق هذه النظرية في الأدب.

[1]- ينظر: إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر) من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، دار الشروق، عمان، ط2، 1993م، ص426-435.

خاتمـــــــــــة

خاتمـــــة:

إنّ الفكر الإنساني سلسلة متصلة الحلقات يتصل اللاحق منها بالسابق وتتكامل الجهود بينهما، ولهذا فالفكر اللغوي العربي لم ينطلق من فراغ؛ بل يقوم على إحياء التراث مع إخضاعه لما هو جديد وذلك من خلال تنقيحه وإخراجه في أحسن صورة، ومن ذلك نظرية "النظم"، فهي نظرية قديمة في التراث العربي، وكان الجاحظ أول من قال بها ووقف عندها في كتابه "البيان والتبيين"، ثم تبعه على ذلك طائفة من العلماء، لكن الإمام الجرجاني قد فاق هؤلاء جميعا بإجلائه هذه النظرية الإنسانية، وقد تبلورت على يديه تماما وخاصة في كتابه "دلائل الإعجاز"، وفي الأخير وصلنا إلى مجموعة من النتائج والملاحظات والتي تمثل حوصلة لما جاء في البحث، وهي كما يلي:

- ✓ اهتمام العرب القدامى بالجانب النقدي منذ عصور قديمة، عرف خلالها تطورا كبيرًا.
- ✓ تعدّ نظرية النظم من أهم إنجازات النقد العربي القديم، التي شغل بها مجموعة من النقاد والبلاغيين منذ أمد بعيد، حيث مرت عبر مراحل مختلفة بداية من دراسات ومحاولات فردية بسيطة إلى أن وصلت مرحلة النضج والارتقاء.
- ✓ الجذور الأولى لنظرية النظم، تعود إلى القرن الثاني الهجري بدءا من سيبويه،مرورًا بالجاحظ وصولاً إلى عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري، حيث اكتملت ونضجت وأصبحت نظرية قائمة بذاتها.
- ✓ يعدّ الجاحظ أول من تفطن إلى قضية اللفظ والمعنى في تاريخ التفكير النقدي عند العرب، ولكن هذا لا ينفي ما قدمه النقاد والبلاغيون بعده أمثال: ابن قتيبة، أبو هلال العسكري، الرماني، الخطابي، الباقلاني، القاضي عبد الجبار وغيرهم.
- ✓ اختلاف النقاد والبلاغيين في تناولهم لقضية اللفظ والمعنى فمنهم من ربطها بالشعر ومنهم من ربطها بالبلاغة، ومنهم من ربطها بالنحو، وربطها آخرون بالنقد وبعضهم

الآخر بالإعجاز القرآني، إذ يلاحظ أنّ قضية اللفظ والمعنى لم تأخذ حظها من الاستقرار والوضوح والضبط عند هؤلاء.

- ✓ استفادة الجرجاني من سابقيه في فكرة النظم وتطويره لها وتميّزه بها.
- ✓ اشتمال كل من كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، وكتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، على كثير من مباحث النظم وأصوله.
- ✓ اتفاق كل من الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني في مواضع واختلافهما في أخرى.
- ✓ حصول تطور واضح لنظرية النظم عبر مراحلها المختلفة.
- ✓ اعتبار ما أوجده الجرجاني من نظرية نظمية، طبق أجزائها على النص الأدبي، تأسيسا لنظرية في النص الأدبي ككل.
- ✓ إنّ نظرية النظم تعدّ نقلة نوعية ووثبة جبارة بلغها النقد العربي في مرحلة الكمال والنضج، والفضل في ذلك يعود إلى الجرجاني، وهي درجة متقدمة من درجات النقد المنهجي عند العرب بعد أن تجاوز مرحلة النقد الانطباعي الذي قوامه المزاج والذوق.
- ✓ وأخيرا نقول: إنّ الهدف من هذا البحث ليس مجرد سرد لنظرية "النظم" بقدر ما هو التمكن من التمرن على هذا الجانب اللغوي والتحكم فيه، وذلك من خلال إبراز المراحل التي مرت بها نظرية "النظم"، خاصة بعد الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني، حتى وصلت مرحلة النضج والاكتمال، ونرجو أن نكون قد وفقنا في هذا.
- ✓ إنّ إعادة دراسة تراث الجرجاني، وقراءته من جديد، أمر جدير بالدراسة وقد يفضي إلى نتائج إبداعية.

قائمـة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولا: الكتب

1- ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، تح وشر: أحمد محمد شاكر،ج1، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1418هـ - 1998م.

2- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج4، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1415هـ - 1994م.

3- أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، مطبعة الجوائب،قسنطينة، ط1302،1هـ.

4- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر،ج12، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.

5- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 1977م.

6- أبو بكر الباقلاني، كتاب التمهيد، تح: يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، (د. ط)، 1957م.

7- أبو بكر السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م.

8- أبو جعفر النحاس النحوي، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط)، 1385هـ - 1965م.

9- أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، 1976م.

10-أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ج8، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م.

11-أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح وش: عبد السلام محمد هارون، ج1، (د. ط)، (د. ت).

12- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تح وش: عبد السلام هارون، ج3، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1385هـ - 1965م.

13- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1409هـ - 1989م.

14- إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر) من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، دار الشروق، عمان، ط2، 1993م.

15- إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط4، 1404هـ - 1983م.

16- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير، ج2، (د. ط)، (د. ت).

17- أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1990م.

18- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1393هـ - 1973م.

19- الأخضر جمعي، في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، من منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م، ص171، نقلا عن القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل في إعجاز القرآن، ج16.

20- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د. ط)، 1979م.

21- خلف بن حيان الأحمر البصري، مقدمة في النحو، تح: عزالدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1381هـ - 1961م.

22- درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (د. ط)، 1960م.

23- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1408هـ .1988م.

24- سيّد قطب، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، دار الشروق، القاهرة، ط6، 1410هـ - 1990م.

25- الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، تح: محمد علي أبو االعباس، مكتبة القرآن، عابدين، القاهرة، (د. ت).

26- شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

27- شوقي ضيف، في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1962م.

28- صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة،الجزائر، (د.ط)، 2002م.

29- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1428هـ - 2007م.

30- علي محمد حسن العماري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية، أميرة للطباعة، القاهرة، ط1، 1420هـ - 1999م.

31- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، نقلا عن صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، (د. ط)، 2002م.

32- فوزي السيد عبد ربه، المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ط)، 2006م.

33- القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، المغني في التوحيد والعدل، ج16، ص199، نقلا عن: حاتم الضامن، نظرية النظم.

34- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ - 2004م.

35- محمد أحمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، شح وتح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1426هـ . 2005م.

36- محمد بن عبد الغني المصري، نظرية أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في النقد الأدبي، دار مجدلاوي، عمان الأردن، ط1، 1407هـ - 1987م.

37- محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د. ط)، 1996م.

38- المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تح: أحمد أمين، عبد السلام هارون، ج1، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.

39- منير سلطان، إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة، منشأة المعارف، (د.ط)، (د.ت).

40- ميخائيل نعيمة، الغربال، مؤسسة نوفل، بيروت، ط15، 1991م.

41- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ - 1983م.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية – دراسة تحليلية-، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 1434هـ - 2013م.

2- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 1434هـ - 2013م.

3- أم الخير بن الصديق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي -آداب-، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007م.

4-البدراوي زهران، "عبد القاهر الجرجاني لغويا"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مصر، 1974م.

5-خالد بن ربيع الشافعي، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (مقدماتها، أركانها، قيمتها)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جازان، (د. ت).

ثالثا: المجلات والدوريات

1- بيان شاكر جمعة، ومهند حمد شبيب، "قراءة في نظرية النظم"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، مج1، ع1، آذار 2009م.

2-عبد القادر المهيري، "مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني"، حوليات الجامعة التونسية، ع11، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1974م.

فهـــــــــرس

الموضوع: **الصفحة:**

إهداء

شكر وعرفان

مقدمةأ

مدخل ---------- 06

الفصل الأول: قضية اللفظ والمعنى عند النقاد والبلاغيين ---------- 11

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات ---------- 11

1- مفهوم النظم ---------- 11

أ- لغة: ---------- 11

ب- اصطلاحا: ---------- 12

2- مفهوم اللفظ والمعنى: ---------- 13

2-1- تعريف اللفظ:---------- 13

أ- لغة: ---------- 13

ب- اصطلاحا: ---------- 13

2-2- تعريف المعنى:---------- 14

أ- لغة:---------- 14

ب- اصطلاحا: ---------- 14

المبحث الثاني: قضية اللفظ والمعنى قبل الجاحظ---------- 14

1/- أبو محمد عبد الله بن المقفع: (ت142هـ)---------- 15

2/- عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـسيبويه: (ت180هـ ---------- 16

3/- بشر بن المعتمر: (ت210هـ) ---------- 17

4/- كلثوم بن عمرو العتابي: (ت220هـ) ---------- 17

المبحث الثالث: قضية اللفظ والمعنى عند الجاحظ ---------- 18

المبحث الرابع: قضية اللفظ والمعنى بعد الجاحظ ---------- 22

1- ابن قتيبة الدّينوري: (ت276هـ) ---------- 23

2- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري: (ت395هـ) ---------- 23

3- أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني: (ت386هـ) ---------- 24

4- أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي: (ت388هـ)---------- 25

5 – أبو بكر الباقلاني: (ت403هـ) ---------- 26

6- القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي: (ت415هـ) ---------- 27

الفصل الثاني: نظرية النظم عند كل من الجاحظ والجرجاني---------- 30

المبحث الأول: أهم مباحث النظم عند الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"---------- 31

1- الحذف ----------32

2- من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ----------34

أ- الكلام الذي يذهب السامع منه إلى قصد صاحبه----------35

ب- اللغز في الجواب ---------- 35

ج- القلب ---------- 36

3- الفصل والوصل---------- 37

4- الإيجاز والإطناب ---------- 38

أولا: الإطناب ---------- 38

ثانيا: الإيجاز ---------- 40

المبحث الثاني: أهم مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"--- 41

أ- قضية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني---------- 41

ب- دوافع نشأة النظرية عند الجرجاني ---------- 43

ت- روافد النظرية عند عبد القاهر الجرجاني---------- 44

ب- مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني----------49

1- تعليـق الكلـم ---------- 51

القسم الأول: تعلق اسم باسم ---------- 53

القسم الثاني: تعلق اسم بفعل ---------- 54

القسم الثالث: تعلّق حرف بهما ---------- 56

2- التقديـم والتأخيـر ---------- 58

أ- تقديم على نية التأخير ---------- 59

ب- تقديم لا على نية التأخير ---------- 59

3- الحـذف ---------- 61

أ- حذف المبتدأ ---------- 61

ب- حذف المفعول به ---------- 63

جـ - الإضمار على شريطة التفسير ---------- **64**

4- الفـروق ---------- 65

أ- الفروق في الخبر ---------- 66

ب- الفروق في الحال ---------- 67

5- الفصـل والوصـل---------- 67

المبحث الثالث:الاتفاق والاختلاف بين الجاحظ والجرجاني وأثر كل منهما في تطوير قضية اللفظ والمعنى ---------- 70

1- مواضع الاتفاق بين الجاحظ والجرجاني ---------- 70

2- مواضع الاختلاف بين الجاحظ والجرجاني---------- 73

الفصل الثالث: موقف النقد العربي قديما وحديثا من قضية اللفظ والمعنى ---- 78

المبحث الأول: موقف النقد العربي القديم من قضية اللفظ والمعنى ---------- 78

المبحث الثاني: موقف النقد العربي الحديث من قضية اللفظ والمعنى---------- 88

المبحث الثالث: منهج الإمام عبد القاهر وتحليل النصوص ---------- 92

خاتمة ---------- 98

قائمة المصادر والمراجع ---------- 101

فهرس ---------- 108